جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات المصرية

التشخيص والعلاج

رقم (373) – 2026

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (373)

(سلسلة علمية محكمة)

التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات المصرية

التشخيص والعلاج

2026

"لم يسبق نشرهذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ مو افقة المعهد كتابة"

"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

رئيس المعهد
أ.د . أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . خالد عطية

رومان، هويدا وآخرون
عنوان البحث: التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات المصرية (التشخيص والعلاج)
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2026، 147 ص.
الكلمات الدالة: التفاوتات المكانية - التفاوتات في مستويات المعيشة - التفاوتات الديمغرافية - التفاوتات الاجتماعية - العدالة المكانية – التوطين.

رقم الإيداع: 10030/ 2026

ISBN: 978-977-8848-32-8

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الأولى، 2026

مدينة نصر- طريق صلاح سالم- القاهرة- جمهورية مصر العربية
https://inp.edu.eg
معهد التخطيط القومي
rae.unit@inp.edu.eg
الهاتف/(+202) 22627372-22634040
الفاكس/(+202)24011398-22634747

تقديم

تُعَد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة لمثل هذه الدراسات المتنوعة، بالإضافة إلى شموليتها، واهتمامها بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية للتنمية، وغيرها من القضايا التنموية الجديرة بالبحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدء إصدارها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تخدم بصفة أساسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأجور والأسعار والتضخم، والحسابات القومية، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والتشغيل والبطالة وسوق العمل، وأسواق رأس المال، والمالية العامة، والحوكمة الاقتصادية والمؤسسية، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، والاتفاقيات الدولية والتمويل الدولي، واقتصاديات الطاقة بأنواعها، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار المحلي والأجنبي، والسياسات الصناعية، والثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها، والثورة التكنولوجية واقتصاد المعرفة، والاقتصاد الرقمي، والسياسات الزراعية، والزراعة الذكية، والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال والتكنولوجيات الناشئة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، واستشراف المستقبل، والبيئة والموارد الطبيعية، والتغيرات المُناخية، وإدارة المخلفات، والاقتصاد الأخضر، والتعليم، والبحث العلمي والابتكار، والصحة، والفقر، والحماية الاجتماعية، والمرأة، والشباب، والهجرة، والأطفال، وذوي الإعاقة،.. إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي تصدر بصفة دورية ربع سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

أ.د. أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

فريق البحث

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
1	**الباحث الرئيسي**	أ.د/ هويدا عدلي رومان	أستاذ	تنمية سياسية
2	**باحثون من داخل المعهد**	أ.د/ فريد عبد العال	أستاذ متفرغ	تنمية محلية وإقليمية
3		أ.د/ أحمد عبد العزيز البقلي	أستاذ متفرغ	سكان وقوة عاملة وتنمية إقليمية
4		د/ أمل زكريا عامر	أستاذ مساعد	اقتصاد إقليمي
5		د/ حامد هطل	أستاذ متفرغ	تنمية عمرانية
6		د/ أحمد ممدوح سعد	مدرس	قوة عاملة
7		د/ محمد حسنين	مدرس	إحصاء
8		أ/ مروة سعودي	باحث	اقتصاد
9	**باحثون من خارج المعهد**	د/ أحمد حلمي نبيل	دكتوراه	نظم معلومات جغرافية
10		أ/ شيماء صلاح حسين	ماجستير	إحصاء
11		أ/ منى صلاح فرج	ماجستير	تخطيط عمراني

موجز البحث

يسعى البحث إلى رسم خريطة تفصيلية للتفاوتات المكانية بين المحافظات المصرية وبين الريف والحضر في إطار المتاح من بيانات سواء ديمغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية، سعيًا لفهم وتشخيص واقع العدالة المكانية في مصر والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق يركز البحث على التفاوتات في مستويات المعيشة والدخل، وكذلك على الصعيد الاجتماعي والسكاني بالأخص فيما يتعلق بعدد من الخصائص السكانية مثل معدلات الإعالة وغيرها، وكذلك الخدمات الاجتماعية وبالأخص الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية على مستوى النفاذ للفرص والتأثير على النواتج. ومن ضمن أهداف البحث الرئيسة بناء مؤشر مركب لرصد أهم جوانب التفاوتات المكانية بين المحافظات في النواحي الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل الوقوف على أهم العوامل التي تعد مصدرًا أساسيًا لوجود تفاوتات بين المحافظات المختلفة، والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى التنمية ومؤشراتها بهذه المحافظات. وينتهي البحث بطرح رؤية متكاملة للتعامل مع التفاوتات المكانية من منظور السياسات العامة، بما يساعد صانع القرار على رسم خريطة أولويات لتسريع وتيرة التنمية في المحافظات المصرية الأقل حظًا.

تتكون الرؤية المطروحة لتحقيق العدالة المكانية من ثلاث مجموعات من السياسات، تتعلق المجموعة الأولى بطرق القياس وضرورة تطوير منهجيتها وتوسيع نطاقها لتشمل المزيد من المتغيرات، مع مراعاة معالجة كثير من الفجوات المعلوماتية التي بدونها من الصعب التخطيط للتنمية بشكل علمي رصين. أما المجموعة الثانية فتتعلق بالإصلاحات المطلوبة على مستوى الأطر المؤسسية والتمويلية اللازمة لتحقيق العدالة المكانية. وتركز المجموعة الثالثة على سياسات توطين التنمية الإقليمية المستدامة عبر الوحدات الجغرافية المختلفة.

الكلمات الدالة: التفاوتات المكانية - التفاوتات في مستويات المعيشة - التفاوتات الديمغرافية - التفاوتات الاجتماعية - العدالة المكانية – التوطين.

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	الإطار المنهجي والنظري	16-1
1	**الفصل الأول** **أفضل الممارسات الدولية في معالجة التفاوتات المكانية**	17
1-1	**مقدمة**	17
2-1	**عرض التجارب الدولية**	17
1-2-1	تجربة ألمانيا الموحدة	17
2-2-1	المملكة المتحدة – بريطانيا	18
3-2-1	فرنسا	20
4-2-1	كوريا الجنوبية	21
5-2-1	جمهورية الصين الشعبية	23
6-2-1	اليابان – طوكيو	25
7-2-1	البرازيل	27
3-1	**الدروس المستفادة**	29
2	**الفصل الثاني** **خريطة التفاوتات المكانية الديمغرافية في مصر**	31
1-2	مقدمة	31
2-2	تطور وتوزيع السكان	31
1-2-2	تطور العدد الكلي ومعدلات النمو السكاني	31
2-2-2	التفاوت في التوزيع العددي والنسبي للسكان	32
3-2	التفاوت في محددات النمو السكاني	36
4-2	التفاوتات في مؤشرات القوى العاملة والتشغيل	38
1-4-2	التفاوتات في مؤشرات القوى العاملة	38
2-4-2	التفاوتات في مؤشرات التشغيل والبطالة	41
5-2	5-2 التفاوت في معدلات الإعالة	43
6-2	التفاوت في الخصائص التعليمية	46
7-2	خاتمة	48
3	**الفصل الثالث** **خريطة التفاوتات المكانية الاقتصادية (مستوى المعيشة) في مصر**	49
1-3	مقدمة	49
2-3	الإطار العام للتفاوتات الاقتصادية (مستوى المعيشة)	50

3-3	**منهجية قياس التفاوتات الاقتصادية ودورها في تفاوتات المعيشة**	52
4-3	**التفاوت في توزيع الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات**	53
1-4-3	توزيع الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للأنشطة الاقتصادية	53
2-4-3	التفاوتات في توزيع الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات	56
5-3	**التفاوتات في توزيع الدخل على مستوى المحافظات**	57
1-5-3	التفاوت المكاني لمصادر الدخل السنوي الرئيسة للأسرة	58
2-5-3	التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات	59
3-5-3	التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من مصادر الدخل على مستوى المحافظات	60
4-5-3	أهم الجوانب التي يجب مراعاتها للحصول على تقييم ذي مغزى لمستوى المعيشة (الدخل)	63
6-3	**التفاوتات في توزيع الإنفاق على مستوى المحافظات**	64
1-6-3	فئات الإنفاق السنوي للفرد طبقًا لحضر الجمهورية وريفها	65
2-6-3	التباين في أهم بنود الإنفاق على مستوى المحافظات	66
3-6-3	التفاوت في أسعار مجموعات السلع الرئيسة	67
4-6-3	التفاوت في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لمجموعات السلع الرئيسة	68
7-3	**عدالة توزيع الدخول بين التحديات والفرص المتاحة (النتائج والاستخلاصات)**	73
8-3	**خاتمة**	74
4	**الفصل الرابع** **خريطة التفاوتات المكانية الاجتماعية في مصر**	**76**
1-4	مقدمة	76
2-4	نظرة على حالة الفقر وتوزيعاته عبر المناطق الجغرافية في مصر	77
1-2-4	تزايد معدلات الفقر المادي	77
2-2-4	من الفقر المادي إلى الفقر متعدد الأبعاد	79
3-4	حالة الخدمات الصحية - الفرص والنواتج	80
1-3-4	نظرة عامة عن حالة هدف الصحة الجيدة والرفاه في مصر	80
2-3-4	مؤشرات الصحة ذات الصلة بإتاحة الخدمات الصحية وجودتها	81
3-3-4	مؤشرات الحالة الصحية ذات الصلة بالنواتج الصحية	84
4-4	حالة الخدمات التعليمية - الفرص والنواتج	87
1-4-4	نظرة عامة على حالة هدف التعليم الجيد في مصر	87
2-4-4	مؤشرات التعليم ذات الصلة بإتاحة الخدمات التعليمية وجودتها	88
3-4-4	مؤشرات الحالة التعليمية ذات الصلة بالنواتج التعليمية	89
5-4	حالة الحماية الاجتماعية – التغطية	92
1-5-4	الحماية الاجتماعية غير المستندة إلى اشتراكات	92
2-5-4	الحماية الاجتماعية المستندة إلى اشتراكات	95
6-4	نظرة على حالة رأس المال البشري في مصر - الحاجة الملحة لتعزيز الاستثمار الاجتماعي	96

7-4	الخاتمة	97
5	**الفصل الخامس** **لعوامل الحاكمة للتفاوتات المكانية (دلالات إحصائية).**	98
1-5	مقدمة	98
2-5	الإطار النظري للمؤشر المركب (Theoretical Framework)	98
3-5	تحليل النتائج	104
1-3-5	واقع التفاوتات المكانية بين المحافظات	105
2-3-5	التفاوتات في البعد الديموغرافي	107
3-3-5	التفاوتات في البعد الاقتصادي	108
4-3-5	التفاوتات في البعد الاجتماعي	109
4-5	خاتمة	110
6	**الفصل السادس: نحو رؤية لتحقيق العدالة المكانية (بعض السياسات والتدخلات المقترحة)**	111
1-6	**المجموعة الأولى:** طرق القياس وفجوة البيانات وجودة المتاح منها	111
2-6	**المجموعة الثانية:** الإطار المؤسسية والتمويلية	112
3-6	**المجموعة الثالثة:** سياسات توطين التنمية المستدامة	113
	قائمة المراجع:	116
	أولًا- المراجع باللغة العربية	116
	ثانيًا- المراجع باللغة الإنجليزية	118
	الملاحق	131

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	السياسات الناجحة بالتجارب الدولية مقارنة بالوضع الحالي في مصر	29
1-2	معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بالمحافظات 2024	36
2-2	بعض مؤشرات قوة العمل على مستوى المحافظات	39
3-2	توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظات عام 2024	41
4-2	معدل الإعالة على مستوى محافظات الجمهورية طبقًا لبيانات تعداد عام 2017	45
5-2	توزيع السكان حسب الحالة التعليمية عام 2017 على مستوى المحافظات	47
1-3	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي وفقًا للأنشطة الاقتصادية بتكلفة عوامل الإنتاج (أسعار جارية) خلال الفترة (2020/2019 - 2025/2024)	54
2-3	معدلات نمو الناتج (القيمة المضافة) للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة	55
3-3	متوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لريف/حضر الجمهورية (بالجنيه) موزعًا وفقًا لمصادر الدخل الرئيسة عام 2022/2021	58
4-3	متوسط الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه) طبقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسة حضر/ريف عام 2021/ 2022	64
5-3	التوزيع النسبي للأفراد طبقًا لفئات الإنفاق السنوي للفرد في حضر الجمهورية وريفها عام 2022/2021	66
6-3	الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات الرئيسة على مستوى حضر/ ريف الجمهورية في يوليو 2025 (2019/2018 = 100)	68
7-3	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين على مستوى المحافظات – يوليو 2025	69
8-3	الرقم القياسي لمجموعة الطعام والشراب على مستوى المحافظات – يوليو 2025	70
9-3	الرقم القياسي لمجموعة المسكن ومستلزماته على مستوى المحافظات – يوليو 2025	71
10-3	الرقم القياسي لمجموعة الرعاية الصحية على مستوى المحافظات – يوليو 2025	71
11-3	الرقم القياسي لمجموعة النقل والمواصلات على مستوى المحافظات – يوليو 2025	72
1-4	مكونات الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد	79
2-4	نسب السكان لكل طبيب بشري بالمحافظات المصرية	83
3-4	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة وفقًا للأقاليم الجغرافية	84
4-4	نسب انتشار الأنيميا بين الأطفال من 6 شهور إلى 59 شهرًا موزعة على الأقاليم الجغرافية	85
5-4	المحافظات الأعلى انتشارًا للأنيميا بين الأطفال	85
6-4	نسبة انتشار الأنيميا بين الإناث من 5 إلى 19 سنة وفقًا للأقاليم الجغرافية	86
7-4	نسبة انتشار الأنيميا بين الذكور من 5 إلى 19 سنة وفقًا للأقاليم الجغرافية	86
8-4	نسبة انتشار الأنيميا بين السيدات اللواتي سبق لهن الزواج من 15 إلى 49 سنة	87
9-4	متوسط كثافة الفصول في مراحل التعليم ما قبل الجامعي	88

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
10-4	معدلات التسرب والأمية موزعة على الأقاليم الجغرافية والنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالأمية	90
11-4	توزيع عدد الوحدات الاجتماعية وعدد السكان لكل وحدة وفق المحافظات المصرية	93
12-4	عدد المستفيدين من برامج دعم الغذاء حسب المحافظات المصرية	94
13-4	عدد ونسبة المستفيدين من خدمات التأمين الصحي حسب المحافظات المصرية	95
1-5	المتغيرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التفاوتات المكانية	100
2-5	نتائج اختبار الحساسية وعدم التأكد	103
3-5	ترتيب المحافظات حسب المؤشر الرئيس والسيناريوهات الثلاثة لتحليل الحساسية	104
4-5	نتائج مؤشر التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات	105

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-2	معدل النمو السكاني بالمحافظات خلال الفترة 2025/2017	32
2-2	التوزيع النسبي للسكان على المحافظات في يناير 2025	32
3-2	الكثافة السكانية الصافية للمحافظات عام 2025	33
4-2	الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة طبقًا للمحافظات عام 2025	34
5-2	التفاوت في نسب التحضر بالمحافظات 2025/1/1	35
6-2	توزيع السكان بالمحافظات (حضر وريف) 2025/1/1	35
7-2	معدل المواليد (مولود حي / لكل ألف نسمة) على مستوى المحافظات عام 2024	37
8-2	معدل الوفيات (متوفى / لكل ألف نسمة) على مستوى المحافظات عام 2024	37
9-2	معدل الزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة على مستوى المحافظات عام 2024	38
10-2	التفاوتات في توزيع إجمالي قوة العمل (15 سنة فأكثر) بالمحافظات ((مائة نسمة))	40
11-2	التفاوتات في نسبة قوة العمل (15 سنة فأكثر) للسكان بالمحافظات	40
12-2	نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل (15 سنة فأكثر) بالمحافظات	40
13-2	توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظات عام 2024	42
14-2	نسب البطالة بالمحافظات 2023	42
15-2	نسب البطالة بالمحافظات 2023	43
16-2	التفاوت في معدلات الإعالة الكلية بين المحافظات عام 2017	44
17-2	معدلات الإعالة على مستوى المحافظات عام 2017	46
18-2	نسبة السكان حسب الحالة التعليمية بالمحافظات 2017	48
1-3	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي وفقًا للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2020/2019 - 2024/2023)	54
2-3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للأنشطة الاقتصادية	55
3-3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات عام 2024/2023 (بالألف جنيه)	56
4-3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات عام 2024/2023	57
5-3	الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات مقارنة بمتوسط الجمهورية ما بين عامي 202/2019 و2022/2021	60
6-3	مساهمة الدخل المتولد من العمل في دخل الأسرة على مستوى المحافظات عام 2022	61
7-3	مساهمة الدخل المتولد من الممتلكات في دخل الأسرة على مستوى المحافظات عام 2022	61

8-3	مساهمة القيمة الإيجارية للمسكن في دخل الأسرة على مستوى المحافظات عام 2022	62
9-3	مساهمة التحويلات الجارية في دخل الأسرة على مستوى المحافظات عام 2022	63
10-3	قيم مجموعات الإنفاق على مستوى ريف/حضر الجمهورية عام 2021/ 2022	65
11-3	التوزيع النسبي لأهم بنود الإنفاق على مستوى المحافظات عام (2021-2022)	67
2-4	تطور نسبة الفقر في مصر (2020/2019-2000/1999)	77
2-4	نسبة الفقر في مصر حسب حضر/ ريف في عام 2020/2019	77
3-4	نسبة الفقر في مصر حسب المحافظات في عام 2019/2017	78
4-4	درجات المحافظات في تحقيق هدف القضاء على الفقر	78
5-4	قيم دليل الفقر متعدد الأبعاد حسب المحافظات وحسب الحضر والريف	80
6-4	درجات المحافظات في تحقيق هدف الصحة الجيدة والرفاه	81
7-4	نسبة الأسرة في المستشفيات لكل 10.000 نسمة بالمحافظات	82
8-4	نسب السكان لكل طبيب بشري بالمحافظات المصرية	83
9-4	درجات المحافظات في تحقيق هدف التعليم الجيد	87
10-4	معدل التسرب من التعليم الإعدادي (2023/2022)	89
11-4	نسبة الأمية (10 سنوات فأكثر) بالمحافظات 2023/ 2024	91
12-4	التغطية موزعة على الأقاليم الجغرافية للحماية الاجتماعية غير المستندة لاشتراكات والحماية الاجتماعية المستندة لاشتراكات (التأمينات الاجتماعية)	92
1-5	الإطار المفاهيمي المبسط لبناء المؤشر المركب	98
2-5	الأبعاد الفرعية المكونة للمؤشر الرئيس	99
3-5	قيم مؤشر التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات	106
4-5	قيم مؤشر البعد الديموغرافي على مستوى المحافظات	107
5-5	قيم مؤشر البعد الاقتصادي على مستوى المحافظات	108
6-5	قيم مؤشر البعد الاجتماعي على مستوى المحافظات	109

الإطار المنهجي والنظري

1. مقدمة

تعد التفاوتات المكانية من الظواهر العالمية التي تشترك فيها جميع بلدان العالم سواء متقدمة أو نامية مع اختلاف الدرجة والنوعية. كما إنها من أبرز التحديات التي تواجه التنمية على المستوى العالمي، ولا تشير هذه التفاوتات إلى وجود تباين في توزيع السكان والموارد فحسب، بل هي انعكاس لتفاوتات عميقة في الفرص ومستويات المعيشة. تثير هذه التفاوتات مخاوف تتعلق بالعدالة الاجتماعية حيث ترتبط بعدم المساواة في الفرص ومن ثم النتائج، وبذلك توسع دراسة التفاوتات المكانية مفهوم العدالة الاجتماعية ليشمل بعداً جغرافيًّا ومكانيًّا واضحًا، وهو ما يطلق عليه العدالة المكانية. والحقيقة إن آثار التفاوتات المكانية لا تقتصر فحسب على الأفراد، ولكنها تمس الاقتصاد والمجتمع ككل. فالتفاوتات المكانية مثلًا بين الريف والحضر قد تؤدي إلى خلخلة النسيج الوطني وتهديد التماسك الاجتماعي خاصة لو كانت السياسات تغذي تلك التفاوتات. وبالطبع يزداد الأمر تعقيدًا لو توافقت هذه التفاوتات مع انقسامات عرقية أو لغوية أو غيرها. وعلى صعيد الاقتصاد، فإن الفرص المحدودة للعالقين في المكان الخطأ تؤدي إلى الاستغلال الناقص للإمكانات وتقييد النمو العام، وفي نفس الوقت تطرح سؤالًا جوهريًّا وهو لماذا يحصل فرد على خدمات وحياة كريمة لمجرد إنه ولد في منطقة ما، بينما يحرم فرد آخر من كل هذه الفرص لكونه ولد في منطقة مهمشة (Floerkemeier, 2021).

تتحدي دراسة التفاوتات المكانية النظريات الكلاسيكية في النمو والتنمية، التي تفترض أن ثمار النمو الاقتصادي ستتنقل وتنتشر من المراكز الغنية إلى الأطراف الفقيرة، أو ما يطلق عليه تساقط ثمار النموtrickle-down effect ، حيث إن ما يحدث في الواقع هو نمو غير متوازن. وربما هذا يعيد الاعتبار لنظريات التبعية والتي كانت تدرك إشكالية المراكز والأطراف في العملية التنموية.

هذا، وقد تنشأ تفاوتات مكانية كبيرة ومتزايدة في سياقات مختلفة. في بعض الحالات، قد تكون سمة طبيعية للنمو حيث يمكن أن يعزز تركيز وتخصص الإنتاج، ذلك، ولكن بشكل غير متساوٍ عبر المناطق بسبب أن الأسواق تفضل بعض الأماكن على الأخرى مما يعمق التفاوت بين منطقة وأخرى. في حالات أخرى، قد تكون التفاوتات المكانية نتيجة للصدمات الاقتصادية السلبية التي أثرت على مناطق معينة وصعوبة التكيف مع هذه الصدمات بما يؤدي إلى ترسيخ التفاوتات (Floerkemeier, 2021). بالفعل، شهدت الاقتصادات المتقدمة تفاقم التفاوتات المكانية والفجوات الإقليمية بشكل كبير منذ أواخر الثمانينيات، حيث تباعدت الأماكن الغنية، وخاصة المدن الكبيرة والمتصلة جيدًا، عن الأماكن الفقيرة. وهذا عكس ما حدث من نهاية الحرب العالمية الثانية مرورًا بعقد الثمانينيات من القرن الماضي حيث ضاقت الفجوات الإقليمية بشكل ملحوظ. فقد شهدت السنوات العشرين الماضية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والولايات المتحدة الأمريكية اتساع الفجوة في متوسط إنتاجية العمل بين المناطق، وكذلك الدخل والتوظيف. وعلى وجه العموم، يمكن القول، إن هناك انخفاضًا في متوسط وتيرة التقارب بين المناطق الرائدة والمتأخرة بشكل ملحوظ على مدى الخمسين عامًا الماضية (Floerkemeier, 2021).

وقد أكدت مجموعة البنك الدولي في تقريرها عن الفقر والرخاء (تصحيح المسار 2022)عدم تمكن أي بلد من تجاوز مستوى الشريحة متوسطة الدخل في ظل ارتفاع مستويات عدم المساواة، خاصة أن التطورات العالمية الجارية حاليًا أظهرت أن عدم المساواة في الدخل، وتصور المواطنين لهذا التفاوت من المحتمل أن تكون أدوات اجتماعية قابلة للانفجار، وتحتاج إلى فهم أفضل وإدارتها بعناية من جانب السلطات الحكومية، ولا يمكن حصر البحث حول عدم المساواة داخل أسوار الأوساط الأكاديمية، ولكن يجب أن يكون ذا صلة بشركاء التنمية، مما يسهم في دعم صانعي السياسات ومساعدتهم على فهم كيفية التعامل مع السياسات التي تعالج عدم المساواة (World Bank, 2022).

وتدلل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على وجود تفاوت واضح بين المحافظات في مصر وبين الريف والحضر، مما يؤكد عدم توازن جهود التنمية وفق المستوى المكاني، مما يجعل من العمل التخطيطي على المستوى الإقليمي أداة وآلية أساسية لدفع عجلة الإصلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مسارها الصحيح ضمن بعدها المكاني من خلال رؤية متكاملة، تتداخل فيها التنمية القطاعية والإقليمية، وتتحدد الأهداف التنموية لكل إقليم، ويتم التركيز على العلاقات التبادلية بين الأقاليم الوطنية. وفي هذا السياق، تولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بالعمل على معالجة الفجوات التنموية المكانية، والعمل على إحداث التوازن التنموي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الموزعة جغرافيًّا على أقاليم الدولة، وتحديد المواقع الأنسب للاستثمارات، بهدف تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق في ضوء التوازن بين أهداف التنمية والنظم البيئية. وتتطلع الرؤية المستقبلية لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة في مصر بحلول 2030 إلى ترسيخ وإدماج البعد المكاني في السياسات والاستراتيجيات، والبرامج القطاعية، وعلى كافة المستويات وذلك اعتمادًا على النهج التشاركي بين كافة الأطراف الفاعلة.

يسعى هذا البحث إلى تحليل التفاوتات المكانية في مصر من خلال رسم خريطة تفصيلية لهذه التفاوتات بكل تفاصيلها الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية على مستوى المحافظات المصرية الـ 27، مع تحليل أثر هذه التفاوتات على التنمية في محاولة لتقديم رؤية تكاملية لعلاج هذه التفاوتات، استرشادًا بعدد من التجارب الدولية الأخرى التي نجحت في ذلك عبر تبني سياسات اجتماعية واقتصادية، وكذلك إحداث تغييرات سياسية ومؤسسية محددة للحد من هذه التفاوتات.

2. طبيعة المشكلة محل البحث

كما ذُكر سابقًا، تعد التفاوتات المكانية والإقليمية بمثابة ظاهرة عالمية، تشترك فيها كل من الدول المتقدمة والنامية مع اختلاف الدرجات وفقًا للسياسات المتبعة للحد من هذه التفاوتات والتي تؤثر إيجابًا أو سلبًا على قضية العدالة الاجتماعية والمكانية. كما أن الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها اعتبرها من أهم التحديات التي يجب مجابهتها.

تعاني مصر من عديد من التفاوتات المكانية بين المحافظات وبين الريف والحضر وبين ريف الوجه القبلي ومحافظات الحدود من جانب وباقي المناطق الجغرافية من جانب آخر، ويتضح ذلك على سبيل المثال في توزيع معدلات الفقر. والحقيقة أنه ليس تركز الفقر في الريف هو التجلي الوحيد للتفاوتات المكانية، لكن تتعدد جوانب التفاوت لتشمل جوانب اقتصادية وديمغرافية واجتماعية عديدة، يتعلق بعضها بالتفاوت في مستويات المعيشة وإتاحة الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية كما سيتضح في الدراسة الراهنة من خلال رسم خريطة مكانية للتفاوتات في مستويات المعيشة والجوانب الديمغرافية والاجتماعية. كما أن الفجوات المكانية لا تقتصر على ذلك فحسب، ولكنها أكثر تركيبًا وتعقيدًا حيث تظهر الفجوات بين المدن من جانب والقرى من جانب، وكذلك بين القرى الأم والتوابع مثل النجوع والكفور والعزب، والتي تعاني من حرمان كبير من الخدمات الأساسية. والتحدي الأكثر شدة هو تراكب الفجوات المكانية مع فجوات أخرى على أساس النوع والحالة الجسمانية والجيل. فضلًا عن التداخل مع القيم الثقافية التقليدية والتي يخلد بعضها عديد من جوانب اللامساواة.

أشارت تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة – الإصدار الثاني 2025 – إلى وجود كثير من جوانب التفاوت المكاني في مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة مما يجعل الكثير منها من الصعب تحقيقه في كل المحافظات بحلول 2030. وقد تم احتساب المؤشر المركب الذي قاس ذلك لكل هدف أممي والذي تتراوح قيمته بين 0 و100، حيث تشير القيمة 0 إلى أسوأ نتيجة، بينما تشير القيمة 100 إلى أفضل نتيجة. وبناء على هذه المنهجية، تبتعد كثير من المحافظات المصرية عن تحقيق الأهداف الأممية بحلول 2030. فعلى سبيل المثال في الهدف الأممي الأول "القضاء على الفقر" يوجد 13 محافظة من الـ

27 محافظة تبلغ قيمة المؤشر فيهم 60 فأقل، أغلبهم من الوجه القبلي ومحافظات الحدود. يزداد الوضع قتامة عندما يتم تحليل الهدف الأممي الرابع "التعليم الجيد" حيث يبلغ عدد المحافظات التي تبلغ قيمة المؤشر فيها 60 فأقل 26 محافظة. إن ما سبق يضفي أهمية كبيرة على هذا البحث، حيث إنه يسعى لتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي تسهم في حدوث التفاوتات وتفاقمها، كما أن ما يشير إليه من فجوات على مستوى توزيع الدخل ومستويات المعيشة وحالة الإعالة والفقر وأوضاع التعليم والصحة على مستوى الفرص والنواتج وغيرها من النتائج ينير الطريق أمام صانع القرار لرسم خريطة أولويات مستندة إلى الأدلة العلمية بغية تسريع وتيرة تحقيق الأهداف الأممية من جانب وإنجاز رؤية مصر 2030 من جانب آخر.

3. أهداف البحث وتساؤلاته الأساسية

يحاول البحث الحالي الإجابة على سؤال رئيس، وهو: ما ملامح خريطة التفاوتات المكانية في المجتمع المصري عبر المحافظات الـ 27؟ وما السياسات التي يجب أن يتم تبنيها من أجل الحد من هذه التفاوتات بما يحقق العدالة المكانية؟ وبناء على هذا التساؤل الرئيس، تم تحديد الهدف الأساسي من البحث وهو: رسم خريطة تفصيلية للتفاوتات المكانية بين المحافظات المصرية وبين الريف والحضر في إطار المتاح من بيانات سواء ديمغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية. وينبثق من الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية كالآتي:

1. رسم خريطة للتفاوتات بين المحافظات المصرية وبين الريف والحضر فيما يتعلق بمستوى المعيشة والنفاذ للخدمات الاجتماعية وتحديدًا الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وكذلك التفاوتات الديمغرافية والتي يشترك الكثير منها في كونه سبب ونتيجة في آن واحد للتفاوتات المكانية.
2. تحليل أثر التفاوتات المكانية على التنمية في مصر من حيث النواتج التنموية وبناء رأس المال البشري.
3. عرض ودراسة بعض التجارب الدولية التي نجحت في التعامل مع التفاوتات المكانية واستطاعت أن تقللها من أجل استخلاص الدروس التي يمكن الإفادة منها.
4. بناء مؤشر مركب لرصد أهم جوانب التفاوتات المكانية بين المحافظات في الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف الوقوف على أهم العوامل التي تعد مصدرًا أساسيًا لوجود تفاوتات بين المحافظات المختلفة، والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى ومؤشرات التنمية بهذه المحافظات.
5. طرح رؤية متكاملة للتعامل مع التفاوتات المكانية من منظور السياسات العامة، بما يساعد صانع القرار على رسم خريطة أولويات لتسريع وتيرة التنمية في المحافظات المصرية الأقل حظًا.
6. تحديد فجوات البيانات حيث إن من أهم التحديات التي تواجه معالجة التفاوتات المكانية هو مدى إتاحة البيانات على مستويات أصغر من الوحدات المحلية من جانب، وجودة البيانات من جانب آخر.

4. منهجية البحث ومناهجه

تعد هذه الدراسة من الدراسات ذات الطابع البيني –متعدد التخصصات– التي تجمع بين تخصصات الاقتصاد والديمغرافيا والاجتماع والعلوم السياسية والإحصاء، حيث تم تحليل التفاوتات المكانية في جوانبها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية كل في مكانه، مع السعي لفهم التقاطعات بينها وعلاقات التأثير والتأثر. كما تم بناء مؤشر مركب لقياس هذه التفاوتات بين المحافظات المصرية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الفرعية التي تعكس الجوانب والأبعاد الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية. تعتمد فلسفة بناء المؤشر على محاولة رصد أهم جوانب التفاوتات المكانية بين المحافظات في الجوانب الثلاثة سالفة الذكر، وذلك بهدف الوقوف على أهم العوامل التي تعد مصدرًا أساسيًا لوجود تفاوتات بين المحافظات المختلفة، والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى ومؤشرات التنمية بهذه

المحافظات. كما كان مدخل السياسات العامة هو المدخل الرئيس الذي تم استلهامه في اقتراح السياسات والتدخلات التنموية التي تعالج التفاوتات المكانية.

وعلى صعيد مواز، كانت دراسة التجارب والخبرات الدولية في الحد من التفاوتات المكانية حاضرة في استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب وكيفية الاسترشاد بها في اقتراح وصياغة السياسات والتدخلات مع مراعاة خصوصية السياق المصري من حيث حالة التنمية ومؤشراتها الموضوعية والمكانية. بالفعل، تم تحديد الدول ذات التجارب الناجحة في معالجة التفاوتات المكانية بالتفصيل من خلال الاطلاع على كم كبير من الأدبيات بأنواعها من أجل فهم خريطة التفاوتات المكانية في البلدان المختارة وأسبابها وأبرز السياسات والممارسات الناجحة لمعالجة ذلك.

كما تم الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية من أجل تسكين هذه التفاوتات المكانية بغية مزيد من تجسيد أبعاد هذه التفاوتات.

يتبنى البحث المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات من المصادر المختلفة الأولية والثانوية عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية مع تحليلها على مستوى المحافظات الـ 27 وعلى مستوى الريف والحضر والأقاليم المختلفة وفقًا لما هو متوافر من بيانات. وبناء على ذلك سيقدم البحث:

- خريطة عن التفاوتات المكانية بأنواعها وتوزيعاتها المختلفة.
- توطين وتسكين هذه التفاوتات على الخرائط الجغرافية.
- تحليل إحصائي لبعض العلاقات بين المتغيرات وبعضها للتعرف على العوامل الأكثر تأثيرًا في حدوث التفاوت المكاني.
- رصد لأهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية في معالجة التفاوتات المكانية
- طرح مجموعة من السياسات والتعديلات المؤسسية والتمويلية المطلوبة من أجل علاج التفاوتات المكانية

5. سياقات مفاهيمية حول التفاوتات المكانية

- **المفهوم**

يختلف مفهوم التفاوتات المكانية Spatial inequalities أو spatial disparities من دولة إلى أخرى، وبين المناطق داخل الدولة الواحدة، حيث يشير مصطلح "التفاوتات المكانية" في العديد من المراجع العلمية إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد أو الخدمات أو الفرص بين المناطق الجغرافية (Yaktack.2025) .

هناك بعض المفردات الأخرى المستخدمة في المراجع العلمية للتفاوتات المكانية، وهي اختلال التوزيع المكاني spatial imbalances والذي يشير إلى التفاوتات في توزيع الموارد والفرص بين المناطق، ومصطلح التفاوتات الإقليمية Territorial inequalities، حيث يشير إلى اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق، ومصطلح التفاوتات الجغرافيةGeographical disparities والذي يشير إلى عدم المساواة في كفاءة توزيع الموارد أو الفرص بين المناطق، ومصطلح عدم المساواة الموقعية locational inequalities ويشير إلى عدم المساواة في توزيع الموارد والفرص ومستويات الوصول إلى الخدمات والمرافق العامة بين المناطق الجغرافية داخل الدولة الواحدة نفسها (Yaktack., 2025).

يعكس مفهوم التفاوت في المعيشة living disparity، التفاوت في مستوى الدخل Disparity or Inequality Income، ويعد مرادف لتركز الدخل Income Concentration، ويشير التفاوت إلى عدم التساوي، ويتسع هذا المفهوم ليشمل ليس فقط الدخل، ولكن الثروة والاستهلاك والرفاهية والمنفعة، إلا أن التفاوت في الدخل أكثر أشكال التفاوت شيوعًا، حيث يرتبط بالبعد عن العدالة في التوزيع (Elveren, A. Y. and Ozgur, G., 2016).

- **السياقات السببية والتاريخية**

تعد مشـكلة التوازن المكاني في مسـتويات التنمية من الظواهر الاقتصـادية والاجتماعية السـائدة في الأنظمة المختلفة؛

بسبب تركز معظم الأنشطة في مناطق بعينها، وندرتها في المناطق الأخرى الأقل تطورًا، مما أدى إلى التفاوت الحاد بين هذه المناطق. وقد أصبحت قضية التفاوت (عدم المساواة) في مستويات المعيشة أكثر أهمية في أعقاب الحركات الاجتماعية العالمية التي ولّدتها الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وفي أعقاب الحركات الاجتماعية التي ميزت ثورات الربيع العربية عام 2011.

كما تعد التفاوتات المكانية من أهم أبعاد عدم المساواة الاجتماعية، وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة من الحكومات لمحاولة تخفيف حدة التفاوتات المكانية،إلا أنه لا تزال هناك تفاوتات كبيرة داخل أغنى دول العالم وأفقرها وفيما بينها. (Haimeng Liu, et al., 2024).

ومنذ عام 2011، أجرى البنك الدولي عددًا من الدراسات حول عدم المساواة في مصر، والتي بحثت في الجغرافيا الاقتصادية لعدم المساواة في الفرص، حيث كشفت هذه الدراسات عن عدد من جوانب عدم المساواة، التي تم تجاهلها إلى حد كبير في غالبية الدراسات التي ركزت في المقام الأول على الفقر. فقد أصبح من الواضح؛ أن عدم المساواة عبر الفجوة المكانية شمال وجنوب مصر حاد ومعقد، وأن الأبعاد التي تشكل عدم تكافؤ الفرص كثيرة ولا يمكن معالجتها بسهولة من خلال السياسات العامة التقليدية.

ساهمت العوامل التاريخية بشكل كبير في التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في مصر، من خلال سلسلة من الأحداث والسياسات التي امتدت لعقود. لقد أدى الإرث الاستعماري إلى ترسيخ الفوارق الاجتماعية والاقتصادية عميقة الجذور، حيث فضّلت أنظمة حيازة الأراضي ملاك الأراضي الأثرياء بينما ظلّ الفلاحون فقراء. وأدّت إصلاحات ما بعد الاستقلال، التي سعت إلى إعادة توزيع الأراضي في فترة الخمسينيات، إلى خلق طبقة جديدة من البيروقراطيين والصناعيين، مما أدّى إلى ترسيخ تلك التفاوتات.

كما أدت السياسات الاقتصادية، ولا سيما الإصلاحات النيو ليبرالية التي بدأت أواخر سبعينيات القرن الماضي، إلى الخصخصة وتقليص الإنفاق الاجتماعي، مما أدى إلى تركيز الثروة في أيدي النخبة وزيادة معدلات الفقر بين الطبقات الدنيا. وفاقمت برامج التكيف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي هذه التفاوتات بفرض تدابير تقشفية همشت الفئات الضعيفة، وزادت من البطالة، وقللت من فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وقد سلّطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على التفاوتات القائمة وفاقمتها، مؤثرةً بشكل غير متناسب على الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا من حيث الصحة والمصاعب الاقتصادية. (Sfreddo, et al., 2019; Rolfe, et al., 2021).

- **عناصر التفاوتات المكانية**

تختلف عناصر التفاوتات المكانية من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والبيئية. فمن الناحية الاقتصادية تبرز التفاوتات الاقتصادية بين المدن الحضرية والمناطق الريفية المتمثلة في عدم عدالة توزيع الثروات والاستثمارات، وفرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، أما من الناحية الاجتماعية تبرز التفاوتات في مستوى جودة الحياه مما يشكل عائقًا أمام التنمية المستدامة ورفاهية الأفراد، أما من الناحية العمرانية والمتمثلة في عدم كفاءة توزيع الخدمات والمرافق العامة نتيجة عدم تطبيق المعايير التخطيطية، حيث تتضح تلك التفاوتات بين مناطق الوجه البحري مثل القاهرة والإسكندرية، وبين مدن الصعيد في مصر نتيجة التنمية الإقليمية غير المتوازنة، أما التفاوتات المكانية البيئية تظهر من حيث اختلاف مستويات التلوث البيئي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونسبة المساحات الخضراء.

وقد شهدت مصر تفاوتات مكانية بين الريف والحضر عبر السنوات الماضية، بشكل واضح مثل أغلب مدن العالم نتيجة تركز الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات في المدن الكبرى مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية، بينما تعاني مدن الصعيد من ضعف الاستثمارات خلال فترات طويلة وارتفاع مستويات الفقر والأمية، وكذلك تفاوت كبير في كفاءة توزيع الخدمات

العامة سواء كانت خدمات صحية أو تعليمية أو رياضية أو ثقافية أو دينية...الخ، وكذلك كفاءة توزيع المرافق العامة من طرق ومواصلات وصرف صحي وكهرباء ومياه ...إلخ. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، 2023).

- **أهمية دراسة التفاوتات الاقتصادية**

- اقتران معدلات الفقر بالتفاوت في مستوى المعيشة (الدخل)، وانخفاض الرفاهية لأفراد المجتمع، وعدم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تخفيض الحافز على العمل والإنتاجية لدى الفقراء (UNCTAD, 2020).
- تسهم التفاوتات المعيشية في العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وقد تؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية، بسبب انخفاض الاستهلاك الكلي والطلب المحلي، ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب غالبية السكان من الدخل (Coll, 2011).
- التفاوت في مستوى المعيشة (الدخل) له آثار واضحة على خفض النمو الاقتصادي المستقر في العديد من الدول، خاصة النامية (منتدى صندوق النقد الدولي، 2017).
- توجد آثار سلبية واضحة يعكسها التفاوت في مستوى المعيشة (الدخل)، حيث تنعكس على الادخار والاستثمار والائتمان ورأس المال البشري (Verme, P. ,2014).
- تتعارض فكرة العدالة في جوهرها مع وجود التفاوت في مستوى المعيشة (الدخل)، ويعد المدخل الأساسي لعدم الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات السياسية، كما أنه السبب الرئيس وراء اندلاع ثورات الربيع العربية (UNCTAD, 2020; Ferrer, 2017).
- عدم تكافؤ الفرص يمثل جزءًا كبيرًا من عدم المساواة في النتائج داخل الدول، ويرتبط ذلك بتوزيع الدخل، والعوامل المرتبطة بتوزيع الثروة والتعليم.
- ان المجتمعات الأكثر مساواة تنمو بشكل أسرع من المجتمعات غير المتكافئة، مما ينفي وجهة النظر الراسخة القائلة بأن ثمار التنمية ستتحقق في النهاية بالصبر، ولذلك فإن القلق بشأن عدم المساواة له ما يبرره على أسس أخلاقية وتنموية.

6. تقسيم الدراسة

ينقسم البحث إلى عدد من الفصول كالآتي:

- الإطار المنهجي والنظري: يشمل مقدمة، طبيعة المشكلة محل البحث، أهداف البحث، منهجية البحث، إلى جانب الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية.
- الفصل الأول: أفضل الممارسات في التجارب الإقليمية والدولية في معالجة الفجوات التنموية والدروس المستفادة.
- الفصل الثاني: خريطة التفاوتات المكانية الديمغرافية في مصر.
- الفصل الثالث: خريطة التفاوتات المكانية الاقتصادية بالتركيز على مستوى المعيشة في مصر.
- الفصل الرابع: خريطة التفاوتات المكانية الاجتماعية في مصر.
- الفصل الخامس: العوامل الحاكمة للتفاوتات المكانية (دلالات إحصائية).
- الفصل السادس: نحو رؤية لتحقيق العدالة المكانية عبر الحد من التفاوتات المكانية – سياسات وتدخلات مقترحة.

7. الدراسات السابقة

يعرض هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة والتي ترتبط موضوعاتها بالسياقات العامة للبحث، وتم عرض الدراسات وفق الأقدمية الزمنية بهدف عرض التطور الزمني للأبحاث والدراسات التي تناولت قضية التفاوتات المكانية

(الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية) سواء المحلية أو الدولية لتحديد التطور المعرفي في هذا المجال. كما يعرض الجزء أيضًا بعض الاستنتاجات والقضايا محل التركيز في الأدبيات، إلى جانب تحديد الفجوات البحثية.

- **عرض الدراسات السابقة**

- **الحكيم، علا سليمان، (1986)، التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر، رقم 33، معهد التخطيط القومي.**

أدت جهود التنمية في مصر إلى اختلال التوازن بين المحافظات المختلفة وظهور الفوارق بينها، وقد نتج عن ذلك تحطيم قدرات بعضها وتخلفها النسبي بالمقارنة بالمحافظات الأخرى. ويرجع ذلك أساسًا الى إغفال محور الحيز أو البعد المكاني عند وضع الخطة، والتي بنيت على أساس قطاعي مما أدى إلى تركيز الأنشطة والسكان في عدد محدود من المحافظات المتقدمة. تتناول هذه الدراسة خصائص المحافظات التي يستدل عليها من مجموعة الظواهر الديموغرافية (كثافة السكان، التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف) والظواهر الاقتصادية (التوزيع النسبي للمشتغلين والمنشآت والأجور والدخول) والظواهر المالية والخدمات (متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية والتعليمية). كما تتناول التفاوتات الإقليمية مظاهرها وأسبابها (تمتع بعض المحافظات ببعض الميزات ذات الصلة بالتوطين واختلال نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتغير المستمر في التقسيم الإداري، وحالة المحافظات الريفية وطبيعة العمليات التخطيطية)، ثم قياس هذه التفاوتات وتطورها عبر فترة من الزمن عن طريق ترتيب المحافظات وفقًا للظواهر السابقة وتحليل انحدار مستوى نصيب الفرد من الدخل على باقي المتغيرات.

وقد اتضح من الدراسة أن من أهم أسباب هذه الفوارق تمتع بعض المحافظات ببعض الميزات المتوطنة بها واختلال نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتغير المستمر في التقسيم الإداري للمحافظات وحالة المحافظات الريفية وطبيعة العمليات التخطيطية، ونتيجة لهذه الفوارق حدثت هجرة مستمرة من الريف إلى الحضر مما أدى الى تركز السكان والأنشطة، واستقطاب المراكز الكبرى للتنمية، وتسلطها على باقي أجزاء الدولة نتيجة لسياسة التخطيط الشامل التي انتهجتها الدولة والتي أدت لزيادة التفاوتات ولم تقلل منها. كما اتسم نمط توزيع الاستثمارات بالتركيز في عدد من المحافظات (القاهرة، الإسكندرية)، لمحدودية هذه الاستثمارات وللرغبة في تحقيق أعلى عائد ولإغفال البعد المكاني وعدم وجود استراتيجية إقليمية.

- **Venables A.J., (2003). Spatial Disparities in Developing Countries: Cities, Regions and International Trade., The Centre for Economic Performance is financed by the Economic and Social Research Council.**

يعزى التفاوت المكاني في الدول النامية إلى المزايا الطبيعية لبعض المناطق مقارنة بغيرها، وإلى وجود قوى التكتل، مما يؤدي إلى تكتل الأنشطة. توجد الآن دراسات عديدة ترسم تطور التفاوتات المكانية خلال التنمية الاقتصادية. في العديد من البلدان، تتصدر مجموعة فرعية من المناطق نشاط التصنيع، مما يخلق فرص عمل ويجذب السكان من مناطق أخرى. ويتجلى ذلك بوضوح في تجربة بعض الدول النامية الكبيرة، مثل الصين والمكسيك والبرازيل والهند، ففي المكسيك، أصبح التصنيع متركزًا بشكل كبير في المناطق المجاورة للولايات المتحدة، وزاد التباين المكاني في دخل الفرد بشكل كبير منذ منتصف الثمانينيات. وفي الصين توجد تفاوتات مكانية متزايدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ منتصف الثمانينيات: حيث شهدت المقاطعات الساحلية أكبر انخفاض في حصة الزراعة في العمالة والإنتاج، وأسرع نمو في دخل الفرد. في الهند، برزت الولايات الجنوبية في مجال التصنيع والخدمات القابلة للتداول. وتستعرض هذه الورقة تطور بعض النماذج البسيطة التي تجسد هذه الجغرافيات الاقتصادية الطبيعية، حيث يؤدي وجود عوائد متزايدة للحجم في المدن إلى هياكل حضرية غير مصممة بالشكل الأمثل، مما يضعف عائد خلق فرص العمل، وبالتالي قد يعيق التنمية. وبالنظر إلى الهيكل

الإقليمي الأوسع، يمكن ربط التنمية بتحولات كبيرة في مواقع الأنشطة، حيث يتحول القطاع الصناعي من التركيز على الداخل إلى التركيز على التصدير وفتح آفاق جديدة لتقليل التفاوتات بين المناطق. يتمثل الهدف النهائي لهذا المسار البحثي في إثراء عملية صياغة السياسات وتحسينها. وتضفي الوتيرة السريعة للتحضر وتغير الجغرافيا الاقتصادية في البلدان النامية على هذه المهمة طابعًا ملحًا. فإذا سلم بأن المدن مرتبطة بعوائد متزايدة "طبيعية" على الحجم، فمن الممكن، أن تحدث تحولات جذرية في جغرافيات البلدان. وتكتسب التدخلات السياسية أهمية خاصة لأنها يمكن أن تحول التنمية إلى مسارات بديلة. ويعد فهم القوى التي تشكل الجغرافيا الاقتصادية للبلدان وإخفاقات السوق المرتبطة بها خطوة ضرورية، وإن كانت أولية للغاية، لصياغة مثل هذه السياسات.

- **Sukkoo Kim, (2008)., Spatial Inequality and Economic Development: Theories, Facts, and Policies., The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank.**

يعد التفاوت المكاني سمة مهمة في العديد من الدول النامية، ويبدو أنه يتزايد مع النمو الاقتصادي والتنمية. في الوقت نفسه، يبدو أن هناك إجماعًا محدودًا حول أسباب التفاوت المكاني، وحول قائمة بأدوات السياسات الفعالة التي قد تعززه أو تقلله. تتناول هذه الورقة البحثية الأدبيات النظرية والتجريبية حول التفاوت المكاني، وذلك لاكتشاف أسبابه، ولتحديد ما إذا كان بإمكان صانعي السياسات تحديد وتنفيذ سياسات تعززه أو تقلله. وتشكل التفاوتات المكانية في الدخل والصحة والتعليم والفقر تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة لحكومات العديد من البلدان النامية. وفي حين أن الأدلة المنهجية على مدى التفاوت المكاني في البلدان النامية لا تزال نادرة نسبيًا، فقد وثقت مجموعة متنامية من الأعمال وجود تفاوتات مكانية بأشكال عديدة في بلدان مختلفة في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونظرًا لأن النمو الاقتصادي السريع غالبًا ما يرتبط بتنمية إقليمية وحضرية غير متكافئة، فإن صانعي السياسات قلقون أيضًا من أن تؤدي التنمية على الأرجح إلى تفاقم التفاوتات المكانية بدلًا من الحد منها. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المخاوف، يبدو أن هناك إجماعًا ضئيلًا حول أسباب التفاوت المكاني وكيفية استجابة صانعي السياسات للتفاوتات المكانية المتزايدة. ومن وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية، قد يكون التفاوت المكاني مفيدًا أو ضارًا. إذا كان التفاوت المكاني ناتجًا عن التخصص الإقليمي القائم على الميزة النسبية أو عوائد الحجم في الإنتاج، فقد يكون التفاوت المكاني مفيدًا مع زيادة الإنتاجية. أما إذا كان التفاوت المكاني ناتجًا عن اقتصادات خارجية غير مُدمجة، فقد لا يكون مستوى التفاوت مثاليًا. وعلى وجه الخصوص، قد يُسبب التفاوت المكاني، المتمثل في التركيز المفرط لسكان المناطق الحضرية في المدن الرئيسة الكبيرة، مجموعة متنوعة من الآفات الاجتماعية في المجتمع. ومن منظور العدالة، قد يكون التفاوت المكاني غير مرغوب فيه اجتماعيًا إذا ساهم في التفاوت الاجتماعي بين المناطق. علاوة على ذلك، قد يكون التفاوت المكاني مزعزعًا للاستقرار الاجتماعي.

- **عبد المقصود، سيد، وآخرون، (2010)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات و آثارها على التنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 219، معهد التخطيط القومي.**

تركز هذه الدراسة على تحليل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على صعيد المحافظات المصرية وبيان آثارها على التنمية في المستقبل، وذلك من منظور أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى إحداث التنمية، وإنما قد يصاحبه أو ينتج عنه في كثير من الأحيان سوء في توزيع الدخل يزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها.

وتشير الدراسة إلى حدوث الكثير من التغيرات الإيجابية والسلبية على صعيد المحافظات المصرية، إلا أن العمل التنموي في مصر وخاصة على المستوى المحلي يتطلب الشفافية والمسئولية وتداول السلطة على كافة المستويات، كما أن المجتمع يحتاج إلى ثورة فكر أساسها التعليم الجيد والإنتاج المطابق للمواصفات والسعر العادل والأجر المجزي للعامل والعدل وعدالة التوزيع.

- **حسن، محمد محمد سليمان، (2013)، مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الهندسة المعمارية (تخطيط المدن)، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.**

تعاني مصر من العديد من التحديات التي تعوق عملية التنمية الإقليمية، وأهمها على الإطلاق عدم التوازن بين الزيادة السكانية المستمرة بالمقارنة بمحدودية الموارد المتاحة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يلبي احتياجات السكان وآمالهم وطموحاتهم، بخلاف قضية تركز المعمور المصري حول الشريط الضيق لوادي النيل والذي يبلغ مساحته نحو 7.8% من مساحة الدولة ويقطن به نحو 97% من إجمالي السكان. كما تعد قضية التفاوتات الإقليمية من ضمن أحد أهم هذه التحديات والتي تظهر ملامحها في استقطاب المناطق الحضرية ولا سيما محافظات إقليم القاهرة الكبرى والمحافظات الحضرية لمعظم السكان والاستثمارات بالدولة.

تتبني الدراسة مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية من أجل تحقيق التنمية المتوازنة في مصر. وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الجهود التي بذلتها الدولة ركزت على زيادة تركيز الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية التنموية في معظم المناطق الحضرية ولا سيما القاهرة الكبرى والإسكندرية الأمر الذي ساعد على زيادة حدة التفاوتات الإقليمية على المستوى الوطني. وعلى هذا فمن الضروري، رسم خريطة تنموية جديدة لمصر تهدف إلى إعادة توزيع السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (وادي النيل) إلى مناطق أخرى مهمة استراتيجيًا لكنها ذات كثافة سكانية منخفضة لا سيما سيناء – البحر الأحمر– الصحراء الغربية.

- **حسين، راندا جلال، (2018)، التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: بالتطبيق على محافظة أسيوط، المجلة الدولية للتنمية، المجلد السابع، العدد الأول.**

تمثل تنمية الاقتصاد المحلي عصب عمليات التنمية الهادفة للحد من قضية الفقر والتي تعمل على توفير فرص العمل كأساس لتحقيق التنمية الاجتماعية والعمرانية مما يبرز أهمية صياغة برامج وأنشطة داعمة لتنمية الاقتصاد المحلي معتمدة على تقييم قدرات الاقتصاد المحلي، والذي تعتمد مؤشراته على استغلال الميزات النسبية للموارد المحلية الكامنة والمتاحة للحد من قضية الفقر ونتائجها. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التنمية الاقتصادية المحلية في الحد من قضايا الفقر بالتطبيق على أحد المحافظات المصرية (محافظة أسيوط) بوصفها أفقر محافظات مصر حيث يبلغ عدد الفقراء بها 58.1% من عدد السكان.

ويهدف البحث إلى تحديد دور التنمية الاقتصادية المحلية في دعم وصياغة برامج فاعلة للحد من قضية الفقر في إطار الاهتمام العالمي من قبل المنظمات الدولية والتجارب الدولية للحد من الفقر من خلال التنمية الاقتصادية المحلية، معتمدًا على منهجية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسة حيث يتناول المحور الأول قضية الفقر والثاني برامج التنمية الاقتصادية المحلية الداعمة للحد من الفقر ، ويلي ذلك الإطار العلمي لقياس مؤشرات تقييم قدرة الاقتصاد المحلي بالتطبيق على مراكز محافظة أسيوط. وقد خرجت نتائج دراسة الحالة على المحافظة إلى اقتراح تقسيم محافظة أسيوط إلى ثلاث وحدات وظيفية في إطار تقييم مؤشرات قدرات الاقتصاد المحلي بالمحافظة، إعطاء الدور الوظيفي ومجموعة الأنشطة الاقتصادية المحلية لكل وحدة تخطيطية تختلف في درجة أولوية تنميتها وفي نوعية البرامج والأنشطة الاقتصادية المقترحة، تحقيق التكامل بين المناطق القائمة والمناطق الجديدة في الظهير الصحراوي، تكامل أدوار المدن القائمة والجديدة لتعظيم دور مراكز التنمية داخل الوحدات التخطيطية المقترحة.

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2019)، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار لمحافظات إقليم شمال الصعيد (بني سويف، الفيوم، المنيا) خلال الفترة 2007 /2008 – 2016/ 2017، يوليو.**

ترجع أهمية الدراسة إلى التعرف على مقومات وإمكانيات التنمية لمحافظات إقليم شمال الصعيد حيث تمتلك تلك المحافظات مقومات تنمية تؤدي إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في جميع القطاعات المختلفة والتي من خلالها يمكن توفير فرص عمل منتجة لتستوعب النمو الطبيعي لقوة العمل وجذب السكان للمجتمعات العمرانية الجديدة خارج نطاق المدن والقرى.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على واقع محافظات إقليم شمال الصعيد ديموغرافيًّا، وخصائص مواردها البشرية والقوى العاملة بها، والهيكل الاقتصادي بها وحصر الخدمات المتوفرة. واتبعت الدراسة في الوصول لتلك الأهداف المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المتاحة عن الوضع الراهن لمحافظات الإقليم واستنتاج المؤشرات التي تخدم أهداف الدراسة وتمكن واضعي السياسات ومتخذي القرار على مستوى الدولة ومحافظات الإقليم من تخطيط وتنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج على سبيل المثال لا الحصر ارتفاع معدل عبء الإعالة الديموغرافية لسكان محافظات بني سويف، الفيوم، المنيا من (68.2 ٪، 65.9 ٪، 68.6 ٪) الى (72.3 ٪، 75.5 ٪، 69.6 ٪) خلال تعدادي (2006، 2017) على الترتيب. هذا وقد انخفضت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في محافظتي بني سويف، والمنيا من (36.3٪، 28.0 ٪) الى (29.3 %، 26.0٪) على الترتيب فيما ارتفعت في محافظة الفيوم من 15.2 ٪ إلى 17.4٪ خلال الفترة (2008-2017). وبلغ إجمالي أطوال الطرق المرصوفة في محافظات إقليم شمال الصعيد 13305 كم، وإجمالي الطرق الترابية 593 كم عام 2017. وارتفعت كمية المياه المنتجة من المحطات السطحية بمحافظات بني سويف، الفيوم، المنيا مسجلةً (192.2، 266.9، 224.9) مليون م3 عام 2016 / 2017 بنسب (67.0 %، 59.1% 24.5 %). وبلغ إجمالي مساحة المناطق العشوائية في محافظات بني سويف والفيوم والمنيا (2.8، 2.6، 3.6) ألف فدان عام 2016، بنسب (65.3%، 61.7%، 53.4%)على الترتيب من إجمالي الكتلة العمرانية، وهذه النسب على سبيل المثال لا الحصر من ناحية التفاوتات المكانية بين المحافظات.

- **حماد، رباب حسين، (2019)، مدى تحقيق العدالة المكانية في مصر بالتطبيق على محافظات الجمهورية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، كلية التجارة، جامعة عين شمس.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب غياب العدالة المكانية في مصر، وأدوات القياس التي يمكن استخدامها لتحديد مدى تحقيق العدالة المكانية في مصر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالتطبيق على إجمالي محافظات الجمهورية والبالغ عددها (27 محافظة)، تقسم إلى المحافظات الحضرية، وجه قبلي، وبحري ومحافظات الحدود. وقد تبين غياب العدالة المكانية في مصر في توزيع الاستثمارات الإجمالية الموجهة إلى قطاع التعليم والصحة وبعض القطاعات الخدمية المتمثلة في قطاع الصرف الصحي، ولكن أثبت البحث أن هناك بعض القطاعات الخدمية تتمتع بالعدالة المكانية بين إجمالي المحافظات والمتمثلة في نسب المباني العادية للسكن المتصلة بالمياه والكهرباء فهناك عدالة في توزيع خدمات المياه والكهرباء بين إجمالي محافظات الجمهورية. ولكن ارتفعت نسب البطالة في محافظات دون أخرى ففي محافظات الحدود بلغت نسبة البطالة بها عام (2016/2015) إلى ضعفين من (المحافظات الحضرية)، وذلك يوضح عدم عدالة توفير فرص عمل من قبل الدولة في إجمالي محافظات الجمهورية.

- **البقلي، أحمد عبد العزيز، وآخرون، (2019)، تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017، معهد التخطيط القومي.**

تكمن أهمية إعداد التقرير الحالي في كونه محددًا علميًّا لوضع الأساس المطلوب لمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والخطط القومية متوسطة وقصيرة الأجل الهادفة لتحقيق أهداف التنمية بشكل عام أو التنمية المستدامة مثل استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030. ويأتي الهدف الرئيس للتقرير أنه يقدم تحليلًا عن آخر تطورات الحالة السكانية في مصر

2017 وتباياناتها المكانية خاصة مع التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال السنوات الماضية، وكان من أهم نتائج التقرير هي تضاعف عدد السكان في أقل من ثلاثين عامًا، مع ارتفاع معدل المواليد وارتفاع نسبة الأمية إلى أكثر من 25% من السكان مع الجهود المبذولة لخفض تلك النسبة. وتدني نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي حيث تبلغ أعلى نسبة مشاركة في محافظة البحيرة 55.3% وأدناها في محافظة قنا 39.7%، وفي محاولة التقرير لتحديد أولويات العمل السكاني على مستوى المحافظات، أظهر التقرير إلى أن هناك ستة محافظات في قاع الترتيب تقع كلها في شمال وجنوب الصعيد وهما (سوهاج، وأسيوط، الفيوم، بني سويف، المنيا، الجيزة) من خلال حساب 37 مؤشرًا تغطي عدة جوانب اجتماعية واقتصادية، وتناول التقرير أولويات العمل بتلك المحافظات، ووضع عدد من التوصيات بهدف الإفادة من المورد البشري بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

- **عبد اللطيف، حنان رجائي، وآخرون، (2020)، متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 312، معهد التخطيط القومي.**

مما لا شك فيه أن الكثير من المشكلات التي تعاني منها القرية المصرية في الوقت الراهن تعد انعكاسات لتراكمات تاريخية طويلة، فخلال العقدين الماضيين طرأت على القرية المصرية تغيرات كبيرة وعميقة، جاءت انعكاسًا لتطورات اقتصادية واجتماعية محلية وخارجية بالغة السرعة، والتأثير، فأثرت بشكل سلبي على بيئة القرية، ونسيجها العمراني، والاجتماعي، والثقافي، وعلى أنشطتها الاقتصادية. وتتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود رؤية محددة لتنمية القرية المصرية وأن الجهود العديدة التي بذلت كان ينقصها معرفة الاحتياجات والمتطلبات الحقيقية للقرية المصرية والفلاح المصري، ومع عودة الدعوة مرة أخرى لتنمية القرية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 من خلال البرنامج القومي لتطوير القرى والمبادرات المتعددة لخفض الفقر في القرى لم تكن أيضًا هناك رؤية واضحة لمتطلبات تطوير القرى أو تحديد للأولويات التي يجب البدء بها لتحقيق التنمية المستدامة للقرية المصرية ، وكيف يمكن تحقيق التوازن والتكامل بين عناصر هذه التنمية ، وما هي الأدوار المختلفة للجهات الفاعلة (دولة ، قطاع خاص ، مجتمع مدني ،..إلخ) في تحقيق تلك المتطلبات.

- **Mostafa, Noha., (2021)., Regional Wage Inequality in Egypt: Relationships to Micro and Macro Indicators., A thesis in the Economics Department, School of Business, American University in Cairo.**

إن معالجة التفاوتات الإقليمية في مصر ذات أهمية قصوى لنجاح البلاد في تحقيق ركائز استراتيجيتها لعام 2030، وكذلك أهداف التنمية المستدامة. وتركز هذه الدراسة على دراسة التفاوتات الإقليمية في الأجور، ليس فقط فيما يتعلق بخصائص المستوى الجزئي للعمال مثل مستوى تحصيلهم التعليمي والخبرة المكتسبة، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية العامة للمنطقة التي يعملون فيها. جمعت االدراسة مجموعة بيانات جديدة لمؤشرات الاقتصاد الكلي للمحافظات المصرية والتي تتضمن حصص صناديق الاستثمار العام ومعدلات الفقر والبطالة وحللت تطور هذه المؤشرات خلال الفترة (2008-2018). تمثلت المساهمة الثانية لهذه الدراسة في تقدير معادلة أجور مينسر لكل منطقة (معادلة مينسر للمداخيل هي نموذج اقتصادي قياسي بمعادلة وحيدة، يمكن من وصف وتفسير مدخول الفرد بدلالة المستوى الدراسي والخبرة المهنية)، باستخدام البيانات الجزئية من الجولتين الأخيرتين من ELMPS، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم تحليلها في عامي 2012 و2018. علاوة على ذلك، تم تقدير فجوات الأجور الإقليمية المصححة. وقد قدمت نتائج التقدير الاقتصادي القياسي دليلًا على التأثير الكبير لكل من الفقر وحصص الاستثمارات العامة على معدل الأجر الساعي الحقيقي السائد في مختلف مناطق مصر. إضافةً إلى ذلك، اختلفت العوائد المقدرة

لمختلف المستويات التعليمية اختلافًا كبيرًا من منطقة إلى أخرى. واختتمت الورقة باقتراح عدد من السياسات التي من شأنها أن تساعد في تخفيف التفاوتات الإقليمية في الأجور في المناطق المتأخرة.

- **Kallingal, Fathim Rashna & Firoz C, Mohammed., (2022)., Developing a methodological framework for capturing regional disparities in social development., Regional Science Policy, Regional Science Association International.**

تحاول هذه الورقة البحثية تطوير إطار منهجي لرصد التفاوتات الإقليمية في التنمية الاجتماعية، وذلك باتباع الأساليب التي اقترحها ماكميكين وآخرون (2020). وقد طُوّرت مجموعة من ستة شروط وحالاتها المرتبطة بها لتحديد المنهجية، وصمم إطار منهجي جديد كشبكة مترابطة من الشروط والحالات والأدوات والأساليب وجوانب أخرى. وقد خضع هذا الإطار لاختبار تجريبي في ولاية كيرالا الهندية، لاستكشاف التفاوتات الإقليمية في البنية التحتية للإسكان وظروف المعيشة. وقد أظهرت مقارنة النتائج بمؤشر الحرمان أهمية اعتماد أساليب متعددة المتغيرات ووحدات تحليل مساحية أقل للحصول على نتائج أفضل. تُعد التفاوتات الإقليمية مصدر قلق عالمي ويُنظر إليها بشكل مختلف في مختلف المناطق. تحدث هذه التفاوتات بين بلدان المناطق الكبرى والولايات داخل البلدان والمناطق داخل الولايات وحتى المناطق المحلية داخل المقاطعات ولتسهيل المقارنة، استخدمت معظم هذه البلدان مؤشرات عالمية أو وطنية لالتقاط هذه التفاوتات، إن توافر البيانات أيضًا معيارٌ مهمٌ لاستخدام مثل هذه المؤشرات. كان العيب الرئيس لاستخدام المؤشرات العالمية أو الوطنية فقط هو أن فرص إخفاء التفاوتات الأصلية في التنمية كانت عالية. وبالمثل، على الرغم من إمكانية المقارنة العالمية، إلا أن عدم توفر البيانات المفصلة جعل من الصعب قياس أوجه عدم المساواة على المستوى الجزئي. وقد ذكرت الأدبيات عمليات وأدوات وأساليب مختلفة اعتمدتها مناطق مختلفة حول العالم لالتقاط أوجه عدم المساواة من خلال قياس حالة التنمية في المنطقة باستخدام المؤشرات. إن اختيار المنهجية الصحيحة من العدد الهائل المتاح، على أساس السياق والعديد من الجوانب الأخرى، أمر بالغ الأهمية، لأن الحصول على نتائج جيدة يمثل مصدر قلق كبير. لذلك، هناك حاجة إلى جمع كل هذه الأساليب والعمليات المناسبة معًا في إطار أكبر من شأنه أن يطور منهجيات جديدة أو محدثة من خلال الجمع بين الأساليب والعمليات الحالية أو ربطها ببعضها، لتحقيق نتائج أفضل. في هذا السياق، يعد الإطار المنهجي ذو النهج الشامل أمرًا ضروريًا لالتقاط أوجه عدم المساواة في التنمية. ومن ثم، حاول البحث الحالي تطوير مثل هذا الإطار المنهجي لتقييم التفاوتات الإقليمية.

- **البقلي، أحمد عبد العزيز، وآخرون، (2024)، ما بعد حياة كريمة (التخطيط المحلي، استدامة الموارد، تشغيل الخدمات)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 352، معهد التخطيط القومي.**

تعد مبادرة حياة كريمة هي البرنامج التنموي الأكبر لتطوير الريف المصري من حيث حجم التمويل وتنوع التدخلات وسقف الغايات والأهداف المرجوة، ويتوفر للمبادرة دعم سياسي وحكومي من خلال الرعاية والمتابعة المباشرة من القيادات السياسية لكافة نتائج وتفاصيل وتقدم وتنفيذ المبادرة، كما تشارك كافة جهات الدولة في المبادرة سواء من خلال الاشتراك في تخطيط وتحديد المشروعات، تنفيذ الأعمال الإنشائية والمتابعة، التشغيل وتقديم الخدمات حيث إن من ضمن أهداف حياة كريمة هي تحقيق العدالة المكانية كاستجابة للتفاوتات المكانية بين الريف والحضر.

ومن هنا جاء الاهتمام بالتفكير في مرحلة ما بعد انتهاء المشروعات أو مرحلة الأعمال الإنشائية، والتنبؤ بإمكانيات استدامة الأثر التنموي للمبادرة واستمرارية تشغيل وصيانة المرافق التي نفذتها المبادرة لتقديم خدماتها للمواطنين بجودة عالية، وتم تطبيق عدد من الإجراءات المنهجية لجمع المعلومات المطلوبة وتحليلها وصولًا لاستخلاص النتائج والتوصيات، وذلك من خلال استعراض السياق المفاهيمي والتطور التاريخي للجهود السابقة في تنمية الريف واستخلاص أهم الدروس.

وقد تم تطبيق أدوات مناسبة لدراسة رؤية وتقييم الكوادر الفاعلة من التنفيذيين على المستوى المركزي والمحلي للجوانب المختلفة للمرحلة الأولى ومدى توفر مقومات التشغيل والصيانة الفعالة للمرافق في مرحلة ما بعد التنفيذ، وكذلك توفر الموارد اللازمة لذلك، وقد شملت هذه الأدوات استمارات لمقابلات فردية متعمقة، ومجموعات نقاش بؤرية مع الأطراف المعنية على مستوى بعض الوزارات المركزية، وعلى مستوى وحدات الإدارة المحلية والمديريات في محافظتي قنا والأقصر. وقد خرجت الدراسة إلى مجموعة مهمة من الاستنتاجات في مجالات: دور الوحدة المحلية القروية في متابعة المرافق والخدمات وتحسينها، مقومات ومتطلبات استدامة تشغيل المرافق والخدمات وصيانتها، استجابة نظام التخطيط المحلي لمتطلبات استدامة الأثر التنموي للمبادرة واستمرارية الصيانة والتشغيل، الموارد الذاتية ومدى كفايتها لتوفير متطلبات استدامة الأثر التنموي واستمرارية صيانة المرافق والخدمات وتشغيلها. كما قدمت الدراسة مقترحات في مجالات: تخطيط المراحل اللاحقة لمبادرة حياة كريمة، تفعيل مستوى القرية والمركز في متابعة تشغيل المرافق والخدمات، إدارة الأصول والمرافق وصيانتها، التشغيل والصيانة للمرافق والإنشاءات، تعزيز الموارد الذاتية للجهات المحلية، والإدارة البيئية للأصول المبنية في إطار المبادرة.

- **Elshahawany, Dina N & Zaitoun, Noha M., (2024)., Determinants of Regional Income Disparities in Egypt: An Empirical Evidence., Science Journal for Commercial Research-Vol.55-Issue4 - pp.40- 64.**

يعيش نحو 70٪ من السكان في مصر في مناطق يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من المتوسط الوطني. علاوة على ذلك، يظهر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى عالٍ من التفاوتات بين المناطق، حيث يبلغ النمو الاقتصادي في بعض المحافظات نحو 9٪، وفي محافظات أخرى لا يتجاوز 1٪. وتتضح المشكلة بشكل أكبر عندما ننظر إلى الاختلافات بين المناطق باستخدام مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى. وهذا يعطي استنتاجًا بأن الناس في مصر يعيشون في ظل ظروف مختلفة تمامًا. وتحاول هذه الورقة معالجة مشكلة التفاوتات الإقليمية في مصر ومحدداتها. وقد تم استخدام مقاييس التفاوت الأكثر شيوعًا لتقييم شدة المشكلة خلال الفترة 2012-2021 باستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمحافظات مصر السبعة والعشرين. ثم تم تحديد المحددات الرئيسة للتفاوتات في الدخل الإقليمي من خلال التحقيق في العوامل التي تؤثر على نصيب الفرد الإقليمي من خلال إطار بيانات اللوحة باستخدام نموذج التأثير الثابت (FEM). وقد أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي والاستثمارات العامة وإنتاجية العمل ومعدل التوظيف إلى السكان لها تأثير إيجابي كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، في حين أن معدلات التحضر والأمية غير ذات أهمية، وبناءً على النموذج المستخدم، فهي ليست عوامل حاسمة للتفاوتات الإقليمية.

- **البقلي، أحمد عبد العزيز، وآخرون، (2025)، تطوير وتنمية التجمعات الحضرية (عواصم المحافظات) لتعزيز الروابط الحضرية- الريفية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 364، معهد التخطيط القومي.**

تتناول الدراسة تحليل العلاقات الريفية الحضرية وخاصة لمدن العواصم المصرية التي قد تتجاوز تأثيراتها التنموية خارج حدود نطاقاتها من خلال إجراء تحليل مكاني للعلاقات الحضرية الريفية لأقاليم مدن عواصم المحافظة الريفية في مصر بناء على خصائصها المكانية التي ستكون موجهة بمجموعة من السياسات التي تهدف إلى تطوير وتعزيز تلك العلاقات في خطط واستراتيجيات التنمية الإقليمية. لذا تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى الوصول للأسلوب الأكثر فعالية لتطوير التجمعات الحضرية في تعزيز الروابط الحضرية – الريفية، وكذلك في إدارة الوحدات المحلية الأصغر والإشراف على أنشطتها بالقدر الكافي لتقليل الفوارق التنموية وتحقيق الاستدامة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة مهمة من الاستنتاجات من الناحية النظرية، وأخرى من الناحية التطبيقية، إلى جانب استنتاجات مستخلصة من الدراسة الميدانية تشمل إطار قانوني وبيانات ومعلومات وتخطيط وتدفق وحركة الأفراد والمنتجات والموارد المالية وإدارة عملية التنمية

المحلية. وبناء على تلك المعلومات قدمت الدراسة عددًا من المقترحات المهمة تأتي في عدة أقسام، هي: مقترحات عامة، وأخرى ترتبط بالتشريعات، إلى جانب مقترحات ترتبط بالبيانات والمعلومات، كما قدمت الدراسة مقترحات ترتبط بعملية التخطيط، مقترحات لتعزيز فرص التنمية لتحقيق الاستدامة، مقترحات ترتبط بتدفق وحركة الأفراد والمنتجات، مقترحات ترتبط بتنمية الموارد المالية والبشرية، وأخرى ترتبط بتعزيز إدارة عملية التنمية المحلية.

- **الخليفة، ولاء سعد، عاشور، إيمان محمد محمود، (2025)، العلاقة بين الاستثمار العام والتفاوتات المكانية في مصر بالتطبيق على إقليمي القاهرة الكبرى ووسط الصعيد خلال الفترة 1990-2017، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة المنوفية، يناير، ص ص، 151- 198.**

هدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار العام والتفاوتات المكانية بين الأقاليم في مصر ويتم ذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس تلك التفاوتات وذلك خلال الفترة من (1990-2017) تلك الفترة التي شهدت العديد من الأحداث الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية. ويسعى البحث لدراسة أثر إعادة توزيع الاستثمار العام على الأقاليم المصرية بما يحقق أقصي استفادة من إمكانيات الأقاليم المصرية للحد من التفاوتات التنموية ودراسة تأثير الظروف الجغرافية بين الأقاليم في مصر. وقد أثبتت النتائج أنه يمكن إعادة توزيع الاستثمارات العامة بطريقة متوازنة تحقق التوازن والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للإقليم واحتياجات هذا الإقليم بما يضمن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة تحقق النتائج المرجوة والتي تتضح في مؤشرات التنمية. وأثبتت النتائج أيضًا أن إعادة تقسيم الأقاليم الاقتصادية إلى أكثر من سبع أقاليم بما يتضمن مراعاة الأقاليم الجغرافية والأقاليم المناخية فإن ذلك يمكنه أن يحقق استيعاب أكثر للتكنولوجيا الحديثة ويعتمد الإقليم على نفسه اقتصاديًا واجتماعيًا، وذلك سيكون بسبب زيادة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة و زيادة القدرة الاستثمارية والإنتاجية.

- **عبد العال، فريد أحمد، وآخرون (2025)، التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية بالتطبيق على أقليم شمال الصعيد، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 363، معهد التخطيط القومي.**

استهدفت دراسة التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية - بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد؛ إعداد منهجية (خارطة طريق) لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، كرؤية وهدف استراتيجي يرتكز على تحقيق نقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى إقليم شمال الصعيد تتكامل مع خطط الدولة القطاعية، للإسراع بعملية التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة وتعزيز النمو الشامل بالتعاون مع شركاء التنمية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أكدت على: أهمية اعتماد التنمية الاقتصادية على مسارات تنموية محددة تاريخيًا، وأن تستجيب للإنسانية، والبيئة الطبيعية والمجتمع، مع إيلاء أهمية خاصة للموقع ونظم المعلومات المكانية لتعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة تنافسيته، وذلك في ظل تأثيرات العولمة والرقمنة، وضرورة العودة للقرى والمدن للاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الأكثر ملائمة للبيئة المحلية، مع استخدام التكنولوجيا الملائمة، لتحقيق العدالة المكانية والتنافسية المحلية، والعمل على وجود إطار مؤسسي وإرادة للتغيير، لتخفيف القيود على ممارسة أنشطة الأعمال. وقدمت الدراسة عدة توصيات أكدت على: ضرورة إعادة صياغة مفهوم "الإدارة المحلية" واستبداله بمفهوم "التنمية المحلية"، على أن يستجيب هذا المفهوم للإنسانية من منظور العدالة الاجتماعية، والاهتمام بالبعد المكاني في التنمية الاقتصادية، لمجابهة تأثيرات العولمة والرقمنة، والعمل على صياغة إطار تشريعي بقانون لتعزيز البنية المعلوماتية المكانية، لدورها المهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة تنافسيته، ووضع إطار قانوني للتنمية الاقتصادية المحلية، يتضمن قواعد وأطر تنظيمية تستجيب للاحتياجات والقدرات والموارد الفعلية المتاحة للتنمية الاقتصادية، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعطيات المحلية والترابط بين الريف والحضر، وتعزيز الصناعات التراثية والإبداعية وإثرائها، وتصنيع

النباتات الطبية والعطرية، والتوجه نحو رأس المال الاجتماعي، باعتباره العنصر الأساسي المحدد للتنافسية، من خلال الإفادة من اقتصاد المعرفة لاكتساب مهارات معرفية جديدة، فرأس المال المعرفي هو العنصر المحدد للقدرة التنافسية.

- **استنتاجات**

يمكن رصد عدة اتجاهات أساسية من مراجعة الأدبيات كالتالي:

- **الاتجاه الأول: تحليل التفاوتات المكانية والاجتماعية والاقتصادية:** ركزت الأدبيات المحلية على إبراز الاختلالات في توزيع الخدمات العامة والبنية التحتية والاستثمارات بين الأقاليم المصرية، خاصة بين محافظات الوجه القبلي والوجه البحري. وقد خلصت معظم هذه الدراسات إلى أن مركزية السياسات التنموية وغياب البعد المكاني في صنع القرار أدى إلى تركيز الموارد في مناطق حضرية بعينها، مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية، مقابل تهميش المناطق الريفية والحدودية. على مستوى الدراسات الأجنبية، تم التركيز على أبعاد مماثلة للتفاوتات المكانية، أن عدم التوازن في توزيع الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى تكريس الفقر والهجرة القسرية من المناطق الأقل نموًا إلى المراكز الحضرية الكبرى.
- **الاتجاه الثاني: التنمية الاقتصادية المحلية كمدخل للعدالة المكانية:** أبرزت الدراسات المحلية أن دعم الاقتصاد المحلي في القرى والمراكز الإقليمية يعد من أهم الأدوات لتحقيق تنمية متوازنة، حيث يساهم في خلق فرص عمل، وتوظيف الموارد المحلية، وتعزيز التنافسية. أما الأدبيات الدولية، فقد اهتمت بدور الجامعات والمعرفة والابتكار في تعزيز التنمية المحلية والإقليمية، مؤكدة أن ربط التعليم العالي بالاقتصاد المحلي يمكن أن يولّد دوائر تنموية مستدامة.
- **الاتجاه الثالث: المبادرات القومية والسياسات الحكومية طويلة الأجل:** سلطت دراسات مصرية الضوء على أهمية المبادرات القومية مثل *حياة كريمة* ورؤية مصر 2030 في إعادة تشكيل الخريطة التنموية خاصة في الريف والمناطق المهمشة. كما تناولت بعض الأطروحات ضرورة إعادة النظر في التقسيمات الإدارية والوحدات التنموية.

- **القضايا محل التركيز في الأدبيات**

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، يمكن رصد مجموعة من القضايا الرئيسة التي كانت محل اهتمام الباحثين:

- **العدالة المكانية وتوزيع الموارد:** أكدت معظم الدراسات المصرية والأجنبية أن العدالة المكانية شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
- **الفقر والتفاوت الاجتماعي:** برزت قضية الفقر بشكل خاص في الأدبيات المحلية المتعلقة بريف الوجه القبلي، وفي الأدبيات الأجنبية التي تناولت الاقتصادات الناشئة.
- **العلاقة بين الريف والحضر:** تناولت الأدبيات أن التكامل بين الريف والحضر عامل حاسم لتحقيق توازن إقليمي.
- **الحوكمة والتنمية المحلية :**أشارت بعض الدراسات الأجنبية إلى دور المؤسسات المحلية في إدارة الموارد بكفاءة، بينما ركزت الأدبيات المصرية على محدودية فعالية الإدارة المحلية.
- **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية:** أبرزت بعض الأدبيات أن النمو الاقتصادي لا ينعكس بالضرورة على شكل تنمية عادلة ما لم يرتبط بتحسين توزيع العوائد.

- **الفجوات البحثية**

على الرغم من ثراء الأدبيات وتنوعها، إلا أن هناك عددًا من الفجوات البحثية التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدراسة:

1. **قصور في الدراسات التطبيقية الدقيقة على المستوى المحلي الصغير (القرى والمراكز) :**معظم الأدبيات ركزت على الأقاليم أو المحافظات، بينما الوحدات الأصغر لم تحظ بالتحليل الكافي.
2. **ضعف الاهتمام بآليات التنفيذ والإدارة المحلية:** على الرغم من التركيز النظري على السياسات القومية، إلا أن مسألة الكيفية العملية لتنفيذها على المستوى المحلي لم تُبحث بشكل معمّق.

3. **محدودية دمج التكنولوجيا ونظم المعلومات الجغرافية :** أشارت بعض الدراسات إلى أهمية البيانات المكانية، لكن الاستخدام الفعلي للتحول الرقمي في التخطيط لم يُستثمر بعد بالشكل المطلوب.
4. **غياب منظور الاستدامة البيئية :**على الرغم من بروز هذه القضية عالميًا، فإن الأدبيات المحلية لم تُعطِ الاهتمام الكافي لارتباط التنمية المكانية بتغير المناخ وإدارة الموارد البيئية.
5. **قلة الدراسات المقارنة عبر الأقاليم والدول :**مازال هناك نقص في الأدبيات التي تجري مقارنات ممنهجة بين الأقاليم المصرية أو بين مصر ودول مشابهة، وهو ما يحجب إمكانية استخلاص دروس سياساتية أوسع.
6. **الحاجة إلى ربط البحث الأكاديمي بصنع السياسات :**ركزت بعض الدراسات الأجنبية على دور الجامعات والمعرفة في التنمية، بينما لم تتوسع الأدبيات المصرية بما يكفي في تحليل هذا الربط.

■ **الخلاصة**

تكشف مراجعة الأدبيات العربية والأجنبية أن قضية العدالة المكانية والتنمية المحلية تُعد محورًا مركزيًا في النقاشات الأكاديمية والسياسية. وبينما ركزت الأدبيات المحلية على إبراز التفاوتات الجغرافية والاجتماعية، فقد قدمت الأدبيات الدولية أطرًا نظرية وتجريبية أوسع لآليات اللامركزية، ودور الجامعات، والبنية التحتية المستدامة. ومع ذلك، فإن الفجوات البحثية تكشف الحاجة إلى دراسات تطبيقية أعمق على المستوى المحلي، مع دمج التكنولوجيا والاستدامة البيئية، وإجراء مقارنات بين الأقاليم والدول المشابهة. وهو ما يمنح البحث الحالي مساحة لإسهام حقيقي في سد هذه الفجوات وتعزيز فهمنا لمسارات التنمية العادلة والمستدامة.

الفصل الأول
أفضل الممارسات الدولية في معالجة التفاوتات المكانية

1-1مقدمة

في ضوء ما تم استعراضه في الإطار النظري للبحث من مفاهيم التفاوتات المكانية مرورًا بأهمية قياس فجوة التفاوتات المكانية في مصر وانتهاء بطرح سياسات للحد من هذه التفاوتات، يهدف هذا الفصل إلى استعراض أفضل التجارب العالمية في معالجة التفاوتات المكانية وما نتج عنها من دروس مستفادة، يمكن الإفادة منها في مصر. وقد تم اختيار التجارب محل التحليل في هذا الفصل وفقًا لعدد من المعايير وهي النجاح النسبي في مخاطبة قضية التفاوتات المكانية عبر منظور متكامل، إعلاء هدف تحقيق العدالة المكانية، تعزيز الأطر المؤسسية والتمويلية الداعمة للحد من التفاوتات المكانية وأخيرًا التوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

2-1 عرض التجارب الدولية

تم تحديد أفضل التجارب الدولية في معالجة التفاوتات المكانية وهى: ألمانيا الموحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، كوريا الجنوبية، جمهورية الصين الشعبية، اليابان، والبرازيل. وفيما يلى تفاصيل كل تجربة على حده:

1-2-1 تجربة ألمانيا الموحدة

ظهرت مشكلة التفاوتات المكانية عقب توحيد ألمانيا عام 1990، حيث واجهت الدولة تفاوتات واضحة بين ألمانيا الشرقية، وألمانيا الغربية من حيث الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني. وتتلخص التفاوتات المكانية في ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم توفر فرص للعمل، وضعف الخدمات والمرافق الأساسية، وهجرة السكان إلى الدول الغربية، والتوزيع غير العادل للثروة والدخل، وصعوبات اقتصادية أخرى بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، كما كان هناك اختلافات في توزيع الدخل بين مناطق ألمانيا، خاصة بين المناطق الريفية والحضرية. (Immo Frieden et al., 2023).

ومن أبرز السياسات والممارسات الناجحة لمعالجة تلك التفاوتات المكانية ما يأتي:

- **<u>سياسات التنمية العمرانية الإقليمية:</u>** (Knoll-Csete,2021)

- التنمية الإقليمية المتوازنة، وإعادة أعمار المناطق الريفية، والتنسيق بين الحكومة الفيدرالية والولايات المحلية.
- دعم ومساندة المناطق المحرومة والبلديات الأقل نموًا بتوحيد إطار المساعدات على مستوى الولايات من خلال برنامج المساعدة الألمانية الموحدة في يناير 2020.
- التخطيط الاستراتيجي الشامل، ومتابعة الخطط التنفيذية للمشروعات، والاستثمار في البنية التحتية.
- اللامركزية لنقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية والتعاون بين المستويات الحكومية.

- **<u>السياسات الاقتصادية:</u>**

- دعم الابتكار من خلال إنشاء مراكز للابتكار، ومنح حوافز للشركات الناشئة.
- دعم القطاعات الصناعية والتكنولوجية الحديثة.
- دعم شركات القطاع الخاص المحلي والأجنبي من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، والتحفيز على إنشاء قواعد صناعية متطورة في الأقاليم الشرقية مع تقديم برامج تدريبية مهنية للسكان.
- الاستثمار في البنية التحتية بدءًا من تحديث خطوط السكك الحديدية، وتطوير المناطق الحدودية.

- **السياسات الإجتماعية:**

- تحقيق تكافؤ الفرص بين المناطق للوصول إلى الخدمات والموارد.
- سياسة الحماية الاجتماعية بتقديم المساعدات الحكومية إلى المناطق الأقل نموًا بالولايات الشرقية والغربية من ميزانية الدولة الفيدرالية من خلال فرض ضرائب إضافية تسمى ضريبة التضامن لتمويل مشروعات الخدمات والمرافق العامة (Bach, Stefan, and Alexander Thiemann, 2016).

- **النتائج:**

- ارتفاع مستويات الأجور والمعاشات التعاقدية.
- مضاعفة معدلات النمو الاقتصادي.
- تراجع معدل البطالة إلى 3.3% في مايو 2024، وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2024).
- تقليص الفجوة في مستويات المعيشة نوعًا ما.
- تقلصت الهجرة إلى الدول الغربية.
- تحسين البنية التحتية من خلال تحديث شبكات الطرق والسكك الحديدية والخدمات والمرافق العامة.
- زيادة برامج التدريب المعني بالمناطق الأقل نموًا للنهوض بالقطاع الصناعي وجذب الاستثمارات.

- **التحديات:**

على الرغم من نجاح السياسات السابقة في الحد من التفاوتات المكانية بشكل نسبي، إلى أن هناك بعض التحديات التي تتمثل فيما يأتي:

- اعتبارًا من عام 2022، بلغ متوسط الأجور بالساعة في ألمانيا الشرقية (باستثناء برلين) نحو 26.60 دولارًا، بينما بلغ في ألمانيا الغربية نحو 31.40 دولارًا، وهو ما يمثل فرقًا بنسبة 15% تقريبًا (Joachim Ragnitz, 2023).
- زيادة الهجرة من الشرق إلى الغرب بحثًا عن فرص العمل، لأن غالبية المناصب القيادية مخصصة لموظفي ألمانيا الغربية.
- التفاوتات في كفاءة توزيع الخدمات العامة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.
- ضعف التنسيق بين السياسات المحلية والفيدرالية. وتشير دراسات البنك الدولي إلى الحاجة إلى تحسينات في قدرات الحكومات المحلية والبنية التحتية والتعاون بين البلديات لمعالجة هذه الفوارق، لا سيما خلال التحولات الخضراء والرقمية (Enes Sunel & Robert Grundke, 2025)

2-2-1 المملكة المتحدة – بريطانيا

- تتمثل مشكلة التفاوتات المكانية بالمملكة المتحدة في النقاط التالية:

- التفاوتات بين الجنوب الشرقي (لندن) الذي تتركز به الاستثمارات وكافة الخدمات العامة والمرافق، ومنطقة الشمال التي تعاني من الأزمات الاقتصادية والبطالة ونقص الخدمات.
- خلال ثمانينيات القرن الماضي، كانت مستويات إنتاجية اقتصاد لندن تصل إلى 128% من متوسط إنتاجية المملكة المتحدة. ومنذ عام 1988، ازدادت هذه الفجوات حتى أصبحت إنتاجية لندن نحو 170% من متوسط إنتاجية المملكة المتحدة (Andrew Westwood, 2024). كما أن هناك تفاوتات اقتصادية من حيث مستوى دخل الفرد وعدم توفر فرص للعمل، وتفاوتات اجتماعية من حيث اختلافات مستويات التعليم والمهارات، ونسبة حصول الأفراد على الشهادات الفنية، ويميل العمال ذوو المهارات العالية إلى التمركز في أسواق عمل أكثر كفاءة وأفضل أداء، مما يزيد من استفادتهم

من مزايا سوق العمل. وتشير التقديرات أن ما لا يقل عن 64% من الفروق في متوسط الأجور بين المناطق ترجع إلى الاختلاف في خصائص الأفراد العاملين في كل منطقة (Henry G. Overman and Xiaowei Xu,2022) .

- زيادة الفوارق الجغرافية في الأجور، إذ يحصل أعلى 10% من أصحاب الدخل، في المتوسط، على أجور تفوق ما يتقاضاه أدنى 10% من العاملين بنحو 4.8 مرات. (James Banks, 2021).

ومن أبرز السياسات والممارسات الناجحة لمعالجة التفاوتات المكانية في المملكة المتحدة:

- **سياسات التنمية العمرانية الإقليمية:**

- بحلول عام 2030، ستكون شبكة النقل العام المحلية في جميع أنحاء البلاد أقرب بكثير إلى معايير لندن، مع تحسين الخدمات وتبسيط الأسعار والتذاكر المتكاملة، وتطوير البنية التحتية، وتوسيع نطاق تغطية شبكات الجيل الرابع والخامس، وإنشاء قطار فائق السرعة High Speed 2(HS) لربط الشمال بالجنوب. (Eleanor Shearer, 2022) .
- الحكم المحلي وتفعيل اللامركزية والتي منحت صلاحيات واسعة إلى قيادة الأجهزة المحلية في المدن الكبرى وإشراكهم في تحديد الاحتياجات لمقابلة تطلعات السكان حيث تم تخصيص 4.8 مليار جنية إسترليني لمناطق مختلفة لتمويل المشروعات (Anthony Reuben, 2024)

- **السياسات الاقتصادية:**

- التركيز على الاستثمار المحلي في المناطق الأقل نموًا، لتحسين البنية التحتية كالنقل والإنترنت، والبحث والتطوير، وتحسين الخدمات التعليمية، وتعزيز المشاركة المحلية في صنع القرار، ووضع أهداف واضحة وقابلة للقياس للتحسين الإقليمي.

- **السياسات الاجتماعية:**

- تحسين التعليم من خلال رفع المعايير التعليمية، وخاصة لأطفال المدارس الابتدائية في المناطق الأقل نموًا. تحسين مهارات القوى العاملة، وتحقيق الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.

- **النتائج:**

- انخفاض نسبة البطالة في الشمال، ولكن ما زالت غير مرضية.
- تقليص فجوة الدخل بين الشمال والجنوب.
- التركيز على التقنية والابتكار ودعم محاور التكنولوجيا والمناطق الحرة في شمال المملكة المتحدة لخلق فرص عمل جديدة.
- الحوكمة المؤسسية وتسهيل الإجراءات.
- تحفيز الاستثمارات خارج لندن مع منح التسهيلات والإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي.
- مشاركة الأقاليم في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- سهولة الانتقالات بين المدن من خلال مشروعات النقل والسكك الحديدية والطرق.
- دعم التعليم وخاصة الجامعات، والمعاهد الفنية، ومراكز البحث والتطوير.

- **التحديات:**

على الرغم من نجاح السياسات السابقة في الحد من التفاوتات المكانية بشكل نسبي، إلى أن هناك بعض التحديات التي تتمثل فيما يأتي:

- غياب التمويل المالي والموارد البشرية المتدربة لتفعيل اللامركزية.
- غياب آلية تحقيق الموازنة بين السلطة المحلية والوطنية لتطوير وتنفيذ سياسات مكانية ناجحة.
- عدم استناد السياسات إلى تحليل وتقييم شامل لتلبية الاحتياجات الخاصة بمختلف المناطق.

- استمرار التركيز الاقتصادي في لندن مع وجود الفوارق الاقتصادية والاجتماعية عن سائر المدن.
- بطء معالجة بعض القضايا الاجتماعية في القرى مثل الفقر والبطالة.

3-2-1 فرنسا

ترتبط مشكلة التفاوتات المكانية في فرنسا بالتركيز الاقتصادي والثقافي والعمراني والتنمية الحضرية في المناطق الحضرية، وإهمال المناطق الريفية والنائية وخاصة الجنوب الفرنسي والتي تتصف بالتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية .ويتضح أن السبب الرئيس للتفاوتات المكانية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أن تركز السكان في المناطق غير الحضرية مرتبط بسوق العقارات نتيجة أن امتلاك الأسر للمساكن مرتفعة التكلفة يكون بعيدًا عن المناطق الحضرية مما يزيد من معدلات البطالة في بعض المناطق في الشمال والشرق (Laurent Gobillon, 2022).

ومن أبرز السياسات والممارسات الناجحة لمعالجة التفاوتات المكانية في فرنسا ما يأتي:

- **سياسات التنمية العمرانية الإقليمية:**

- تعزيز اللامركزية من خلال نقل الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات ودعمها بالموارد المالية والبشرية بما يتمشى مع خصوصية وطبيعة كل منطقة لتقليص الفجوة بين العاصمة والمناطق الأخرى (Alistair Cole, 2006).
- التخطيط الاستراتيجي الشامل لاستعمالات الأراضي في إطار أهداف التنمية المستدامة: مما شجع المحليات على وضع خطط شاملة تراعي الأبعاد المكانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمرانية مثل: النقل، والمرور، والخدمات العامة، والمرافق العامة، والعنصر البيئي، وتعد هذه المنهجية من أفضل الممارسات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، حيث تتبنى المخططات الهيكلية لاستعمالات الأراضي مناهج محددة من خلال وضع أهدافٍ شاملة للتنمية المستدامة، والتي ينبثق عنها الخطط التنفيذية على مستوى المناطق (OECD, 2017).
- تطوير المناطق الحضرية الأقل تطورًا، وتحسين الخدمات الإسكانية وتطوير البيئة الحضرية.
- صياغة السياسات العامة لتقديم الدعم للمناطق التي تعاني من ركود اقتصادي ودمج احتياجات مختلف الجهات، بما في ذلك المدن الصغيرة والمناطق الريفية من خلال تقديم البرنامج الوطني للتجديد الحضري (PNRU) National Urban Renewal Program لمعالجة الفقر في المناطق المحرومة وإحلال العشوئيات في الأحياء الفقيرة واستبدالها بمساكن اجتماعية جديدة، مما يعزز من التكامل السكني وتحسين البيئة الحضرية وخاصة خلال الفترة من 2002 إلى عام 2019 (Bertille KEROUAULT, 2024).
- التعاون والتنسيق الفعال بين الدوائر المحلية لخلق مناطق حضرية أكثر توازنًا ودعم المدن والمناطق الأقل تطورًا التي تواجه تحديات اقتصادية، بالإضافة إلى التخطيط التشاركي Participatory Planning (Héloïse Nez-r, 2011).

- **السياسات الاقتصادية:**

- تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات والمنح والإعفاءات الضريبة مع تقديم برامج لتعزيز الصناعات الزراعية المستدامة وتشجيع الصناعات الصغيرة المرتبطة بالنشاط الزراعي والحيواني من خلال برنامج الضرائب والضمان الاجتماعي لمناطق الإنعاش الريفي Zones de Revitalisation Rurale (ZRR) (Pascale Lofredi, 2005).
- الاستثمار في البنية التحتية، والربط بين المناطق من خلال تطوير شبكة القطارات فائقة السرعة Grand Paris Express، وتحسين شبكات الطرق، والكهرباء والمياه، وتنمية الضواحي لتخفيف الضغط عن العاصمة (Di Comite&others, 2019).

- **السياسات الاجتماعية:**

- تطوير مراكز البحث والتطوير العلمي والتقني، ودعم الجامعات في مناطق خارج العاصمة ومشروعات التجديد الحضري طبقًا لسياسة Urban Regeneration and Investmen (Nikos Karadimitriou, 2013).
- تقديم برامج دعم الأسر ذات الدخل المحدود.
- سياسات الإدماج الاجتماعي والتعليمي للمهاجرين وسكان الضواحي وإنشاء مراكز مجتمعية.
- تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في المناطق المحرومة.

- **النتائج:**

- نجاح المحليات في إعداد المخططات الهيكلية الشاملة لمناطق محددة ومتابعة تنفيذها، وتطوير المراكز الحضرية.
- الحد من التفاوت في إنتاجية العمل من خلال تعزيز التقارب داخل المناطق، مما أدى إلى تنمية اقتصادية أكثر توازنًا.
- أدى دمج الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ضمن إطار تخطيطي واحد إلى استجابات أكثر تنسيقًا وفعالية للتفاوتات المكانية (Jian Liu, 2018) .
- تحسين البنية التحتية من تطوير شبكات الطرق والنقل والمواصلات أدى إلى تقليل التفاوتات المكانية.
- تحسين فرص العمل في الأقاليم نتيجة دعم الصناعات الجديدة والخدمات في المناطق الأقل تطورًا مما أدى إلى تحسين مستويات الدخول وانخفاض نسبة البطالة.

- **التحديات:** (Xavier Desjardins, 2109)

على الرغم من النجاح النسبي للسياسات السابقة، ما زال هناك بعض التحديات التي تتمثل فيما يأتي:

- ضعف قدرة الدولة على التوازن الإقليمي، مما يصعب تنفيذ السياسات للحد من التفاوتات المكانية.
- ضعف مشاركة المؤسسات في التخطيط الشامل بناء على الاحتياجات الفعلية، بالإضافة إلى حوكمة استعمالات الأراضي، وأنظمة حقوق الملكية، وصعوبة رقابة ومتابعة تنفيذ السياسات نتيجة تعقيد الإطار المؤسسي Institutional Framework Complexity.
- صعوبة تحقيق التوازن الإقليمي عند تخطيط استعمالات الأراضي ولا سيما في المناطق الحضرية والريفية والمناطق المحرومة.
- عجز نظام إدارة الأراضي عن مواجهة التحديات المعاصرة، مثل إعادة التحضر وتوسع الفقر في الضواحي Reurbanization and the suburbanization of poverty.
- صعوبة التنسيق الفعال بين الجهات الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية.
- صعوبة تكيف السياسات مع اتجاهات التنمية العمرانية الجديدة، مثل إعادة تأهيل بعض المدن وتزايد تركز الفقر في الضواحي، والتي تتطلب مناهج مختلفة عن الأساليب التقليدية
- التحديات الاجتماعية مثل استمرار الفصل السكني الذي يرتبط بالفقر، والبطالة والهجرة.

4-2-1 كوريا الجنوبية

على الرغم من أن مساحة كوريا الجغرافية صغيرة نسبيًّا حيث تصل مساحتها إلى 100.363 كم2(OECD, 2025) إلا أنها شهدت تفاوتات مكانية بين العاصمة سيول والمناطق الريفية والجزر التابعة لها وتتمحور تلك التفاوتات فيما يأتي:

- ارتفاع نسبة الفقر في المناطق الريفية، وانخفاض فرص التعليم وفرص العمل، ومستويات الأجور، وارتفاع مستويات الهجرة من الريف إلى العاصمة سيول والمناطق المحيطة.

- الانخفاض التدريجي في عدد السكان في المناطق الريفية أدى إلى تراجعها اقتصاديًا وتدهور الظروف المعيشية بها.

ومن أبرز السياسات والممارسات الناجحة لمعالجة التفاوتات المكانية في كوريا الجنوبية ما يأتي: (Taebyung Kim and Junghwan Lim, 2016)

- **سياسات التنمية العمرانية الإقليمية:**

- تطوير المناطق الريفية من خلال دعم الأنشطة الزراعية والصناعات المحلية وتعزيز جودة الخدمات وإطلاق مشروعات "المدن الذكية" في المناطق الأقل تطورًا.
- إنشاء صناديق دعم إقليمية (Regional Development Funds) لتمويل المشروعات في المناطق المحرومة (Jinju Jeon, 2023).
- إصدار قانون إدارة العاصمة الصادر عام 1982: Capital Region Management Law لضبط التوسع الحضري السريع في العاصمة سيول من خلال تصنيفها إلى استعمالات أراضي مختلفة لتعزيز التنمية المتوازنة (OECD,2005).
- مبادرة مشروعات التجديد الحضري Urban Regeneration Project: الذي يساعد في إحياء بعض المناطق من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص مع المحليات، ودمج البرامج الثقافية، وتعزيز الاقتصادات المحلية ومشاركة السكان.
- التركيز على التنمية الإقليمية المتوازنة لتقليل التفاوتات بين العاصمة سيول وبقية المناطق من خلال إنشاء مراكز صناعية وتكنولوجية في مناطق خارج العاصمة.
- التخصص الإقليمي الإبداعي Creative Regional Specialization: من خلال تطوير مناطق معينة كقوة إقليمية لجذب المواهب الإبداعية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- سياسات اللامركزية وتمكين الحكومات المحلية.

- **السياسات الاقتصادية:**

- الدعم الحكومي وتحرير الاقتصاد، وتقديم الإعانات، وتشجيع الابتكار وجذب المواهب إلى مناطق خارج المناطق الحضرية لتوفير وحدات سكنية للمواطنين تتناسب مع دخولهم وتوفير فرص عمل.
- تعزيز القدرة التنافسية الصناعية بين المناطق، وإنشاء مشروعات صناعية تكنولوجيه "مدن الابتكار" خارج المناطق الحضرية وسياسات لتعزيز "المناطق الاقتصادية الكبرى".
- اتباع المنهج التخطيطي من أسفل إلى أعلى Bottom-Up and Demand-Driven Approaches بداية من تحديد الاحتياجات المطلوبة إلى تحقيق الأهداف والغايات، مع التركيز على الهوية والتخصص الإقليميين.

- **السياسات الاجتماعية:**

- سهولة الوصول: Focus on Accessibility إلى الخدمات والمرافق الأساسية من خلال تطوير وسائل النقل للحد من التفاوتات المكانية في إمكانية الوصول ولتحقيق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية ولتعزيز اللامركزية التنموية في تمركز الخدمات الحكومية في مناطق بعيدة عن العاصمة.
- الاستثمار في البنية التحتية من طرق ومواصلات عامة مع التركيز على التعليم والتدريب ودعم الابتكار والتكنولوجيا في المناطق النائية والمناطق الأقل تطورًا.
- سياسة إصلاح الأراضي الزراعية وبرامج التنمية الريفية، مما ساهم في تحقيق العدالة في توزيع الثروة بشكل نسبي.
- سياسة التنمية الوطنية المتوازنة (Balanced National Development).
- العدالة الاجتماعية والدعم المالي للمناطق الأقل تطورًا من خلال دعم الأسر منخفضة الدخل.

- **النتائج:**

- تراجع نسبة الفقر في المناطق الريفية.
- تطوير البنية التحتية من حيث تحسين الخدمات والمرافق العامة وتحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية في مناطق خارج العاصمة وخاصة في المناطق الصناعية.
- تحسين الفجوة التنموية والتفاوتات المكانية نسبيًّا بين العاصمة سيول والمناطق الأقل تطورًا.
- تحسين في زيادة فرص التعليم العالي والتدريب المهني في المناطق المختلفة
- توفير فرص العمل في المناطق الريفية وتحسين مستويات الأجور بين المناطق

- **التحديات:** (Soeun Jeon, 2025)

على الرغم من النجاح النسبي للسياسات السابقة، ما زال هناك بعض التحديات التي تتمثل فيما يأتي:

- ما زالت كوريا تعد من أكثر المجتمعات تفاوتًا بين الاقتصادات المتقدمة، حيث هناك فجوة كبيرة في الدخل بين الأغنياء والفقراء، وارتفاع نسبة عدم المساواة الإقليمية.
- استدامة التفاوت في سوق العقارات حيث لا يزال التفاوت في الأراضي والعقارات يُشكل تحديًا كبيرًا، لا سيما مع الارتفاع الحاد في أسعار العقارات.
- لا تزال العاصمة مركزًا للنشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي، مما يجذب المزيد من السكان والاستثمارات إليها.
- وجود تبايينات مكانية وجغرافية حيث ما زالت تتركز الثروة في مناطق محددة، بينما تتخلف المناطق الريفية عن الركب، وأصبح عدم المساواة السمة المميزة للواقع الاقتصادي للبلاد.

5-2-1 جمهورية الصين الشعبية

تنبع مشكلة التفاوتات المكانية في جمهورية الصين من ارتباط النمو الاقتصادي السريع للصين باتساع التفاوتات الإقليمية وتنامي الاختلالات المكانية، وانتقال المركز الاقتصادي من المنطقة الشرقية المتقدمة إلى الداخل (Françoise Lemoine and, others, 2024) كما أن الاعتماد على سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1978، والتغيرات في استراتيجيات التنمية الحكومية والسياسات الإقليمية ساهمت في اتساع الفجوة، وتنامي الفوارق الاجتماعية. (Max Lu, 2002) كما أن التوزيع غير العادل للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات التعليمية والصحية أثر على رفاهية الفرد (Jia Miao, 2024)ويمكن تلخيص أهم عناصر التفاوتات المكانية فيما يأتي:

- التفاوت العمرانية بين المناطق الساحلية الشرقية والمناطق الغربية والشمالية والوسطى الأقل نموًا.
- التفاوتات الاقتصادية بين شمال الصين وجنوبها، وخاصة في فجوة متوسط دخل الفرد.
- التفاوتات الاجتماعية مثل: الوضع الإسكاني، البنية التعليمية والصحية والرقمنة والابتكار.

ومن أبرز السياسات والممارسات الناجحة لمعالجة التفاوتات المكانية في جمهورية الصين الشعبية مايأتي:

- **سياسات التنمية العمرانية الإقليمية:**

- أطلقت الحكومة بعض الاستراتيجيات مثل: "استراتيجية تنمية الغرب" Western Development Strategy عام 1999 لتطوير البنية التحتية والتنمية الصناعية في المناطق الغربية الأقل نموًا، واستراتيجية "إنعاش الشمال الشرقي" عام 2003 (Northeast) لإعادة هيكلة الشركات الحكومية الخاسرة، وتحديث الصناعات القديمة الثقيلة Zheng Lu, and Xiang Dang, 2021)، واستراتيجية "صعود وسط الصين"(Rise of Central China) عام 2004 لتطوير الزراعة

الحديثة، والصناعات الخفيفة، والبنية التحتية اللوجستية، كما اهتمت الحكومة بتطوير الروابط والعلاقات التكاملية بين المناطق الحضرية والريفية (Yongnian Zheng &, Minji Chen, 2007).

- التنمية الإقليمية المتوازنة، والتنمية المستدامة من خلال تعزيز تكامل التنمية الحضرية الريفية، والحد من الفقر في المناطق الريفية، دعم الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في المناطق الأقل تطورًا.
- تطوير الطرق والمواصلات مثل: شبكة القطارات فائقة السرعة High-speed rail، والتي ربطت المدن النائية بالمدن الكبرى، تحسين شبكة الطرق، وإنشاء المطارات، في الداخل والغرب (Maarten Bosker, Huko, 2018).
- التركيز على تنمية المناطق الساحلية في استراتيجية التنمية الاقتصادية.

○ **السياسات الاقتصادية:**

- تنمية المناطق الساحلية في استراتيجية التنمية الاقتصادية ساهم في تسريع النمو، حيث أنشأت الحكومة مناطق اقتصادية خاصة (Special Economic Zones - SEZs) مما ساهم في جذب استثمارات أجنبية في مجال الصناعات التحويلية بهدف التصدير.
- التركيز على الاستثمار في المناطق الأقل نموًا، خاصة في مجال البنية التحتية والنقل والتنمية الصناعية، والطاقة، ومشروعات البيئة، بهدف تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، إلى جانب إصلاحات في التعليم بالإضافة إلى دعم قطاع الزراعة وتطوير الحوكمة الريفية واستراتيجيات الإنعاش في تضييق الفجوات الإقليمية والحضرية - الريفية (تشمل النماذج المبتكرة، السياحة الريفية، وتمكين المزارعين من تحسين التنمية المكانية الريفية) (Dazhuan Ge, 2024).
- سياسة التحرر الاقتصادي لخلق فرص جديدة للاستثمار والتجارة في المناطق الداخلية ودعم اندماجها في الاقتصاد العالمي، مما يخفف من الفوارق التي كانت تعتمد على الساحل الشرقي.

○ **السياسات الاجتماعية:**

- سياسات التخفيف من حدة الفقر وإعادة توزيع الموارد من خلال التحول التدريجي للتنمية إلى الداخل لتخفيف حدة الفقر من خلال إطلاق الحكومة برامج "تنمية الغرب الكبير"(Western Development Program) مما أدى إلى تقليص فجوات الدخل بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المناطق الساحلية والداخلية (Yang Zhou, and others, 2023)).
- فرض ضرائب تصاعدية على الشركات الكبرى وتعزيز برامج الإسكان والتعليم والرعاية الصحية في المناطق الأقل تطورًا.
- الإصلاحات التعليمية من اقتصاد مُخطط إلى اقتصاد السوق، وإلغاء مركزية إدارة التعليم، ومنحها للحكومات المحلية، وتعزيز المساواة التعليمية في المناطق الوسطى والغربية (Yuanzhi Guo ,and Xuhong Li, 2024).
- أدت الإصلاحات الموجهة نحو تخفيف إجراءات تسجيل الأراضي والإسكان والأسر إلى تعزيز تخصيص الموارد نحو السوق مما ساهم في النمو (Lu Gao, 2010).
- الاهتمام بالإسكان الريفي وتطوير القرى والمدن الصغيرة وتحسينات في النقل والخدمات لتقليل الهجرة نحو المدن الكبرى.
- برامج الضمان الاجتماعي للحد من التفاوتات الريفية، وخاصة في المناطق الفقيرة في الصين ,Jieyong Wang&others (2022).

● **النتائج:**

- تقليص فجوة الدخل بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تطبيق سياسة التخفيف من حدة الفقر، وإصدار سياسات دعم المزارعين، وإلغاء الضرائب الزراعية، وتقديم إعانات مباشرة لزيادة دخل المزارعين -Sonali Jain (Chandra et al.,, 2018).

- تقليل التفاوت في الإسكان، والخدمات التعليمية والصحية وتحسين شبكة الطرق والسكك الحديدية في المناطق الريفية (Peng Jia, at al.,, 2022).
- تحول الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي مع نمو سنوي متوسط مرتفع.
- انخفاض الفجوة بين الدخل الفردي في المناطق الساحلية والداخلية، وتحسن مستويات المعيشة.
- نمو المدن الصغيرة والمتوسطة في الداخل نتيجة نقل الصناعات إلى الأقاليم لتخفيف الضغط على المدن الكبرى الساحلية.
- نجاح سياسات التخفيف من حدة الفقر وتعزيز تقارب الدخل في المناطق الريفية، لا سيما في المناطق الغربية الأكثر فقرًا.

- **التحديات:**

على الرغم من النجاح النسبي للسياسات السابقة، ما زال هناك بعض التحديات التي تتمثل فيما يأتي:

- التنمية الإقليمية غير المتوازنة بين الشرق والغرب، وتنامي الفوارق بين المناطق الساحلية الشرقية والمناطق الداخلية الوسطى والغربية، والضغوط البيئية الناجمة عن التحضر السريع (Felix Haifeng Liao and Yehua Dennis Wei, 2016).
- أثر تسارع التوسع الحضري على النظام الحضري في الصين مما أثر على التوزيع المكاني وتطور المدن (Han Ruibo and Wang Linna, 2013).
- على الرغم من زيادة كفاءة مستوى الخدمات في المناطق الساحلية إلا أن الفجوة ما زالت موجودة بالمناطق الداخلية.
- ارتفاع مستوى هجرة العمالة من المناطق الريفية إلى المناطق الساحلية مما يسبب ضغط على الخدمات التعليمية والصحية.
- التلوث البيئي نتيجة النمو السريع وخاصة بالمناطق الصناعية.
- تعاني الفئات ذات الدخل المحدود، في المناطق الريفية، من صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يخلق مشكلة بين تكاليف السكن وجودة الخدمة (Zifeng Chen & Others, 2018).
- الاعتماد على الإنفاق الحكومي والاستثمارات دون الاعتماد على التنمية الذاتية المحلية.

6-2-1 اليابان

تتمثل أهم مظاهر التفاوتات المكانية في دولة اليابان فيما يأتي:

- أدت الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية بحثًا عن فرص عمل إلى انخفاض عدد السكان، ووفرة في المساكن الشاغرة، وزيادة الركود الاقتصادي، بالمناطق الريفية (Mototsugu Ochiai, 2021)، كما أن المناطق الحضرية تتمتع بالعمالة الماهرة والاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل والنمو، وبحلول عام 2100 من المتوقع ينخفض إجمالي عدد سكان اليابان بشكل ملحوظ بنسبة 45%، بينما سينخفض معدل التوظيف بنسبة 52% (Randall S. Jones, 2010).
- أدى التحول السكاني غير المتكافئ إلى تركز كبار السن في المناطق الريفية، مما سبب ضغطًا على خدمات الرعاية الصحية.

وتعد التجربة اليابانية في معالجة التفاوتات المكانية من أهم التجارب العالمية حيث يتراجع عدد السكان في المناطق الريفية وارتفاع نسبة الشيخوخة، ويتركز السكان ذوو الدخل المحدود في المناطق الشرقية المعرضة للفيضانات، بينما يتركز

السكان ذوو الدخل المرتفع في الغرب، وإن إعادة التطوير الحضري أدى إلى توسيع الفجوة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية (Tetsuo Kidokoro & others, 2023)، ومن أبرز السياسات والممارسات الناجحة لمعالجة التفاوتات المكانية في اليابان ما يأتي:

- **سياسات التنمية العمرانية الإقليمية:**

- خطط التنمية الوطنية الشاملة Comprehensive National Development Plans كوثيقة استراتيجية تحدد توجهات التنمية وتطوير استعمالات الأراضي وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وتقليص التفاوات في الدخل الإقليمي، وتطوير البنية التحتية والتوزيع العادل للاستثمارات على مستوى الأقاليم، وإعداد الخطة الأساسية للعاصمة طوكيو لتوجيه نمو منطقة طوكيو الحضرية من خلال التنمية الشاملة وإنشاء مراكز التنمية الحضرية لمواجهة التوسع الحضري غير المنظم، خارج منطقة طوكيو لاستضافة الصناعات والمساكن والخدمات اللوجستية (The 5th C CNDPs, 1999)، كما تركز على إنشاء "هيكل إقليمي مترابط ومتشابك" يضمن توافر الخدمات العامة للسكان من خلال تحسين البنية التحتية الاجتماعية وتشكيل "نواة حضرية جديدة". وتطوير الصناعات التي تعتمد على الموارد المحلية، بالإضافة إلى إنشاء "نظم بيئية" للابتكارات (Russian Japanology Review, 2021).
- استراتيجية المدن الذكية والمستدامة باستخدام الحلول الرقمية لتعزيز كفاءة وجودة الخدمات والمرافق العامة، وإصدار قانون التطوير الحضري لتعديل وتقنين استعمالات الأراضي على مستوى الدولة وتسهيل الاستخدام الشامل والمتكامل للأراضي وتحسين البيئة الحضرية لتقليل التفاوتات المكانية (KieSanada, 2023).
- سياسة الإنعاش الإقليمي (Chiho Sosei) Regional Revitalization لوقف انخفاض عدد السكان في المناطق الريفية، وتعزيز التعاون بين الحكومة والبلديات، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي ومعالجة قضايا التفاوتات المكانية من خلال تقديم حوافز للشركات للانتقال من المناطق الحضرية (The Swedish Development Forum, 2022).
- سياسة اللامركزية وإدارة الخدمات لتفويض الصلاحيات إلى الحكومات المحلية ومنحها استقلالًا ماليًا أكبر، وسلطة اتخاذ القرارات لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.
- التنمية الموجهة نحو تشجيع النقل العام (TOD): من خلال تشجيع التنمية السكنية والتجارية بالقرب من وسائل النقل العام، أدت السياسة إلى زيادة عدد الركاب، وإحياء مركز المدينة، والمساعدة في تأمين عائدات ضريبة الأملاك (Shunsuke kimura, 2025).
- تعزيز التنمية المحلية واللامركزية بزيادة تفويض الصلاحيات إلى الحكومات الإقليمية لإعطاء المرونة في رسم السياسات وتنفيذ المشروعات التي تلائم احتياجاتها.

- **السياسات الاقتصادية:**

- المدن النموذجية Eco- Model Cities لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان تنفيذ الخطط الاستراتيجية.
- ريادة الأعمال على مستوى البلديات من خلال الإفادة من الفرص السياسية وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية. وتبادل المعرفة والخبرات لمعالجة القضايا والمنافسة الإيجابية بين المدن من خلال تطبيق السياسات والمبادرات الناجحة (Yasuo Takao, 2025).
- الحوافز الضريبية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي وزيادة الاستثمارات في المناطق الريفية بمنح الشركات مكافأت كبيرة وتحمل تكاليف الأجور والمعدات (Japan Ministry of health and labor welfare, 2025).

- دعم القطاع الزراعي، والصناعي، والسياحي والثقافي، ومشروعات الطاقة المتجددة في المناطق الأقل تطورًا.

○ **السياسات الاجتماعية:** (Yasuo Takao, 2025)

- الحد من تدهور المناطق الريفية، ودعم المزارعين عبر سياسات التسعير وحماية الزراعة المحلية، والاستثمار في الصناعات الصغيرة.
- تطوير البنية التحتية: لربط الأقاليم النائية من خلال تطوير شبكة الطرق والمواصلات والمطارات والموانى وشبكات الكهرباء.
- تحسين البنية التحتية والرقمية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والمدارس الذكية بالمناطق الريفية.
- تقديم الدعم المباشر للمزارعين في المناطق الجبلية والجزر الصغيرة لتعزيز الخدمات التسويقية للمنتجات الزراعية.
- التعامل مع ظاهرة شيخوخة السكان في المناطق الريفية العاملين في قطاع الزراعة.
- إعادة التوزيع السكاني لتخفيف الكثافة السكانية في الحضر وزيادة الكثافة السكانية في الريف من خلال تشجيع الهجرة الداخلية.

- **النتائج:** .(World bank – IUED, 2017)

- اتباع نمط المركزية وإدارة المحليات.
- تحديث قوانين وتقنين لوائح استعمالات الأراضي.
- اسفرت خطط التنمية الوطنية الشاملة المتوازنة عن مشروعات بنية تحتية ضخمة، كما ساعدت على تعزيز التنمية الحضرية المخططة وتطوير مراكز أعمال في الضواحي لتخفيف التركيز المفرط في مركز المدينة.
- إنشاء طرق وقطارات سريعة، وموانى ومطارات إقليمية، ودعم التعليم والبحث العلمي، ومواجهة شيخوخة السكان، وتحفيز الاستثمار في المناطق الريفية والصناعات الصغيرة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، مما أدى إلى ربط المناطق الريفية.

- **التحديات:** (Regional Empowerment for Japan Growth, 2015)

على الرغم من النجاح النسبي للسياسات السابقة، ما زال هناك بعض التحديات التي تتمثل فيما يأتي:

- استمرار الهجرة للشباب ومحاولة الحكومة تقديم برامج خاصة لجذب الشباب إلى الريف عبر منح دراسية، ودعم ريادة الأعمال، وتوفير بنية تحتية رقمية.
- أثر انخفاض عدد السكان في المناطق الريفية وشيخوخة السكان على المناطق الريفية، مما يُشكل ضغطًا على الموارد المالية المحلية وصيانة البنية التحتية.

7-2-1 البرازيل

تتلخص أسباب التفاوتات المكانية فيمل يأتي: (Anthony L. Venables, 2023)

- الإرث الاستعماري البرتغالي الذي وطن الأنشطة الاقتصادية والثروة في الجنوب الشرقي، واستبعاد السكان السود من الفرص الاقتصادية.
- ساهمت اتساع مساحة البلاد وتنوعها وتضاريسها في صعوبة توزيع الموارد لارتفاع تكاليف النقل.
- كانت المناطق الأكثر دفئًا مواتية لاقتصادات المزارع الكبيرة التي تديرها نخبة ثرية بينما المناطق الأكثر برودة وجفافًا تسودها الزراعة العائلية على نطاق أصغر.
- أدى النمو الاقتصادي السريع لصالح المناطق الحضرية إلى تفاقم التفاوتات الإقليمية بين المناطق

- الفصل السكني والعنصري والعرقي بالمناطق الحضرية، حيث يتركز السكان غير البيض في مساكن غير مناسبة مما أدى إلى توفر بؤر فقيرة، تعاني من صعوبة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية وفرص العمل.
- شهدت البرازيل نمو القطاع الحضري، مما أدى إلى نمو سكاني واقتصادي سريع في المناطق الحضرية، وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية في المناطق الريفية.
- عززت استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات، والتصنيع من أجل التصدير إلى زيادة التفاوتات الإقليمية من خلال تركز النشاط الصناعي في الجنوب الشرقي، والتركيز على الطرق السريعة.

وتتلخص العناصر الرئيسة للتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المكانية في البرازيل بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تشهد المناطق الحضرية نموًا اقتصاديًا كبيرًا، مع استمرار الفقر وضعف التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية بسبب عوامل تقلب الظروف الزراعية، ويتفاقم هذا الوضع بسبب التوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص الاقتصادية والاجتماعية (Miquel-Àngel Garcia & others, 2016).

ومن أبرز السياسات والممارسات الناجحة لمعالجة التفاوتات المكانية في البرازيل ما يأتي: (Anthony L. Venable, 2003)

- سياسة التحويلات النقدية المشروطة، للحد من الفقر والجوع من خلال توفير الدعم المالي للأسر الفقيرة.
- النظام الصحي الموحد لتوفير رعاية صحية شاملة.
- مشروعات الإسكان لمواجهة النمو السكاني في المناطق الحضرية.
- البنية التحتية في المناطق المحرومة.
- سياسة الاستثمار في التعليم وبناء القدرات وخاصة على مستوى المدارس الابتدائية.
- الاستراتيجية الشاملة "البرازيل بلا جوع" والخطة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (FAO, 2025).
- تشجيع السياحة الداخلية، من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية وتوزيع الموارد في مختلف أنحاء البلاد.
- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتوجيه الاستثمارات العامة بفعالية.

- **النتائج:**

- نجحت برامج التحويلات النقدية في الحد من الفقر والجوع من خلال توفير الدعم المالي لملايين الأسر في جميع أنحاء البرازيل، حيث انخفضت نسبة الفقر من 40% عام 2003 الى 15% عام 2014 مما أدى إلى تحسين ظروف المعيشة في المناطق المهمشة، وتحسين مؤشرات التعليم والصحة في المناطق الفقيرة، وتقارب مستويات الدخل بين الولايات (José Anael Neves and others, 2020).
- نجحت مشروعات الإسكان في المناطق الحضرية "برنامج بيتي، حياتي"، في توفير مساكن ميسورة التكلفة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية في المناطق الحضرية الكبرى تصل الى أكثر من 4.5 مليون وحدة منذ عام 2009 (Clarisse Cunha Linke, 2018).
- أدت سياسة الاستثمار في البنية التحتية في المناطق المحرومة إلى تحسين الخدمات والمرافق العامة، وتعزيز جودة التعليم وزيادة نسبة الالتحاق بالمدارس، وتشجيع التدريب المهني لزيادة فرص العمل.
- أدت سياسة لامركزية الموارد إلى إدارة الموارد المالية وتنميتها من قبل السلطات المحلية.

- **التحديات:** (Clarisse Cunha Linke, 2018)

على الرغم من النجاح النسبي للسياسات السابقة، ما زال هناك بعض التحديات التي تتمثل فيما يأتي:

- أدى تنفيذ برنامج (بيتي، حياتي) للإسكان الميسر إلى الفصل المكاني لأن الوحدات السكنية بنيت غالبًا على أطراف المدن، بعيدًا عن فرص العمل والخدمات والبنية التحتية.

- وجود جيوب منعزلة لذوي الدخل المحدود مع ضعف فرص الحصول على الفرص.
- قدمت صناديق الشمال، والشمال الشرقي والوسط الغربي قروضًا بأسعار فائدة أقل من السوق، لكن كان تأثيرها محدودًا في الحد من التفاوتات الإقليمية.
- ما زالت المناطق الشمالية والأمازون أقل تنمية بشكل واضح.
- استمرارية التفاوتات في جودة الخدمات التعليمية والصحية في بعض المناطق الريفية.
- أدت الهجرة إلى المناطق الحضرية إلى زيادة الازدحامات المرورية والتلوث البيئي ومعدل الجريمة.
- ما زال هناك اختلافات كبيرة في الدخل، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدلات الشيخوخة.

3-1 الدروس المستفادة

يمكن استخلاص أهم السياسات الناجحة بالتجارب الدولية في مواجهة التفاوتات المكانية حسب الدولة في الجدول (1-1) والتي نعتقد أن هناك إمكانية لتطبيقها في مصر.

جدول (1-1)

أهم السياسات الناجحة بالتجارب الدولية في مواجهة التفاوتات المكانية

الدولة	أهم السياسات الناجحة	الدولة	أهم السياسات الناجحة
ألمانيا الموحدة	• العدلة في توزيع الموارد. • تنمية المناطق المهمشة. • سياسة التنيمة الإقليمية المتوازنة • اللامركزية • صندوق تنمية تضامني، • استثمارات في البنية التحتية • التخطيط الاستراتيجي الشامل • سياسة التضامن الاجتماعي	الصين	• التنمية الإقليمية المتوازنة، والتنمية المستدامة • التكامل بين عناصر التخطيط • الاستثمار في المناطق الأقل نموًا • التنمية المتدرجة للمناطق النائية • دعم القطاع الزراعي والصناعي والخدمات بالمناطق المحرومة • إنشاء مناطق اقتصادية خاصة • تطوير القرى والمناطق الاكثر احتياجًا • الابتكار
بريطانيا	• اللامركزية • سياسة التنيمة الإقليمية المتوازنة • دعم إعادة تأهيل المناطق المتدهورة • تعزيز المشاركة المحلية • الاستثمار في المناطق الأقل نموًا • الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي	اليابان	• اللامركزية • خطط التنمية الوطنية الشاملة • المدن الذكية والمستدامة • الإنعاش الإقليمي • التنمية الموجهة نحو تشجيع النقل العام (TOD) • الحوافز الضريبية • التنمية المتوازنة مع تطوير شبكة نقل متطورة وسريعة • دعم المزارعين
فرنسا	• سياسة أقطاب النمو • اللامركزية • التخطيط الاستراتيجي الشامل لاستعمالات الأراضي • سياسة تعاونية بين الجهات المحلية، استثمارات في المناطق الريفية	البرازيل	• اللامركزية • برامج تحويل نقدي للمناطق الفقيرة مشروطة للحد من الفقر • النظام الصحي الموحد • مشروعات الإسكان • تطوير البنية التحتية الريفية التحتية

الدولة	أهم السياسات الناجحة	الدولة	أهم السياسات الناجحة
	• تطوير المناطق الحضرية الأقل تطورًا • تحسين الخدمات الإسكانية وتطوير البيئة الحضرية • تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية • تقديم برامج دعم الأسر ذات الدخل المحدود • الضمان الاجتماعي		• استراتيجية تغذية المدن وتحسين الأمن الغذائي في مناطق مُحددة • تشجيع السياحة الداخلية
كوريا الجنوبية	• التنمية الإقليمية المتوازنة • اللامركزية • سياسة إصلاح الأراضي الزراعية وبرامج التنمية الريفية • الصناعات الزراعية • صناديق دعم إقليمية لتمويل المشروعات في المناطق المحرومة • مشروعات التجديد الحضري • الاستثمار في البنية التحتية وفي الصناعة • التصنيع والتنمية الصناعية • دعم التعليم والتدريب		

الفصل الثاني
خريطة التفاوتات المكانية الديمغرافية في مصر

1-2 مقدمة

تتبنى الحكومات المصرية المتعاقبة عديد من التدخلات من أجل تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الإقليمي (المحافظات) والحد من التفاوتات المكانية، وذلك من خلال البرامج الخاصة بقطاع التنمية المحلية، والتي تتضمن بعض البرامج الخدمية التي تنفذ من خلال المحافظات. وكان من ضمن أهداف هذا المنهج تمكين المحليات من إدارة عملية التنمية بدءًا من تحديد الاحتياجات ووضع الأولويات إلى عمليات التنفيذ والمتابعة بهدف تقليل الفوارق والتباينات الإقليمية بين المحافظات المختلفة. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا، هل نجحت هذه التدخلات في الحد من التفاوتات بين المحافظات المختلفة أم ما زال هناك تفاوتات بين المحافظات المصرية توجب معالجات مستندة إلى أدلة علمية.

إن العلاقة بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ما زالت محل جدل، فمن جانب يعد التحكم في النمو السكاني شرطا ضروريًا لعملية التنمية، فيما يمكن اعتبار النمو السكاني أمر إيجابيًا إذا أُحسن استغلاله لصالح التنمية. وتعد دراسة السكان ومحددات نموها في المحافظات المختلفة من الأهمية في البحث الحالي، حيث إن للتزايد السكاني آثارًا واضحة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال يزداد الطلب على المواد الغذائية والمياه والخدمات الأخرى بشكل خاص نتيجة النمو السكاني.

ومن ثم يستهدف هذا الفصل قياس التفاوتات الديموغرافية بين المحافظات المصرية بغية البحث عن سياسات تحد من الفجوة التنموية بين المحافظات. ويستخدم الفصل المتاح من البيانات والمؤشرات الديموغرافية المتوفرة على مستوى المحافظات من مصادر متعددة.

2-2 تطور السكان وتوزيعهم

2-2-1 تطور العدد الكلي ومعدلات النمو السكاني

على خلاف النمو السكاني المتدرج من عام 1800 إلى منتصف السبعينيات، إلا أنه ظهرت قفزات سريعة في نمو السكان منذ عام 1976 حيث وصل عدد السكان إلى 36.6 مليون نسمة، ثم إلى 48.3 مليون نسمة في عام 1986، وفي عام 1996 وصل عدد السكان إلى 61.5 مليون نسمة. وبلغ عدد سكان مصر حسب نتائج تعداد عام 2006 نحو 72.6 مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2008)، وبلغ عدد السكان في بداية عام 2015 نحو 88 مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015).[*] كما وصل عدد السكان إلى أكثر من 107 مليون نسمة في بداية عام 2025 كما يتبين من ملحق رقم (2-1) (في الملاحق).

يلاحظ أيضًا أن هناك تباينًا واضحًا في معدلات النمو السكاني بين المحافظات المختلفة، حيث يتضح من الجدول في ملحق (2-1) والشكل (2-1) أن أدنى معدلات النمو السكاني خلال الفترة (2017-2025) هي 1.1% في كل من محافظات القاهرة، الإسكندرية ودمياط، في حين تستحوذ محافظة مطروح على أعلى معدل نمو يصل إلى 3.8%، وتأتي محافظات شمال الصعيد في المرتبة التالية.

[*] تقدير بالاعتماد على الساعة السكانية على الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، http://www.capmas.gov.eg/

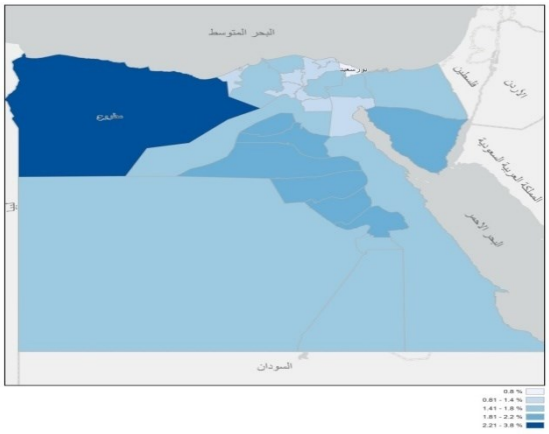

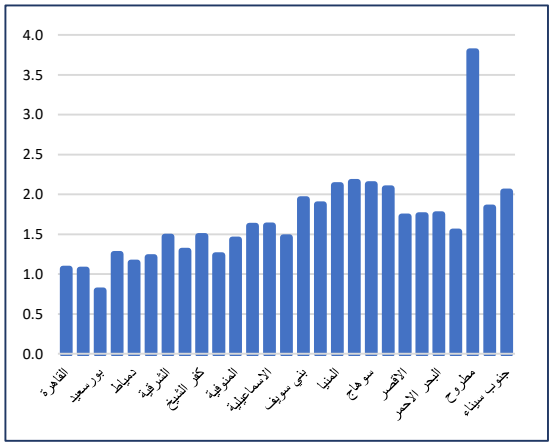

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على البيانات في ملحق رقم (2-1)

شكل (2-1)

معدل النمو السكاني بالمحافظات خلال الفترة 2025/2017

2-2-2 التفاوت في التوزيع العددي والنسبي للسكان

يوضح الشكل رقم (2-2) والذي يعرض تركز السكان في المحافظات المصرية، أن توزيع السكان على المحافظات يعد توزيعًا غير متوازن في حد ذاته فقط من الناحية الكمية، حيث نجد أن محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من السكان (9.7% من إجمالي السكان)، في حين يمثل عدد السكان في محافظة جنوب سيناء نحو 0.1% من إجمالي سكان الجمهورية.

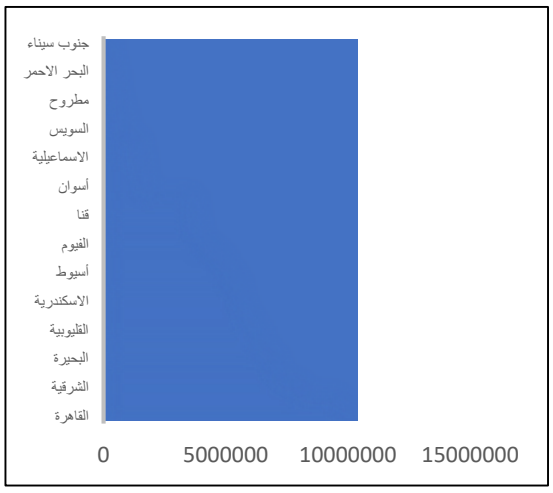

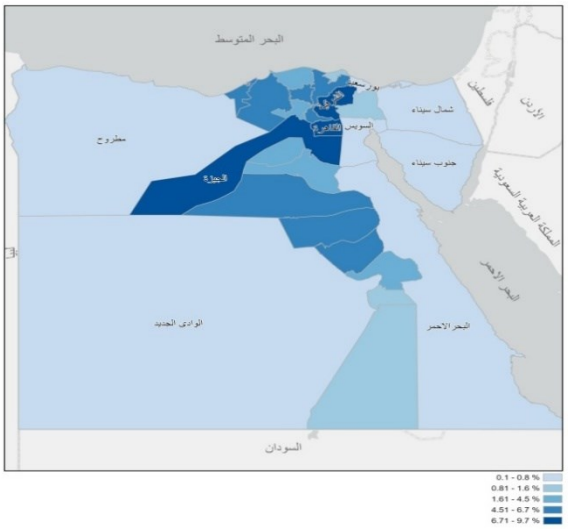

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على البيانات في ملحق رقم (2-1).

شكل (2-2)

التوزيع النسبي للسكان على المحافظات في يناير 2025

لا يقف الأمر عند الزيادات السكانية المتلاحقة والتي لها الكثير من الآثار السلبية، لكن هنا نركز على ما يمكن أن نطلق عليه التوزيع غير المتوازن للسكان. فعلى الرغم من اتساع مساحة مصر إلى أكثر من مليون كيلو متر مربع، إلا أن سكانها

يتركزون في شريط ضيق نسبيًا يمثل أغلبه الوادي والدلتا، بالإضافة إلى بعض الواحات في وسط الصحراء. ترتب على انخفاض المساحة المأهولة بالسكان (نحو 11.2%) ارتفاع الكثافة السكانية بتلك المناطق. حيث ارتفع متوسط الكثافة السكانية العامة في مصر من نحو 2.5 نسمة/كم2 في عام 1800، إلى نحو 90 نسمة/كم2 في عام 2015، أي ما يزيد عن أكثر من 37 ضعفًا خلال 215 سنة، وارتفع إلى 106.8 نسمة/كم2 في عام 2025 (انظر ملحق رقم (2-3)).

لا يمكن تفسير التوزيع غير المتوازن للسكان من خلال دراسة التقسيمات الإدارية ومساحاتها والعدد المطلق للسكان، غير أن مؤشر الكثافة السكانية الصافية (للمساحة المأهولة بالسكان) بالمحافظات يدل على وجود توزيع غير متوازن للسكان على المحافظات المختلفة. بلغت الكثافة السكانية الصافية للجمهورية في عام 2014 (1130 نسمة/كم2)(الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر، الصفحة الرئيسة، السكان) ، وكما يتضح من الملحق رقم (2-3) انخفضت إلى 952.5 نسمة /كم2 في عام 2025. يوضح ملحق (2-3) والشكلين (2-3) و(2-4) أن هناك تفاوتات في الكثافة السكانية بين المحافظات في علم 2025 لتبلغ أعلى كثافة سكانية بمحافظة القاهرة (5395.3 نسمة/كم2)، يليها محافظة القليوبية (5975.7 نسمة/كم2) ثم محافظة الإسكندرية (3220.7 نسمة/كم2)، ثم محافظة الغربية (2837.3 نسمة/كم2) ثم محافظة أسيوط (2522.5 نسمة/كم2). كما سجلت أقل كثافة سكانية بمحافظات الحدود بشكل عام وخاصة محافظة جنوب سيناء (22.4 نسمة/كم2) بالمناطق المأهولة فقط، تليها محافظة السويس.

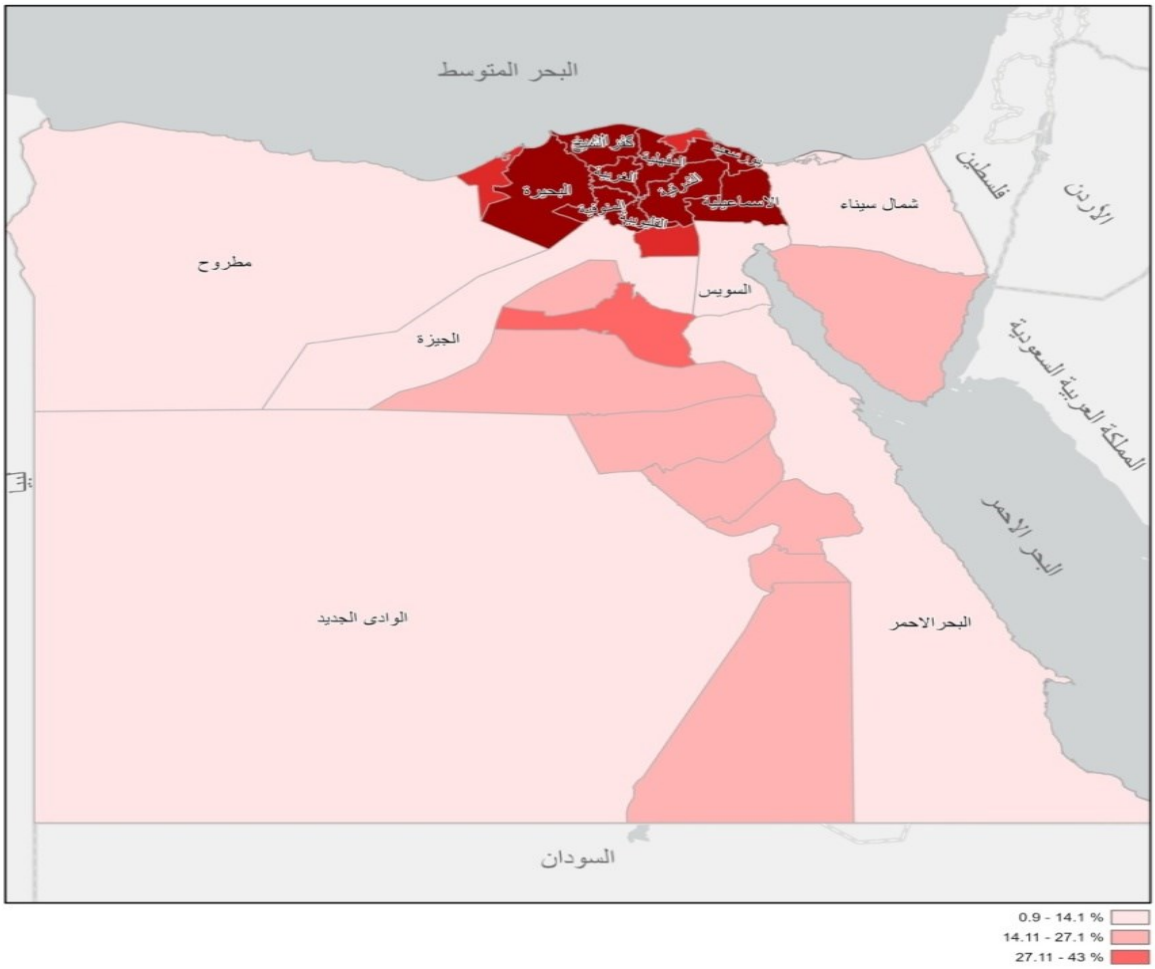

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=19K، نوفمبر 2015.

شكل (2-3)

الكثافة السكانية الصافية للمحافظات عام 2025

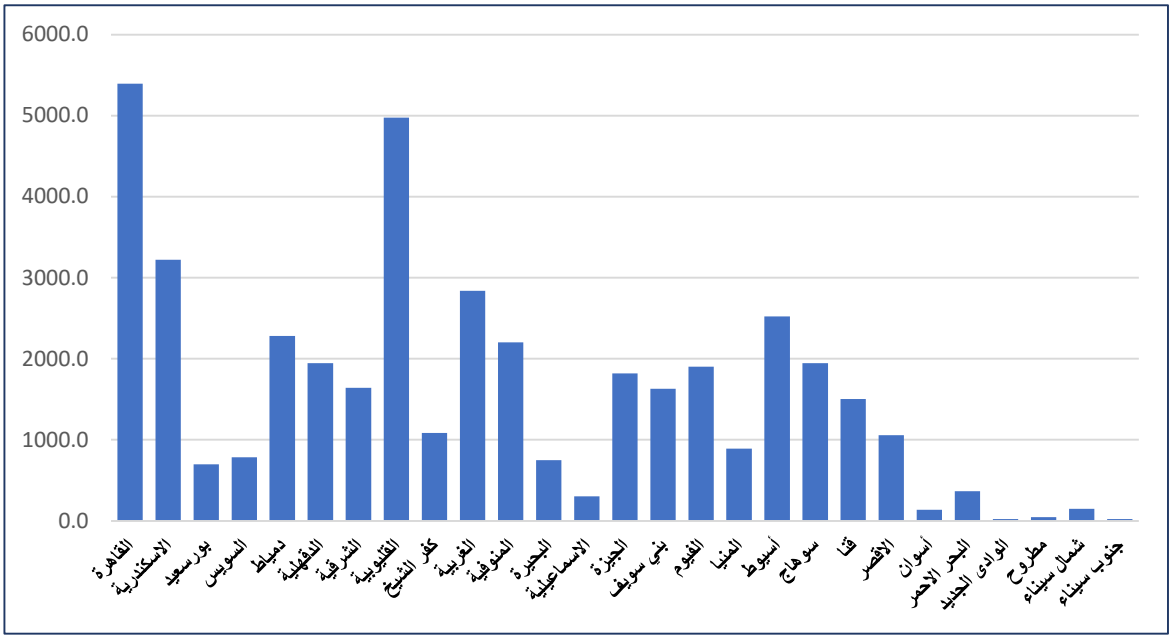

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات ملحق رقم (2-3).

شكل (2-4)

الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة طبقًا للمحافظات عام 2025

بالإضافة إلى التوزيع غير المتوازن على مستوى المحافظات، أيضًا هناك توزيع غير متوازن على مستوى الريف والحضر، حيث شهدت مصر تغيرات مهمة في التوسع الحضري متمثلة في زيادة نسبة سكان الحضر من 26% عام 1927 إلى 42.6% عام 2006، وبلغت تلك النسبة 42.7% في عام 2014 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2015). ومن الجدول في ملحق رقم (2-4) يتضح أن نسبة الحضر تتمتع بثبات نسبي في آخر عشر سنوات، حيث ارتفعت إلى 42.8% في عام 2025. ويظهر التفاوت في نسب التحضر بين المحافظات المختلفة في عام 2025،[*] حيث يتضح من ملحق (2-4) والشكلين (2-5) و(2-6) أن هناك تفاوتًا ملحوظًا بين المحافظات، حيث وصلت نسبة الحضر إلى أعلاها في محافظات مطروح، شمال سيناء، الجيزة وجنوب سيناء، في حين كانت أدنى مستويات نسبة الحضر في محافظات قنا، المنيا، سوهاج، البحيرة والمنوفية.

يمكن القول بأن زيادة نسبة سكان الحضر تأتي في المقام الأول بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، حيث نجد أن الثبات النسبي لسكان الحضر خلال الفترة (1976-2025) عند مستوى نحو 43% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015) يرتبط بارتفاع معدلات نمو سكان الريف مقارنة بالفترات السابقة مقارنة بمعدلات نمو سكان الحضر الذي انخفض خلال ذات الفترة الزمنية. وقد يرجع السبب في نمو الحضر هو عامل زيادة أعداد المدن نتيجة إعادة تصنيف وتعريف بعض المجتمعات وتحويلها من قرى إلى مدن.

[*] تم استبعاد المحافظات الحضرية وشبه الحضرية وهي: القاهرة، الإسكندرية، بور سعيد، السويس والبحر الأحمر.

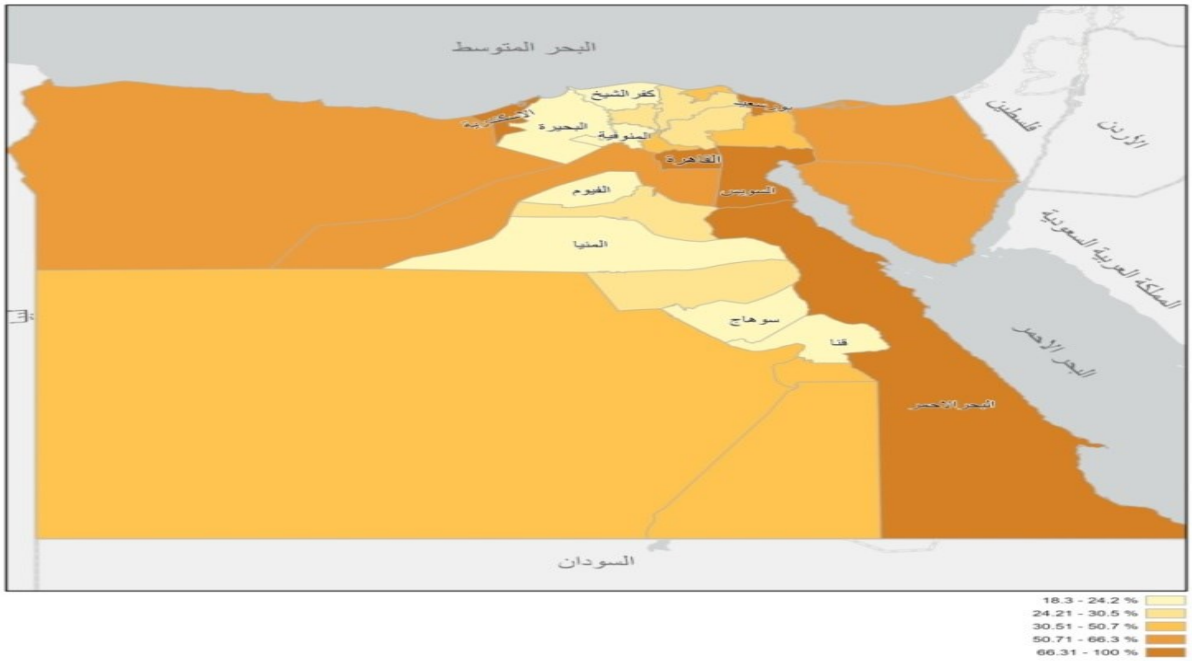

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات ملحق رقم (2-4).

شكل (2-5)

التفاوت في نسب التحضر بالمحافظات 2025/1/1

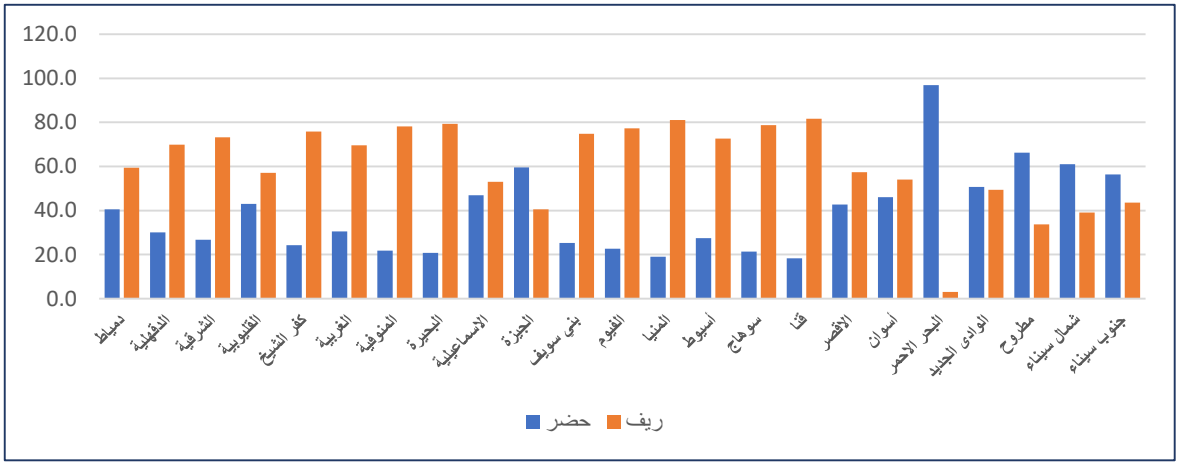

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات ملحق رقم (2-4)

شكل (2-6)

توزيع السكان بالمحافظات (حضر وريف) 2025/1/1

3-2 التفاوت في محددات النمو السكاني

يتأثر النمو السكاني بشكل أساسي بالزيادة الطبيعية للسكان والمتمثلة في المواليد والوفيات، إلى جانب عامل آخر وهو الهجرة، وكما أوضحنا سلفًا أن عامل الهجرة كان له أثر كبير في توزيع السكان على مستوى المحافظات وعلى مستوى الحضر والريف أيضًا. وهنا نحاول الإجابة على سؤال: هل للزيادة الطبيعية تأثير ما على توزيع السكان؟ لذا سيتم تناول عاملي الزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات) بالتحليل للإجابة على هذا السؤال.

بمراجعة الجدول (2-1) والشكل (2-9)، يلاحظ أن هناك تباينات كبيرة بين المحافظات فيما يتعلق بالزيادة الطبيعية للسكان، حيث تأتي في المراتب الأولى محافظات مطروح، جنوب سيناء، البحر الأحمر، سوهاج، أسيوط، والمنيا، في حين تنخفض تلك الزيادة في محافظات الوجه البحري يليها المحافظات الحضرية. الأمر الذي قد يرجع إلى اختلاف المستوى الاقتصادي والتعليمي والثقافي للأسر بتلك المحافظات مما يؤثر على الرغبة في إنجاب الأطفال وبالتالي على حجم الأسرة.

يرتبط هذا التباين والاختلاف في الزيادة الطبيعية بين المحافظات المختلفة بالعوامل الأساسية المؤثرة على الزيادة الطبيعية وهي معدلات المواليد والوفيات، حيث يظهر الجدول رقم (2-1) والشكل رقم (2-7) أن نمط معدلات المواليد بالمحافظات المختلفة يتفق مع نظيره الخاص بمعدلات الزيادة الطبيعية، كما يوضح الشكل رقم (2-8) أن نمط معدلات الوفيات هو الصورة العكسية لنمط معدلات المواليد والزيادة الطبيعية، وهذا أمر طبيعي ومتوقع. لكن ما يثير الانتباه هو ارتفاع معدلات الوفيات بالمحافظات الحضرية عن باقي المحافظات وعن المتوسط العام للجمهورية والتي من المفترض أو المتوقع أن تنخفض فيها تلك المعدلات وفقًا لفكرة تركز الرعاية الصحية ومرافقها في تلك المحافظات بالمقارنة بالمحافظات الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى أسباب الوفاة وتبايناتها بين المحافظات، إلى جانب أن منظومة تسجيل الوفيات قد تكون أكثر دقة بالمناطق الحضرية عنه بالمناطق الأخرى.

جدول (2-1)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بالمحافظات 2024

المحافظة	معدل المواليد			معدل الوفيات			معدل الزيادة الطبيعية		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
القاهرة	16.7	0.0	16.7	7.7	0	7.7	9	0.0	9.00
الإسكندرية	15.4	12.2	15.4	7.5	2.3	7.4	7.9	9.9	8.0
بورسعيد	11.8	0.0	11.8	6.3	0	6.3	5.5	0.0	5.5
السويس	15.5	0.0	15.5	5.6	0	5.6	9.9	0.0	9.9
دمياط	16.9	12.5	14.3	6.8	5.5	6	10.1	7.0	8.3
الدقهلية	13.1	15.8	15	5.9	5.5	5.6	7.2	10.3	9.4
الشرقية	13.9	18.1	17	4.8	5.3	5.1	9.1	12.8	11.9
القليوبية	13.7	17.8	16.1	5.6	6.2	5.9	8.1	11.6	10.2
كفر الشيخ	16.9	16.6	16.7	6.3	5	5.3	10.6	11.6	11.4
الغربية	9.7	17.3	15	4.8	6.2	5.8	4.9	11.1	9.2
المنوفية	15.2	17.3	16.8	5.4	5.1	5.1	9.8	12.2	11.7
البحيرة	21.1	17.2	18	7.1	4.7	5.2	14	12.5	12.8
الإسماعيلية	20.3	16.9	18.5	7	4.5	5.7	13.3	12.4	12.8
الجيزة	18.1	20.5	19.1	7.2	4	5.9	10.9	16.5	13.2
بني سويف	16.1	22.3	20.7	5	4.6	4.7	11.1	17.7	16
الفيوم	16.1	20.4	19.4	5.2	4.7	4.8	10.9	15.7	14.6
المنيا	17.2	23.5	22.3	5.7	4.6	4.8	11.5	18.9	17.5
أسيوط	16.7	26.4	23.8	6.5	4.9	5.3	10.2	21.5	18.5
سوهاج	19	24.9	23.7	5.4	5.2	5.2	13.6	19.7	18.5
قنا	19.4	22.5	21.9	6.6	5.4	5.6	12.8	17.1	16.3
الأقصر	19.8	21.9	21	5.5	4.9	5.2	14.3	17.0	15.8

المحافظة	معدل المواليد			معدل الوفيات			معدل الزيادة الطبيعية		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
أسوان	19.7	21.5	20.7	6.9	5.6	6.2	12.8	15.9	14.5
البحر الأحمر	24.9	23.2	24.8	5.8	4.6	5.8	19.1	18.6	19
الوادي الجديد	17.1	22.6	19.8	5.3	6	5.6	11.8	16.6	14.2
مطروح	42.4	33.0	39.2	6	3	5	36.4	30.0	34.2
شمال سيناء	23.4	23.7	23.5	5.7	3.8	5	17.7	19.9	18.5
جنوب سيناء	34.4	21.5	28.7	8.5	4.6	6.8	25.9	16.9	21.9
الإجمالي	16.6	19.9	18.5	6.6	5.1	5.7	10	14.8	12.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر في أرقام، يونيو 2025.

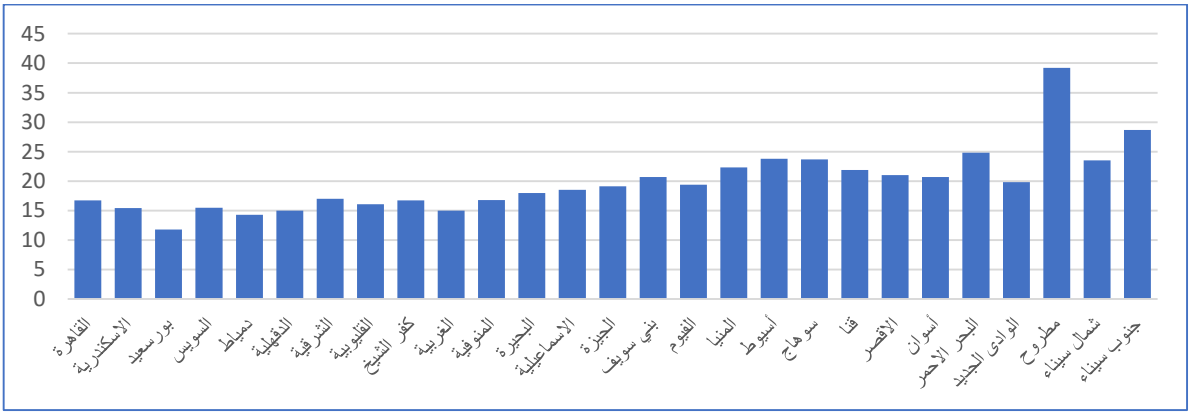

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-1)

شكل (2-7)

معدل المواليد (مولود حي / لكل ألف نسمة) على مستوى المحافظات عام 2024

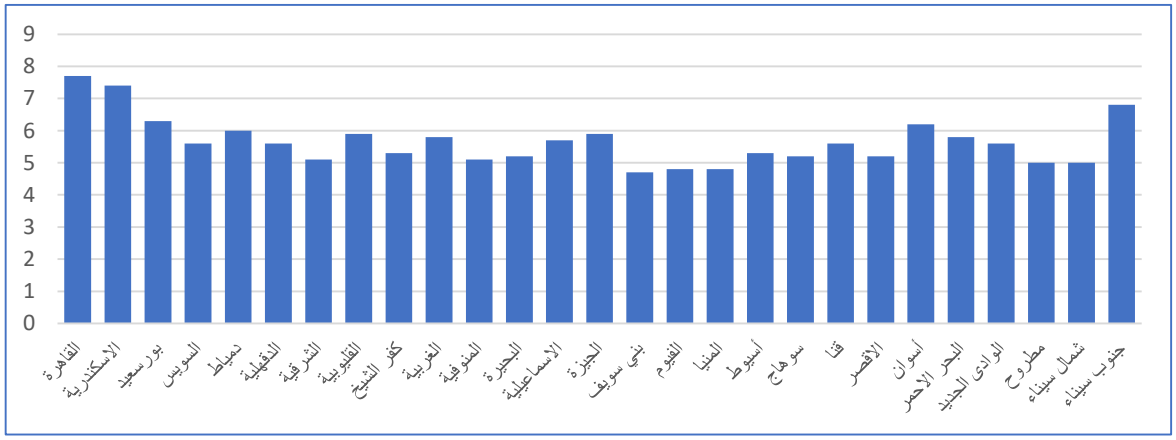

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-1)

شكل (2-8)

معدل الوفيات (متوفى / لكل ألف نسمة) على مستوى المحافظات عام 2024

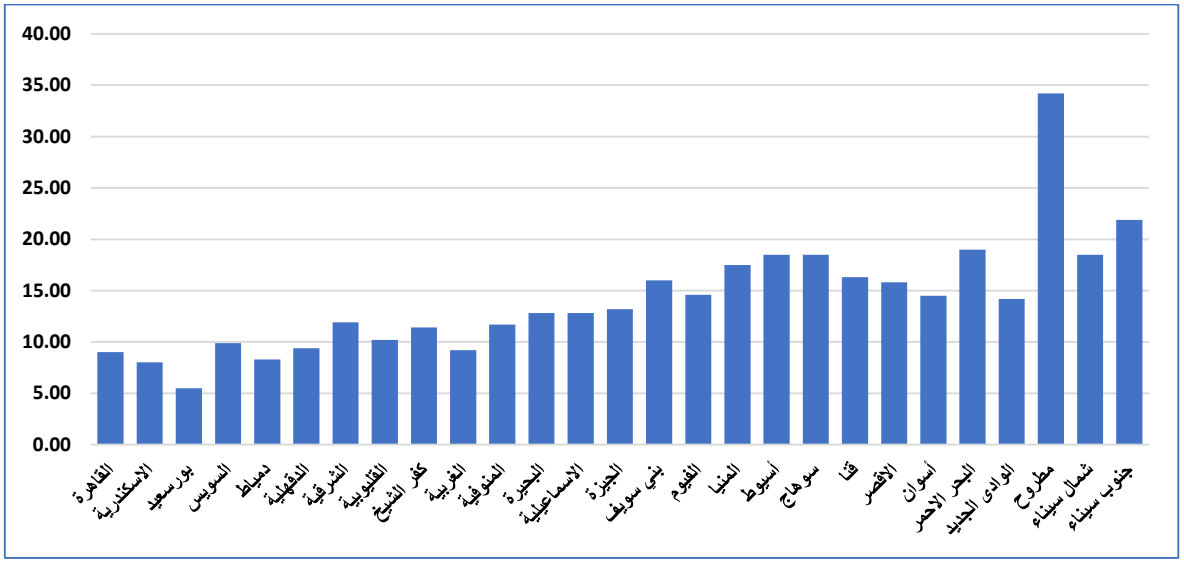

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-1)

شكل (2-9)

معدل الزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة على مستوى المحافظات عام 2024

2-4 التفاوتات في مؤشرات القوى العاملة والتشغيل

2-4-1 التفاوتات في مؤشرات القوى العاملة

تعد مؤشرات قوة العمل من المؤشرات الدالة على الأوضاع التنموية الاقتصادية بالمحافظات المختلفة لما لها من علاقات أمامية وخلفية مع المؤشرات الأخرى. حيث يمكن استنتاج المناخ الاستثماري الميسر والمتاح بأي منطقة من خلال تحليل نسب التشغيل ونسب البطالة بهذه المنطقة نظرًا لارتباط المؤشر بالفرص الاستثمارية المتاحة والمناسبة للموارد المحلية، وبالتالي توليد فرص العمل الملائمة لنوعية قوة العمل المحلية. كذلك يمكن استخدام نسب التشغيل والبطالة كمؤشرات للتوزيع العادل للاستثمارات وبخاصة الحكومية لما لها من تأثير مباشر على زيادة فرص العمل ومن ثم نسب التشغيل والبطالة (البقلي، أحمد عبد العزيز، 2003). كما أن هناك مؤشرات أخرى ذات دلالة أخرى مثل معدلات الإعالة ومساهمة الإناث في قوة العمل والتي يمكن تحليلها في سياق ديموغرافي حيث إنها تعبر عن التوزيع العمري والنوعي للسكان بالمحافظة.

بداية نستعرض التفاوتات في حجم القوة العاملة بالمحافظات المختلفة، فمن الجدول رقم (2-2) والشكل رقم (2-10) يلاحظ أن هناك بعض التباينات المتوقعة نتيجة لاختلاف الصورة الديموغرافية من حيث التوزيع العمري للسكان، حيث نجد أن محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من قوة العمل يليها محافظات الجيزة، الشرقية، البحيرة ثم الدقهلية. لكن بمقارنة حجم قوة العمل بالسكان يختلف الوضع كلية، حيث يوضح الشكل (2-11) أن المشاركة الاقتصادية للسكان (نسبة قوة العمل للسكان) ترتفع في محافظات الوجه البحري عنها في محافظات الوجه القبلي والمحافظات الحدودية بشكل عام، مع وجود اختلافات بينية بين محافظات الوجه البحري، وكذلك بين محافظات الوجه القبلي. كمل يتضح أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات فيما يتعلق بنسبة مساهمة المرأة في قوة العمل (15 سنة فأكثر) كما يتضح من الشكل (2-12).

جدول (2-2)

بعض مؤشرات قوة العمل على مستوى المحافظات

المحافظة	إجمالي قوة العمل (15 سنة فأكثر) (مائة نسمة) (2024)			مساهمة الإناث في قوة العمل (2024)	نسبة البطالة (2023)		
	ذكور	إناث	جملة		ذكور	إناث	جملة
القاهرة	25905	7723	33628	22.97	8.4	18.8	10.5
الإسكندرية	14224	3833	18057	21.23	5.9	20.6	9.1
بورسعيد	1893	882	2775	31.78	12.9	52.4	26.5
السويس	2023	684	2707	25.27	9.3	26.9	13.1
دمياط	4443	1100	5543	19.84	3.6	24.3	7.5
الدقهلية	17838	3630	21468	16.91	1.3	7.5	2.1
الشرقية	18834	3439	22273	15.44	3.4	10.5	4.5
القليوبية	15815	4425	20240	21.86	6.3	22.4	9.8
كفر الشيخ	9906	2700	12606	21.42	2.6	11.1	4.6
الغربية	14067	4725	18792	25.14	8.6	13.3	9.7
المنوفية	12598	4568	17166	26.61	3.6	9	4.9
البحيرة	17831	3552	21383	16.61	4	15.1	5.7
الإسماعيلية	3461	977	4438	22.01	7.2	34.3	12.8
الجيزة	24039	4117	28156	14.62	6.9	26.3	9.9
بني سويف	9243	3301	12544	26.32	2.6	7.5	3.8
الفيوم	9985	1368	11353	12.05	2.5	8.5	3.3
المنيا	15219	4050	19269	21.02	2.2	21.1	5.5
أسيوط	11438	1392	12830	10.85	2.2	8.2	3
سوهاج	12848	802	13650	5.88	4.5	31.8	6.8
قنا	8243	533	8776	6.07	0.9	8.5	1.4
الأقصر	3766	496	4262	11.64	2.1	46.4	11.8
أسوان	4010	737	4747	15.53	4.5	31.5	6.3
البحر الأحمر	1002	245	1247	19.65	11.2	46.4	18.1
الوادي الجديد	637	169	806	20.97	0.5	42.8	4.4
مطروح	1251	84	1335	6.29	9.7	16.5	9.5
شمال سيناء	-	-	-	-	_	_	_
جنوب سيناء	281	74	355	20.85	16	38.6	22.4
الإجمالي	260800	59605	320405	18.60	4.7	17.8	7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة 2024، أبريل 2025.

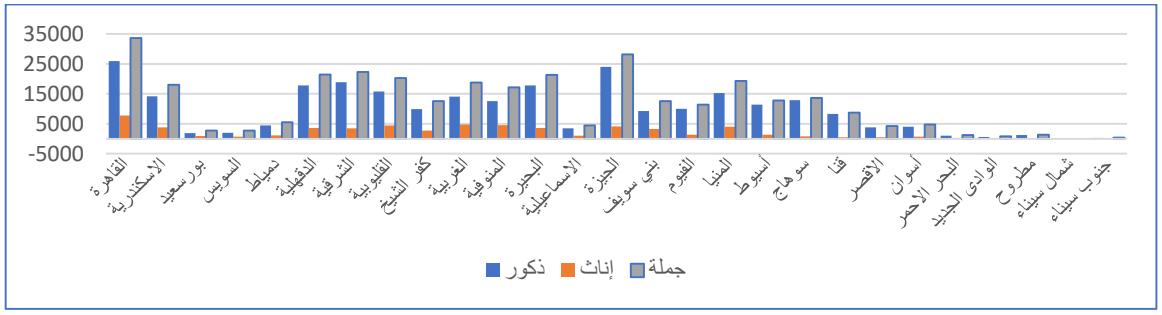

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-2)

شكل (2-10)

التفاوتات في توزيع إجمالي قوة العمل (15 سنة فأكثر) بالمحافظات ((مائة نسمة))

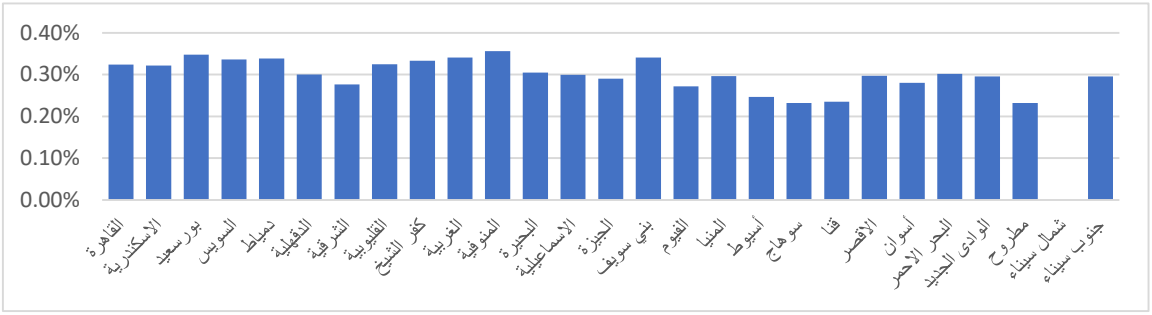

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدولين رقم (2-1) و(2-2)

شكل (2-11)

التفاوتات في نسبة قوة العمل (15 سنة فأكثر) للسكان بالمحافظات

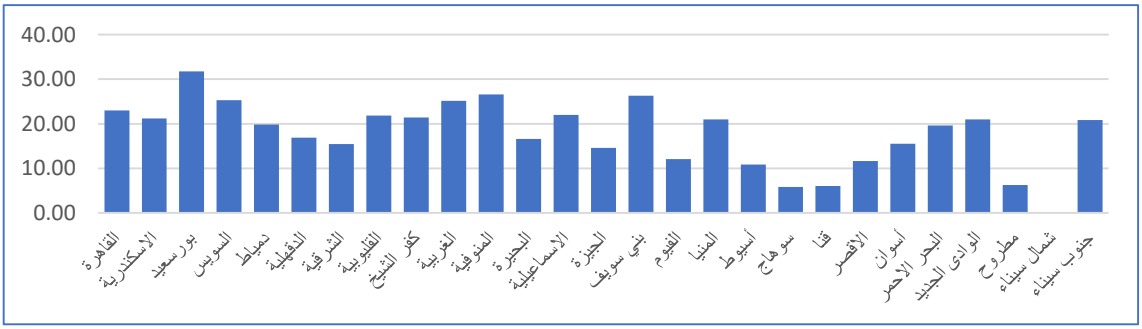

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-2)

شكل (2-12)

نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل (15 سنة فأكثر) بالمحافظات

2-4-2 التفاوتات في مؤشرات التشغيل والبطالة

عندما يتعلق الأمر بالتشغيل حسب النشاط الاقتصادي، ويوضح الجدول (2-3) والشكل (2-13) النسبة الغالبة من القوة العاملة بالجمهورية تعمل بمجموعة الأنشطة الثالثة Tertiary Group والتي تشمل قطاعات الكهرباء والغاز والمياه والتجارة والنقل والمواصلات والخدمات والوساطة والتأمينات وغيرها وتسمى أنشطة الخدمات، حيث ينتمي أكثر من 54%

من قوة العمل إلى تلك النوعية من الأنشطة الاقتصادية، وتتفاوت تلك النسبة بين المحافظات، حيث تأتي محافظة الحدود في المرتبة الأولى وعلى رأسها محافظة جنوب سيناء (80.5%)، يليها المحافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد والسويس). كما يلاحظ أن أقل من خمس القوة العاملة بالجمهورية تعمل بالأنشطة الأولية Primary Group والتي تشمل قطاع الزراعة والصيد، حيث تمثل القوة العاملة بهذه الأنشطة 18.7% من القوة العاملة، وتتفاوت تلك النسبة بين 0.3% في محافظة القاهرة إلى 40.7% في محافظة كفر الشيخ. والنسب الباقية تتركز في مجموعة الأنشطة الثانوية Secondary Group والتي تشمل قطاعات المحاجر والمناجم، والصناعات التحويلية والبناء والتشييد.

جدول (2-3)

توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظات عام 2024

المحافظة	الأنشطة الأولية		الأنشطة الثانوية		الأنشطة الثالثة		الإجمالي	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
القاهرة	98	0.3	8087	27.4	21286	72.2	29471	100.0
الإسكندرية	147	0.9	4207	25.4	12210	73.7	16564	100.0
بورسعيد	28	1.2	493	21.7	1751	77.1	2272	100.0
السويس	40	1.7	780	33.9	1479	64.3	2299	100.0
دمياط	615	11.8	1735	33.4	2852	54.8	5202	100.0
الدقهلية	5069	24.4	4827	23.3	10840	52.3	20736	100.0
الشرقية	4357	20.5	6376	30.0	10491	49.4	21224	100.0
القليوبية	1034	5.6	6263	33.9	11183	60.5	18480	100.0
كفر الشيخ	4963	40.7	1887	15.5	5355	43.9	12205	100.0
الغربية	2397	13.9	4692	27.3	10121	58.8	17210	100.0
المنوفية	3796	23.2	4156	25.4	8380	51.3	16332	100.0
البحيرة	7344	36.8	3628	18.2	9004	45.1	19976	100.0
الإسماعيلية	689	17.1	1029	25.6	2305	57.3	4023	100.0
الجيزة	1525	5.9	8221	31.7	16184	62.4	25930	100.0
بني سويف	3841	32.6	3129	26.6	4808	40.8	11778	100.0
الفيوم	2863	26.1	3436	31.4	4660	42.5	10959	100.0
المنيا	6484	35.4	4366	23.9	7448	40.7	18298	100.0
أسيوط	2247	18.5	4317	35.4	5614	46.1	12178	100.0
سوهاج	3019	22.8	3790	28.6	6446	48.6	13255	100.0
قنا	2702	31.3	2458	28.5	3459	40.1	8619	100.0
الأقصر	1267	31.2	783	19.3	2016	49.6	4066	100.0
أسوان	1020	23.5	1228	28.3	2098	48.3	4346	100.0
البحر الأحمر	32	3.1	195	18.8	811	78.1	1038	100.0
الوادي الجديد	193	25.8	79	10.5	477	63.7	749	100.0
مطروح	148	11.7	302	23.9	815	64.4	1265	100.0
شمال سيناء	-	-	-	-	-	-	-	-
جنوب سيناء	22	7.3	37	12.3	243	80.5	302	100.0
الإجمالي	55941	18.7	80500	26.9	162334	54.3	298775	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة 2024، أبريل 2025.

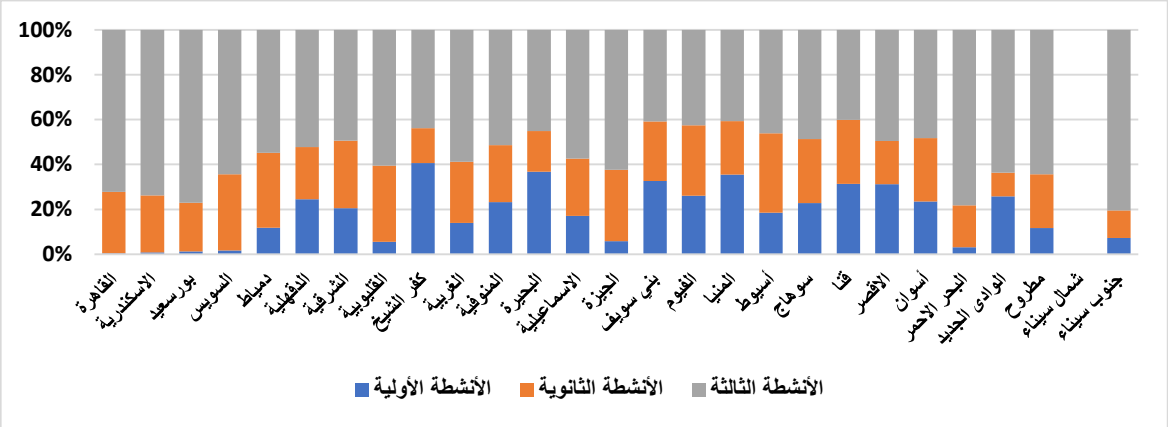

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-3)

شكل (2-13)

توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظات عام 2024

الأنشطة الأولية Primary Group وتشمل قطاع الزراعة والصيد، ومجموعة الأنشطة الثانوية Secondary Group وتشمل قطاعات المحاجر والمناجم والصناعات التحويلية والبناء والتشييد، ومجموعة الأنشطة الثالثة Tertiary Group وتشمل قطاعات الكهرباء والغاز والمياه والتجارة والنقل والمواصلات والخدمات والوساطة والتأمينات.

بتحليل تفاوت نسب البطالة بين المحافظات نلاحظ ارتفاع نسب البطالة في محافظة بورسعيد وجنوب سيناء والبحر الأحمر والإسماعيلية وتصل إلى أدناها في محافظات مثل شمال سيناء وقنا والدقهلية شكل (2-14). لكن ما يسترعي الانتباه هو الارتباط العكسي الحادث في بعض المحافظات بين نسبة قوة العمل إلى السكان ونسبة البطالة (شكل 2-11 وشكل 2-15)، حيث نجد أنه كلما انخفضت نسبة قوة العمل إلى السكان ارتفعت نسبة البطالة في تلك المناطق، الأمر الذي يستدعي مزيد من الدراسات المتعمقة للوصول إلى مسببات البطالة في تلك المحافظات.

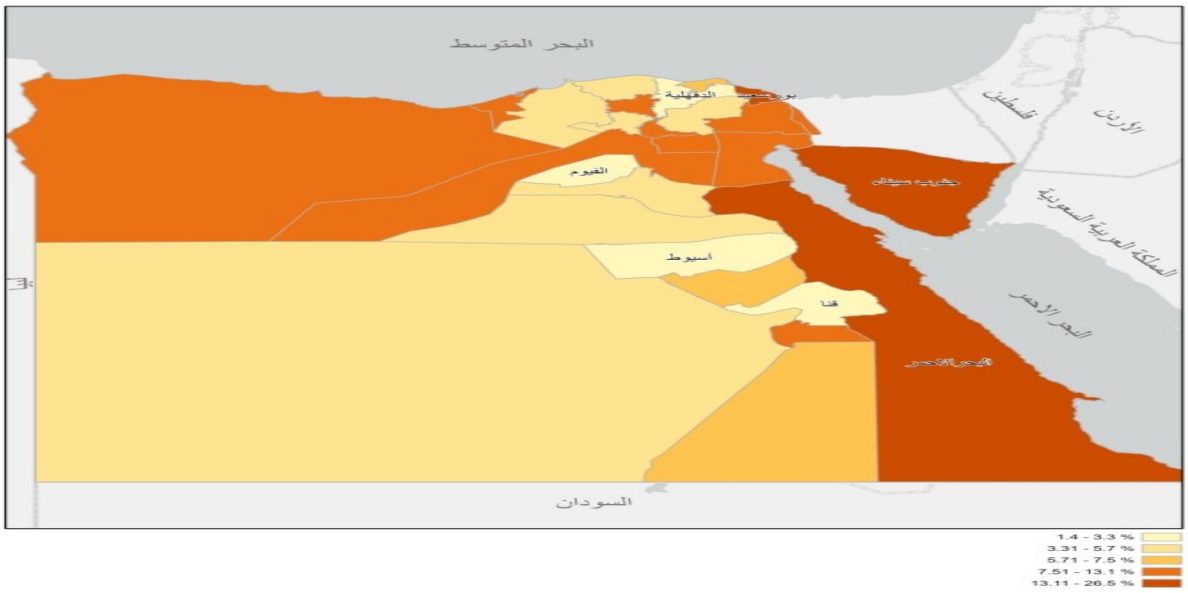

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-2).

شكل (2-14)

نسب البطالة بالمحافظات 2023

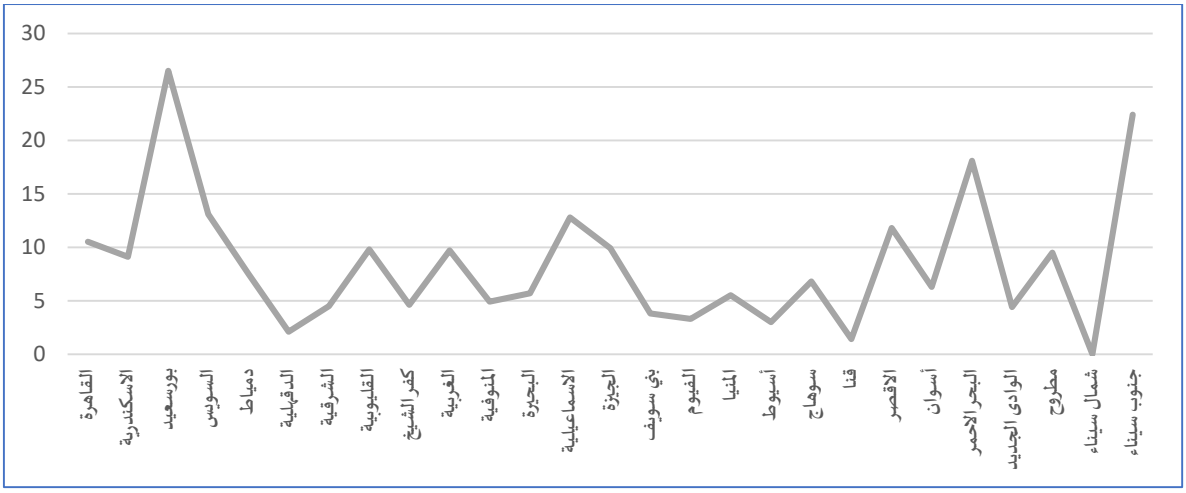

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-2)

شكل (2-15)

نسب البطالة بالمحافظات 2023

2-5 التفاوت في معدلات الإعالة

تعد الإعالة العمرية أحد المقاييس الديموغرافية المهمة وتعرف بأنها النسبة المئوية لمن في سن الإعالة إلى إجمالي من هم في سن العمل، وتقسم هذه النسبة إلى الإعالة الصغرى التي تتضمن الأطفال المعالين في فئة العمر أقل من 15 سنة، والكبرى التي تتضمن كبار السن المعالين في فئة العمر أكبر من 65 سنة.

يمثل الأطفال نسبة 34.2% من عدد السكان، على الرغم من انخفاضها خلال الفترة الماضية، ما زالت مرتفعة وهي نسبة تصنف مصر ضمن أكثر دول العالم في ارتفاع نسبة الأطفال في الشرائح العمرية أقل من 15 عامًا بما يؤدي لزيادة معدلات الإعالة والتكاليف الاقتصادية على الأسرة المصرية، كما يمثل ضغطًا على الخدمات الحكومية حيث إن الأطفال أكثر احتياجًا للخدمات من الشباب وكبار السن.

أدت الزيادة السريعة للسكان نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفاة إلى وجود هرم سكاني ذي قاعدة عريضة تمثل السكان دون سن العمل. وزيادة عدد السكان ونسبتهم في هذه الفئة يمثل عبئًا على المجتمع، حيث إنها فئة مستهلكة تحتاج دائمًا إلى الخدمات حتى تصبح منتجة. قد تمثل تلك الفئة حملًا على الاقتصاد وموارده المحدودة نسبيًّا، فهي تستهلك جزءًا كبيرًا من الموارد لتوفير ما يلزمها من المأكل والمشرب وخدمات التعليم والصحة، وهي تكلفة كان من الممكن الاستفادة بها في دفع عجلة التنمية مع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.(*) وبإضافة فئة كبار السن، وهي فئة غير منتجة أيضًا وتحتاج إلى مزيد من الخدمات ذات الطبيعة الخاصة

يتضح من الجدول (2-4) والشكلين (2-16) (2-17) أن هناك تفاوتًا بين المحافظات في معدلات الإعالة العمرية الكلية، حيث تأتي محافظات الحدود في المرتبة الأولى حيث ترتفع بها معدلات الإعالة مقارنة بمثيلتها على مستوى الجمهورية، حيث بلغ معدل الإعالة الكلية نحو 76% في محافظة مطروح، تنخفض تلك القيم في محافظات الدلتا وشمال وجنوب الصعيد وتنخفض في المحافظات الحضرية.

(*) على العكس من ذلك، تمثل تلك الفئة مستقبل أي دولة إذا أُحسن استثمارها بشكل جيد في التعليم والتدريب والتأهيل لصناعة المستقبل.

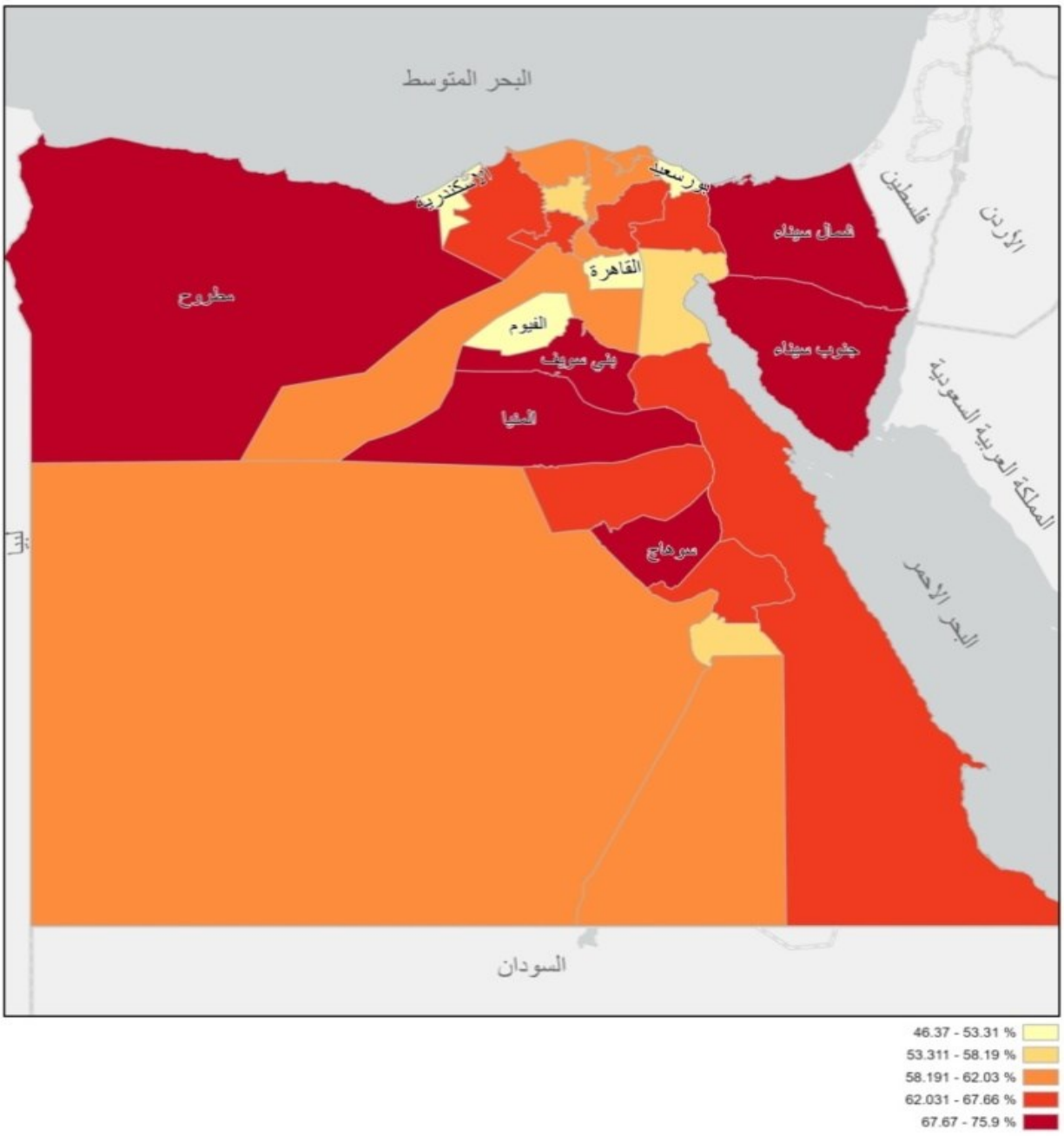

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-4).

شكل (2-16)

التفاوت في معدلات الإعالة الكلية بين المحافظات عام 2017

جدول (2-4)

معدل الإعالة على مستوى محافظات الجمهورية طبقًا لبيانات تعداد عام 2017

المحافظات	عدد السكان أقل من 15 سنة	عدد السكان من 15-64 سنة	65 سنة فأكثر	جملة السكان	معدل إعالة الصغار	معدل إعالة كبار السن	معدل الإعالة الكلية
القاهرة	2560423	6517340	461910	9539673	39.29	7.09	46.37
الإسكندرية	1527204	3389989	246557	5163750	45.05	7.27	52.32
بورسعيد	204009	500308	45054	749371	40.78	9.01	49.78
السويس	234386	464012	29782	728180	50.51	6.42	56.93
دمياط	506873	931100	58792	1496765	54.44	6.31	60.75
الدقهلية	2205472	4007002	279907	6492381	55.04	6.99	62.03
الشرقية	2546798	4359645	257381	7163824	58.42	5.90	64.32
القليوبية	1933528	3521454	172438	5627420	54.91	4.90	59.80
كفر الشيخ	1151656	2078646	131883	3362185	55.40	6.34	61.75
الغربية	1621348	3160448	217837	4999633	51.30	6.89	58.19
المنوفية	1495567	2633437	172597	4301601	56.79	6.55	63.35
البحيرة	2169645	3781527	220441	6171613	57.37	5.83	63.20
الإسماعيلية	464957	795866	43170	1303993	58.42	5.42	63.85
الجيزة	3025732	5345622	260667	8632021	56.60	4.88	61.48
بني سويف	1210770	1830564	112766	3154100	66.14	6.16	72.30
الفيوم	1136061	2346213	114680	3596954	48.42	4.89	53.31
المنيا	2043498	3232992	220605	5497095	63.21	6.82	70.03
أسيوط	1609854	2614340	159095	4383289	61.58	6.09	67.66
سوهاج	1881385	2901991	184033	4967409	64.83	6.34	71.17
قنا	1125422	1911617	127242	3164281	58.87	6.66	65.53
الأقصر	397788	795612	56809	1250209	50.00	7.14	57.14
أسوان	495603	921399	56973	1473975	53.79	6.18	59.97
البحر الأحمر	130190	219981	9717	359888	59.18	4.42	63.60
الوادي الجديد	80044	150375	10828	241247	53.23	7.20	60.43
مطروح	175483	241976	8165	425624	72.52	3.37	75.90
شمال سيناء	175803	263166	11359	450328	66.80	4.32	71.12
جنوب سيناء	40141	60149	1728	102018	66.74	2.87	69.61
الإجمالي	32446640	58688771	3663416	94798827	55.29	6.24	61.53

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكن والإسكان والمنشآت 2017، سبتمبر 2017، جدول 1-2.

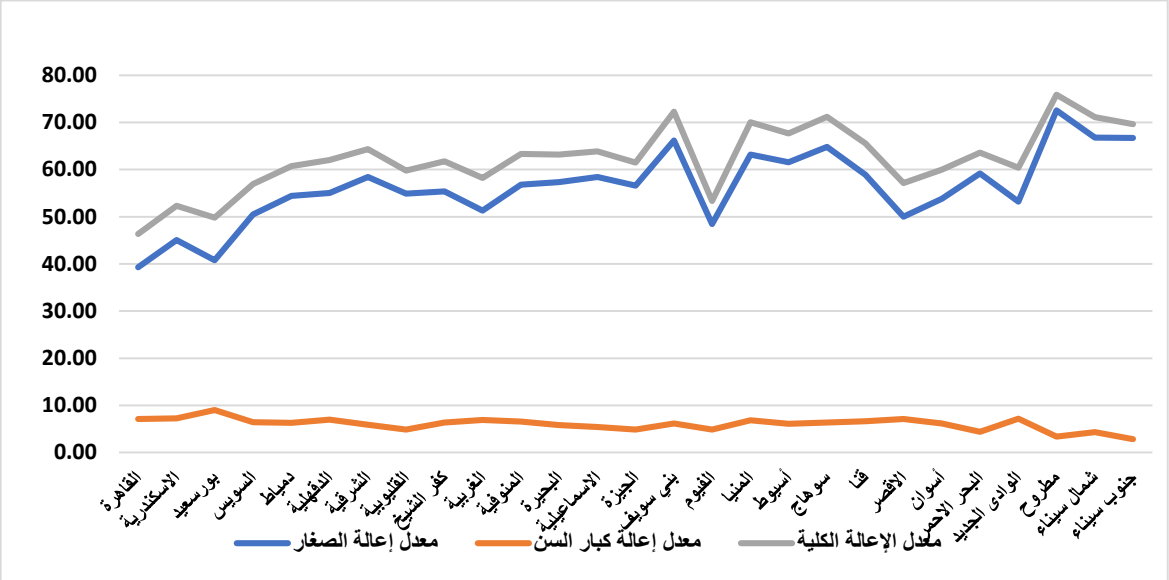

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-4).

شكل (2-17)

معدلات الإعالة على مستوى المحافظات عام 2017

6-2 التفاوت في الخصائص التعليمية

تؤثر الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بشكل كبير على السمات التعليمية في جميع أنحاء محافظات مصر. ومن المرجح أن يؤدي تحسين التعليم بين المحافظات إلى تحسين النتائج الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء مصر. تكشف الخصائص التعليمية لمصر على مستوى المحافظات عن تفاوتات كبيرة متأثرة بعوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة. كما أن للنمو الاقتصادي داخل أي محافظة تأثيرًا مباشرًا على النتائج التعليمية، فعلى سبيل المثال، هناك علاقة وثيقة بين الرخاء الاقتصادي وصحة الطفل، والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالنجاح التعليمي من خلال تعزيز النمو المعرفي والأداء المدرسي.

كما تتأثر الخصائص التعليمية بالقطاع الاقتصادي السائد، حيث على سبيل المثال يُعدّ القطاع الزراعي عاملًا رئيسًا يؤثر على المستويات التعليمية. ففي منطقة دلتا النيل تتأثر قدرة المزارعين على التكيف مع تغير المناخ بمستوياتهم التعليمية، كما أن المزارعين الحاصلين على مستويات تعليمية أعلى يتمتعون بقدرات تكيف أفضل، مما يُبرز أهمية التعليم في تمكين الأفراد من الاستجابة بفعالية للتحديات المختلفة. أيضًا تؤثر الحالة التعليمية على القدرة والوعي الصحي، حيث تؤثر الاختلافات في المستويات التعليمية في الوعي بتدابير الوقاية من الأمراض، حيث ارتبط التحصيل التعليمي العالي بزيادة الوعي الصحي.

علاوة على ذلك، فإن تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الحوكمة المحلية يسلط الضوء أيضًا على أهمية التفاوتات التعليمية، حيث إن تطبيق تكنولوجيا المعلومات يحتاج إلى وجود مستوى معين من الكفاءة التعليمية للاستخدام الفعال لهذه التقنيات.

يوضح الجدول (2-5) والشكل (2-18) توزيع السكان حسب الحالة التعليمية على مستوى المحافظات المصرية في عام 2017. من الجدول والشكل يتضح أن النسبة الغالبة من السكان تنتمي إلى حاملي الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة

في أغلب المحافظات دون تفاوت جوهري بين المحافظات. ويأتي التفاوت بين المحافظات في قمته بين السكان الأميين، حيث تأتي أقل نسبة السكان الأميين نحو 12% في محافظة البحر الأحمر، وتصل أعلى نسبة للسكان الأميين إلى 37.2% في محافظة المنيا.

جدول (2-5)

توزيع السكان حسب الحالة التعليمية عام 2017 على مستوى المحافظات

المحافظة	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	متوسط وفوق متوسط	جامعي فأعلى
القاهرة	16.2	8.6	17.2	33.20	24.8
الإسكندرية	19	10.3	20.5	32.30	17.9
بورسعيد	14.1	8.3	16.6	41.30	19.7
السويس	15.3	8.6	18.0	44.50	13.6
دمياط	20.23	12.5	21.0	34.60	11.6
الدقهلية	23.57	10.2	19.6	34.70	12.0
الشرقية	25.92	9.6	19.2	33.60	11.7
القليوبية	23.7	9.4	20.9	34.40	11.6
كفر الشيخ	28.5	9.8	17.9	33.60	10.2
الغربية	21.4	10.2	19.4	35.10	13.9
المنوفية	22.5	9.7	20.3	34.90	12.6
البحيرة	32.9	10.7	19.2	29.90	7.3
الإسماعيلية	21.4	10.2	20.2	36.20	12.0
الجيزة	24.9	10.0	20.2	30.60	14.3
بني سويف	35.9	11.0	18.2	27.40	7.5
الفيوم	34	10.7	18.9	29.20	7.2
المنيا	37.2	9.5	18.9	27.80	6.6
أسيوط	34.6	10.1	20.5	27.70	7.1
سوهاج	33.6	10.8	21.1	27.20	7.3
قنا	29.1	8.7	22.3	32.40	7.5
الأقصر	25.9	8.5	23.3	36.00	6.3
أسوان	19.1	8.6	20.5	40.90	10.9
البحر الأحمر	12	10.9	21.6	38.80	16.7
الوادي الجديد	14.7	9.4	22.7	38.20	15.0
مطروح	31.9	16.6	24.8	21.70	5.0
شمال سيناء	22.2	11.8	24.2	30.30	11.5
جنوب سيناء	16.6	13.0	28.3	27.10	15.0
الإجمالي	25.8	9.9	19.6	32.20	12.5

المصدر: (1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025. (2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2024، ديسمبر 2024.

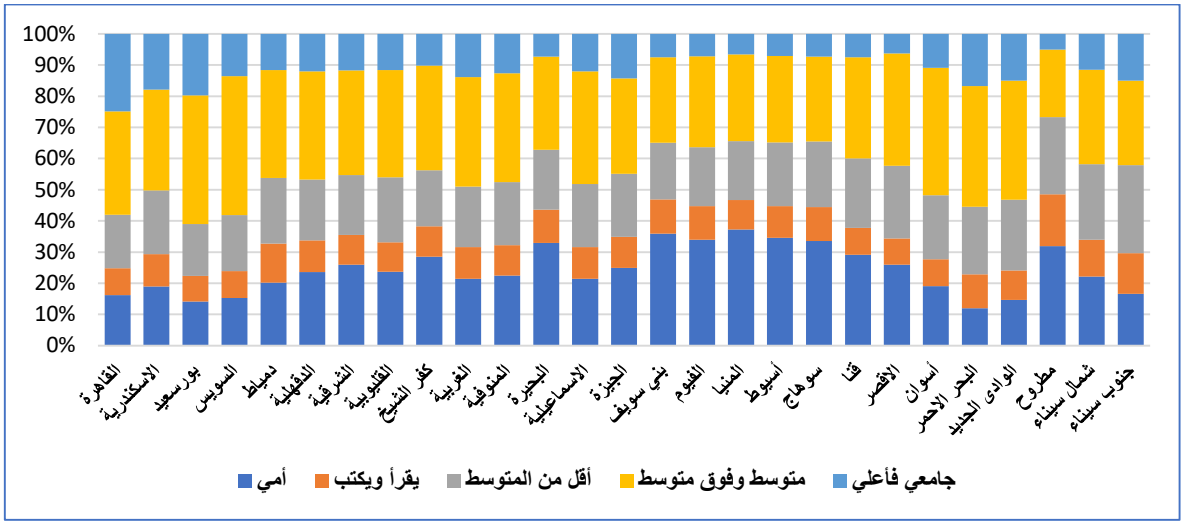

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-5).

شكل (2-18)

نسبة السكان حسب الحالة التعليمية بالمحافظات 2017

2-7 خاتمة

تُظهر محافظات مصر تفاوتات ديموغرافية كبيرة، يُمكن أن تُعزى إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وتاريخية مُختلفة. تتجلى الاختلافات الديموغرافية بين المحافظات المختلفة بشكل خاص في مجالات مثل التوزيع النسبي للسكان ومعدلات النمو السكاني، حيث تأتي محافظة القاهرة في المرتبة الأولى من حيث نسبة السكان بها مقارنة بإجمالي سكان الدولة، ذلك على الرغم أن معدل النمو السكان بمحافظة القاهرة يأتي في مرتبة أقل من المتوسطة مقارنة بباقي محافظات الجمهورية. كما تظهر تلك التفاوتات في العوامل المؤثرة على النمو السكاني، وهي معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية. تلعب كل تلك العوامل، بالإضافة إلى مساحة كل محافظة، دورًا حاسمًا في ظهور تفاوتٍ في الكثافة السكانية الصافية (الكثافة في المساحة المأهولة بالسكان).

يعد التفاوت في توزيع وتركز السكان ومعدلات النمو عاملًا مهمًا في التفاوتات في توزيع القوى العاملة، في حين أن مؤشر نسبة القوى العاملة للسكان لا يظهر تفاوتًا ملحوظًا بين المحافظات، ونظرًا لاختلاف الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمحافظات، يؤثر ذلك على مؤشر نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل وكذلك نسبة البطالة ومعدلات الإعالة والتي تظهر تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات.

كما تلعب عوامل أخرى مثل نسبة التحضر دورًا مؤثرًا في هذه التفاوتات. فمع استبعاد المحافظات الحضرية، تتفاوت نسبة التحضر بشكل كبير بين المحافظات خاصة إذا ما تم تقسيم المحافظات إلى ثلاث مجموعات هي محافظات الحدود، محافظات الوجه البحري، ومحافظات الوجه القبلي.

باختصار، تتأثر التفاوتات الديموغرافية بين المحافظات المصرية بمزيج من الديناميكيات الريفية والحضرية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي. وتتطلب معالجة هذه التفاوتات سياسات دقيقة تُعالج التحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات المختلفة، مع تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة.

الفصل الثالث
خريطة التفاوتات المكانية الاقتصادية (مستوى المعيشة) في مصر

1-3 مقدمة

تعد مشكلة التوازن المكاني في مستويات التنمية من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأنظمة المختلفة؛ بسبب تركز معظم الأنشطة في مناطق بعينها، وندرتها في المناطق الأخرى الأقل تطورًا، مما أدى إلى التباين الحاد بين هذه المناطق. وقد أصبحت قضية التفاوت (عدم المساواة) في مستويات المعيشة أكثر أهمية في أعقاب الحركات الاجتماعية العالمية التي ولّدتها الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وفي أعقاب الحركات الاجتماعية التي ميزت ثورات الربيع العربية عام 2011.

ومنذ عام 2011، أجرى البنك الدولي عددًا من الدراسات حول عدم المساواة في مصر، والتي بحثت في الجغرافيا الاقتصادية لعدم المساواة وعدم المساواة في الفرص، حيث كشفت هذه الدراسات عن عدد من جوانب عدم المساواة، التي تم تجاهلها إلى حد كبير في غالبية الدراسات التي ركزت في المقام الأول على الفقر. فقد أصبح من الواضح؛ أن عدم المساواة عبر الفجوة المكانية شمال وجنوب مصر حاد ومعقد، وأن الأبعاد التي تشكل عدم تكافؤ الفرص كثيرة ولا يمكن معالجتها بسهولة من خلال السياسات العامة التقليدية.

وتدلل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على وجود تفاوت واضح بين المحافظات، وعلى عدم توازن جهود التنمية وفق المستوى المكاني، مما يجعل من العمل التخطيطي الإقليمي أداة وآلية أساسية لدفع عجلة الإصلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مسارها الصحيح ضمن بعدها المكاني من خلال رؤية متكاملة، تتداخل فيها التنمية القطاعية والإقليمية، وتتحدد الأهداف التنموية لكل إقليم، ويتم التركيز على العلاقات التبادلية داخليًا بين الأقاليم الوطنية وخارجيًا مع أقاليم الدول المجاورة والعالم.
وفي هذا السياق تُولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بالعمل على معالجة الفجوات التنموية المكانية، والعمل على إحداث التوازن التنموي؛ من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الموزعة جغرافيًا على أقاليم الدولة، وتحديد المواقع الأنسب للاستثمارات، بهدف تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق في ضوء التوازن بين أهداف التنمية والنظم البيئية.

وتتطلع رؤية مصر المُحدثة من خلال الهدف الثاني الخاص بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة (الهدف الفرعي: تعزيز التنمية المكانية والمحلية) إلى تحقيق العدالة المكانية وخفض الفجوات الجغرافية وتمكين المجتمعات المحلية اقتصاديًا واجتماعيًا وإتاحة الخدمات الأساسية بجميع المناطق الجغرافية لإحداث تنمية حقيقية في المجتمع، وفي سبيل ذلك تسعى الرؤية إلى زيادة الفرص الاستثمارية في المناطق الأكثر احتياجًا وتقليص الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة وتحقيق العدالة في توزيع الإنفاق العام، إيمانًا بمبدأ العدالة في المسيرة التنموية.

ويحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على التباينات المكانية في توزيع الدخل والإنفاق ومستويات المعيشة على مستوى المحافظات، لبيان مضمون وأسباب التفاوت، ومدى عدالة توزيع الدخول بين التحديات والفرص المتاحة، ووصولًا إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه الإصلاح، وطرق التعامل معها.

2-3 الإطار العام للتفاوتات الاقتصادية (مستوى المعيشة)

أولًا- تعكس التفاوتات الاقتصادية مستوى المعيشة؛ باعتبارها إحدى الظواهر والمشكلات المهمة التي تعاني منها غالبية دول العالم، وبصفة خاصة الدول النامية، ومن بينها مصر، وهي تعكس التفاوت في الجوانب الاقتصادية بعامة، ومستوى الدخل والإنفاق بخاصة. ويعد عام 1980 البداية الحقيقية لظهور مشكلة التفاوتات المكانية في توزيع الدخل على المستوى العالمي، حيث ازداد التفاوت ليس فقط بين الدول المتقدمة والنامية، بل ازداد داخل الدول المتقدمة والنامية ذاتها (منال عفان، 2021).

ثانيًا- تشير الأدبيات إلى تنامي مفهوم وظاهرة التفاوتات الاقتصادية، على النحو الآتي:

- ركزت الكثير من الأدبيات على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في مستوى المعيشة (الفجوة بين الدخل والإنفاق)، وذلك لأهمية النمو الاقتصادي في الحد من التفاوتات المكانية، باعتباره من أهم محددات التفاوت في الدخل.
- أسهمت الكثير من العوامل في تنامي ظاهرة التفاوت من أهمها: تراجع نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى المحلي والعالمي، والتركيز على الاقتصاد المالي بدرجة أكبر من الاقتصاد الحقيقي، زيادة حجم مشروعات البنية الأساسية، والتوسع في الملكية الخاصة، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على أهم القطاعات الاقتصادية لكثير من دول العالم، مما أدى إلى نشوء أنظمة اقتصادية موازية داخل النظم الاقتصادية لكثير من دول العالم، وتحول العديد من الدول إلى اقتصاديات السوق. ((Coll, J.A. (2011); Verme, P. (2014); UNCTAD, (2014)
- تتجاوز عدم المساواة آثارها بكثرة القدرة الشرائية. فأوجه عدم المساواة يمكن أن تؤثر على متوسط العمر المتوقع، وعلى فرص الحصول على الخدمات الأساسية، ويمكن أن تكون سببًا في الانتقاص من حقوق الإنسان المكفولة للأفراد، وذلك بسبب التمييز وسوء المعاملة وانعدام سبل الوصول إلى العدالة. وبارتفاع مستوى التفاوت تقل فرص اكتساب المهارات، ويتعثر الترقي الاقتصادي والاجتماعي، وتتعثر التنمية البشرية، ومن ثم ينكمش النمو الاقتصادي. كما يؤدي ذلك إلى ترسيخ أجواء التخوف والهشاشة وانعدام الأمن (United Nations, 2020).
- **يعكس مفهوم التفاوت في المعيشة** living disparity، التفاوت في مستوى الدخل Disparity or Inequality Income، ويعد مرادف لتركز الدخل Income Concentration، ويشير التفاوت إلى عدم التساوي، ويتسع هذا المفهوم ليشمل ليس فقط الدخل، ولكن الثروة والاستهلاك والرفاهية والمنفعة، إلا أن التفاوت في الدخل أكثر أشكال التفاوت شيوعًا، حيث يرتبط بالبعد عن العدالة في التوزيع (Elveren, A. Y. and Ozgur, G., 2016).
- يتضمن التفاوت في مستوى المعيشة (الدخل) على: تفاوت جزئي (يتعلق بالمهارة والتعليم والجنس وغيرها من المحددات)، والآخر كلي والذي لا يستند على أى مبررات منطقية له، وهو من أهم معوقات التنمية المستدامة (Verme, P. ,2014).
- تقسم بعض الأدبيات التفاوت في مستوى المعيشة (الدخل) إلى تفاوت هيكلي (بسبب الغزو، الاستعمار، العبودية، نظام توزيع ملكية الأراضي من خلال الدولة)، وتفاوت بسبب قوى السوق والذي حدث مع التحول إلى اقتصاديات السوق، مما أسهم في التفاوت على مستوى الأفراد والمشروعات والمناطق والدول المختلفة (Bagchi,S. and Svejnar,J., 2013).
- توجد تعريفات متعددة للتفاوتات الاقتصادية، (معظمها يرتبط بالتفاوت في الدخل، والذي يعكس مستوى المعيشة)، فهي تعكس التوزيع غير المتساوي للدخل، والذي قد لا يعكس اختلاف المهارات والكفاءات داخل الدولة (Ghecham,

M. A., 2017). كما يعرفه بعضهم بأنه استحواذ عدد قليل من السكان على النسبة الأكبر من الدخل، وبحيث يقل نصيب غالبية السكان -الفقراء منهم (Ferrer,C.,E. 2017،). ويشير آخرون أن هناك نوعين من توزيع الدخل: الأول وظيفي يرتبط بتحديد عناصر الإنتاج، والثاني شخصي يركز على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ويتواجد التفاوت عندما يكون نصيب الفئة العشرية أو العشرينية الأخيرة ضعف أو أكثر من الأولى (Todaro and Smith, Without Date).

<u>ثالثًا</u>- تؤكد الكثير من الدراسات المتعلقة بدراسة التفاوتات الاقتصادية على الآتي:

- اقتران معدلات الفقر بالتفاوت في مستوى المعيشة (الدخل)، وانخفاض الرفاهية لأفراد المجتمع، وعدم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تخفيض الحافز على العمل والإنتاجية لدى الفقراء (UNCTAD, 2020).
- تسهم التفاوتات المعيشية في العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وقد تؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية، بسبب انخفاض الاستهلاك الكلي والطلب المحلي، ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب غالبية السكان من الدخل (Coll, 2011).
- التفاوت في مستوى المعيشة (الدخل) له آثار واضحة على خفض النمو الاقتصادي المستقر في العديد من الدول، خاصة النامية (منتدى صندوق النقد الدولي، 2017).
- توجد آثار سلبية واضحة يعكسها التفاوت في مستوى المعيشة (الدخل)، حيث تنعكس على الادخار والاستثمار والائتمان ورأس المال البشري (Verme, P. ,2014).
- تتعارض فكرة العدالة في جوهرها مع وجود التفاوت في مستوى المعيشة (الدخل)، ويعد القناة الأساسية لعدم الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات السياسية، كما أنه السبب الرئيس وراء اندلاع ثورات الربيع العربية (UNCTAD, 2020; Ferrer,2017).

<u>رابعًا</u>- هناك أسباب تدعو للقلق بشأن التفاوتات الاقتصادية (عدم المساواة)، تتضمن الآتي:

- عدم تكافؤ الفرص يمثل جزءًا كبيرًا من عدم المساواة في النتائج داخل الدول، ومن بينها مصر؛ ويرتبط ذلك بتوزيع الدخل، والعوامل المرتبطة بتوزيع الثروة والتعليم.
- قد تلقي التفاوتات الاقتصادية المعيشية (عدم المساواة) بظلالها السلبية على رفاهية الإنسان والمجتمع، خاصة إذا كان عدم المساواة مرتبطًا بالفساد أو يُنظر إليه على أنه مرتبط به، وتظهر التباينات المكانية ارتفاع حدة الغضب المكتوم بين المواطنين.
- من المعترف به بشكل متزايد أن المجتمعات الأكثر مساواة تنمو بشكل أسرع من المجتمعات غير المتكافئة، مما ينفي وجهة النظر الراسخة القائلة بأن ثمار التنمية ستتحقق في النهاية بالصبر، ولذلك فإن القلق بشأن عدم المساواة له ما يبرره على أسس أخلاقية وتنموية.

<u>خامسًا</u>- النمو ..... ومعالجة أوجه التفاوت:

- هناك توافق في الآراء على أن التركيز على النمو الاقتصادي - مع تجاهل آثاره في توزيع الدخل - يؤدي إلى ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل والثروة في كثير من مناطق العالم، وقد أظهرت بيانات دليل الفقر متعدد الأبعاد لعام ٢٠١٩ ارتباطًا ضئيلًا بين الفقر ومستويات عدم المساواة الاقتصادية، وكشفت أن ثلثي فقراء العالم يعيشون اليوم في دول متوسطة الدخل (United Nations, 2020).

- في عام ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي تشتمل على ١٧ هدفًا ترمي إلى إقامة مجتمعات أكثر سلامًا وعدالة واستدامة، وقد كُرس الهدف رقم ١٠ للحد من أوجه عدم المساواة والحد من الفوارق في الفرص والدخل والسلطة. ومن غايات هذا الهدف إلغاء القوانين والسياسات التمييزية، وتحسين تنظيم الأسواق المالية العالمية، وتيسير الهجرة القانونية والآمنة والمنظمة، وتعزيز المشاركة في صنع القرار ، على الصعيدين الوطني والدولي.
- يشكل الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من غايات إطارًا للعمل، فإن العمل على مكافحة عدم المساواة يجب أن يكون نابعًا من السياقات القطرية والضرورات الاقتصادية ومميزات الواقع السياسي، واختيار أهداف النفقات العامة وإعادة ترتيب أولوياتها للحد من عدم المساواة في التمكين والفرص، وإعادة توجيه الأطر الضريبية وأطر المالية العامة للحد من التفاوتات في الدخل والثروة بين الأجيال وداخل أبناء الجيل الواحد، وإدارة التغير التكنولوجي السريع، إنما هي أمور ستظل بالغة الأهمية لمكافحة عدم المساواة بجميع أشكالها ومظاهرها.

وفي السياق المصري، فإن قياس مدى عدم المساواة وأسبابه الجذرية هو الخطوة الأولى نحو تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، مما يتطلب تقديم مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بعدم المساواة في مصر على مدى السنوات الماضية، مع التركيز بشكل خاص على عدم المساواة المكانية، ووصولًا إلى تقديم تحليلٍ مفصلٍ لدوافع عدم المساواة في محافظات مصر.

3-3 منهجية قياس التفاوتات الاقتصادية ودورها في تفاوتات المعيشة

أولًا- في العقدين الماضيين، كان هناك ارتفاع ملحوظ في وتيرة الاهتمام بقياس تقدم المجتمعات من قبل المنظمات الدولية تعكس الأوضاع على مستوى الدول، وتحليلات متعمقة على المستوى المحلي تبناها الكثير من الباحثين، وكل هذا الرصد يتعلق بالقلق المتزايد من عدم المساواة في توزيع الدخل النقدي، لكنه يتضمن أيضًا العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على الرفاهية الاقتصادية، وذلك انطلاقًا من أن نمو الدخل لا يؤدي دائمًا إلى تعزيز رفاهية الإنسان، ظهرت الكثير من الأدبيات المهمة حول جودة الحياة (Quality Of Life)على المستوى الموضوعي، ترتب عليها ظهور بعض الأدبيات على المستوى التجريبي؛ تعترف بالحاجة إلى قياس الأبعاد الأوسع لمستوى المعيشة (Living Standard) وتوزيعها، من خلال مؤشرات ملموسة وقابلة للقياس الكمي للرفاهة الاقتصادية (الأمم المتحدة، 2005).

ثانيًا- يرتبط مفهوم جودة الحياة بالشعور بالرضا عن حياة المرء ونفسه، وهو أمر شخصي ويصعب قياسه، على الرغم من أنه لا يمكن تجاهله في أثناء تقييم مستويات المعيشة لدى المواطنين، لذلك يُوصى بالنظر في إمكانية المزج بين الأبعاد الموضوعية (المادية) والذاتية (غير المادية) عند قياس مستوى المعيشة، حيث يعتمد مستوى المعيشة على العديد من العوامل المهمة بخلاف الدخل، مثل الأعمال المنزلية، وأوقات الفراغ، واستخدام الوقت، والعديد من العوامل المادية وغير المادية الأخرى، على الرغم من صعوبة قياس تأثيرها.

ثالثًا- إغفال المساهمات في القيمة المضافة من القطاع غير السوقي قد يُعطي صورة مضللة للنمو الاقتصادي، فإذا تم تجاهل هذه التأثيرات إلى حد كبير من القياس السائد لمستوى المعيشة، فإن التحليلات التقليدية الناتجة تكون غير مكتملة، حيث إنها تتجاهل العديد من العوامل المهمة مثل قيمة الأعمال المنزلية، واستخدامات السلع والخدمات العامة، واستخدام الوقت وأوقات الفراغ والمكونات غير النقدية الأخرى.

رابعًا- يتم إجراء بعض الدراسات المحدودة القائمة على القياسات متعددة الأبعاد لعدم المساواة في مستوى المعيشة، وهي طريقة الفقر متعددة الأبعاد، وهذه الطريقة لم تتطابق تمامًا عند وضع إجراءات لمعالجة عدم المساواة في الدخل، مما يتطلب تطوير قياس جديد أكثر دقة لمستوى المعيشة، يتضمن جميع المكونات النقدية وغير النقدية، بحيث يتعامل

على مستويات مجموعات الدخل المختلفة لأنواع الأسر المختلفة، خاصة التي تعاني من الفقر والحرمان. وتشمل هذه المجموعات، على سبيل المثال لا الحصر: الأسر التي لديها أطفال صغار، والعاطلين عن العمل، والشباب، الأرامل، المطلقات، وكبار السن والمتقاعدين، وما إلى ذلك.

خامسًا- تخصيص الموارد داخل الأسرة: الدخل، الاستهلاك، العمل، استخدام الوقت، وأوقات الفراغ، هو بُعد مهم آخر في قياسات مستوى المعيشة، وتستند عليه معظم الدراسات الخاصة بمستوى المعيشة، وذلك على افتراض المساواة في تقاسم الدخل والاستهلاك من قبل أعضاء الأسرة، وتجاهل توزيعها داخل الأسرة.

سادسًا-على الرغم من أن المسوح الخاصة بمستوى التغذية، ومسوح استخدام الوقت قد جمعت البيانات على أساس شخصي، إلا أن مسوحات الإنفاق لم تحاول جمع البيانات للاستهلاك على أساس فردي، حيث اعتمدت على الحصول على بيانات عن مشتريات الأسرة كوحدة واحدة. على الرغم من تسجيل المشتريات وفقًا للفرد الذي قام بالشراء، إلا أنه بالنسبة للأسر متعددة الأفراد، لا ترتبط المشتريات غالبًا بالاستهلاك. وعلى الرغم من أن بيانات استخدام الوقت تسمح ببعض تقدير للاستهلاك على أساس فردي (يتم تسجيل فترات الوقت المستغرق في الأكل والنوم والأنشطة الترفيهية المختلفة)، فإن البيانات توفر سجلًا غير كامل لتفاصيل الاستهلاك، وبشكل عام لا يغطي استهلاك الأطفال، ويتطلب استكماله عن طريق جمع أسعار السوق للسلع والخدمات المكافئة.

سابعًا- هناك العديد من أدوات المسح التي تضمنت عوامل متعددة الأبعاد لمستوى المعيشة، حيث تغطي كلًا من الأبعاد الموضوعية (المادية) والذاتية (غير المادية)، والتي يمكن رؤيتها من العديد من الدراسات التي أجراها البنك الدولي ومنظمات أخرى (World Development Indicators, 2022).

4-3 التفاوت في توزيع الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات

يكشف هذا الجزء من الدراسة عن بعض السمات المثيرة للاهتمام لعدم المساواة على الصعيد المكاني للمحافظات، من خلال رصد التفاوتات في مستويات توزيع الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات، والذي يعكس حجم النشاط الاقتصادي الكلي على مستوى الدولة بعامة، والمحافظات بخاصة، وهو يمثل القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل مصر خلال عام 2024، ويُستخدم كمؤشر رئيس لصحة الاقتصاد ومعدل نموه، كما يساعد على تتبع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالفترات السابقة، وذلك في محاولة لاستكشاف التباينات في توزيعه على مستوى المحافظات المصرية، وفهم الأسباب الحقيقة لعدم المساواة، وكيف يمكن تقاسم ثمار وعوائد التنمية عبر المناطق المتباينة في مصر.

1-4-3 توزيع الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للأنشطة الاقتصادية

يوضح الجدول (3-1) والشكل (3-1) التفاوتات في مصادر الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للأنشطة الاقتصادية بتكلفة عوامل الإنتاج (أسعار جارية)، كما يوضح الجدول (3-2) والشكل (3-2) معدل نمو ناتج الأنشطة الاقتصادية، وذلك خلال الفترة (2020/2019 - 2025/2024).

جدول (3-1)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي وفقًا للأنشطة الاقتصادية بتكلفة عوامل الإنتاج (أسعار جارية) خلال الفترة (2025/2024 - 2020/2019)

السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والبترول	الصناعات التحويلية	الكهرباء والمياه	تشييد وبناء و أنشطة عقارية	نقل وتخزين و اتصالات	تجارة الجملة والتجزئة	الخدمات الأخرى	الناتج المحلي الإجمالي
2020/2019	%11.7	%7.2	%17.1	%2.4	%18.4	%9.2	%14	%20	%100
2021/2020	%12	%6.5	%16.3	%2.4	%19	%9.5	%14.4	%19.8	%100
2022/2021	%11.5	%7.6	%16.8	%2.4	%18.6	%9.5	%13.9	%19.7	%100
2023/2022	%11.2	%8.0	%15.9	%2.3	%18.5	%10.4	%14	%19.7	%100
2024/2023	%14.4	%7.7	%14.6	%1.9	%18.6	%9.4	%14.4	%19.1	%100
2025/2024	%17.3	%6.2	%15.1	%1.8	%17.5	%9.6	%13.7	%18.8	%100
متوسط الفترة	%13	%7.2	%16	%2.2	%18.4	%9.6	%14.1	%19.5	%100

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول بالملحق رقم (3-1)

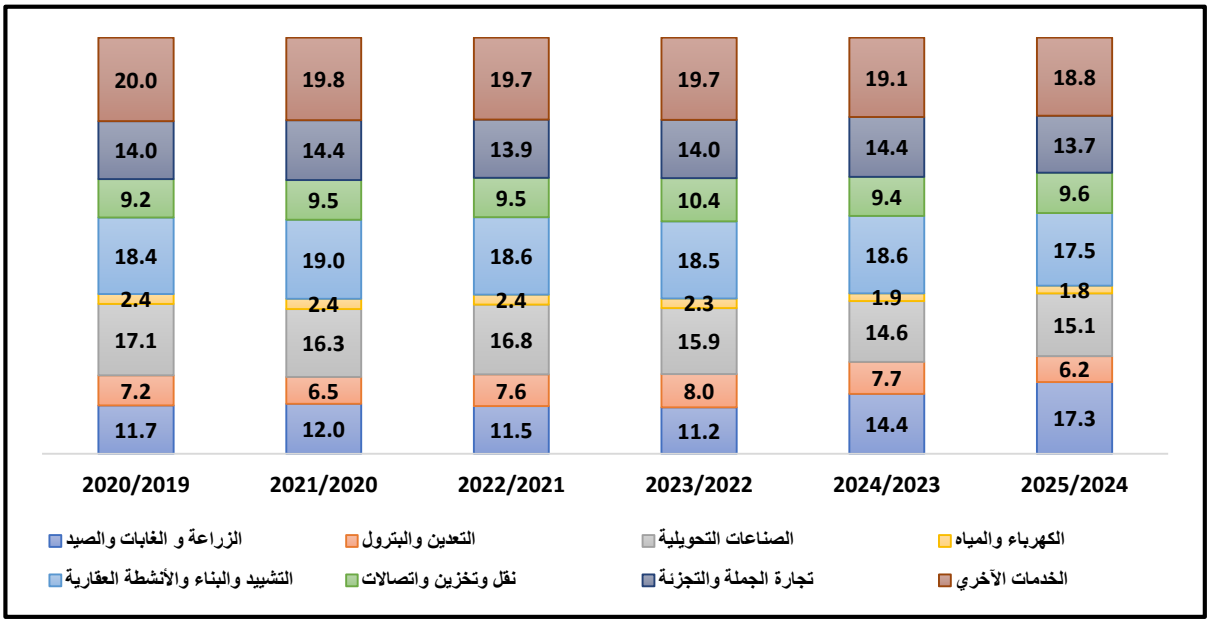

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول السابق.

شكل (3-1)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي وفقًا للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2024/2023 - 2020/2019)

جدول (3-2)

معدلات نمو الناتج (القيمة المضافة) للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة

خلال الفترة (2020/2019 - 2025/2024)

السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والبترول	الصناعات التحويلية	الكهرباء والمياه	تشييد وبناء و أنشطة عقارية	نقل وتخزين و اتصالات	تجارة الجملة والتجزئة	الخدمات الأخرى	الناتج المحلي الإجمالي
2020/2019	%3.42	%2.94-	%0.82	%0.27	%4.12	%6.7	%4.03	%2.18	%3.57
2021/2020	%3.82	%0.58	%5.89-	%3.82	%5.0	%6.81	%4.44	%1.79	%3.3
2022/2021	%3.97	%2.01	%9.57	%4.08	%4.78	%8.59	%4.4	%9.29	%6.6
2023/2022	%4.1	%1.3-	%3.4-	%2.99	%4.42	%10.42	%4.2	%8.11	%3.8
2024/2023	%3.78	%4.69-	%5.4-	%4.76	%4.73	%1.26	%6.09	%5.66	%2.4
2025/2024	%2.76	%8.95-	%11.2	%4.56	%3.41	%2.49	%3.66	%8.44	%4.39
متوسط الفترة	%3.64	%2.55-	%1.15	%3.41	%4.41	%6.05	%4.47	%5.91	%4.01

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2025.

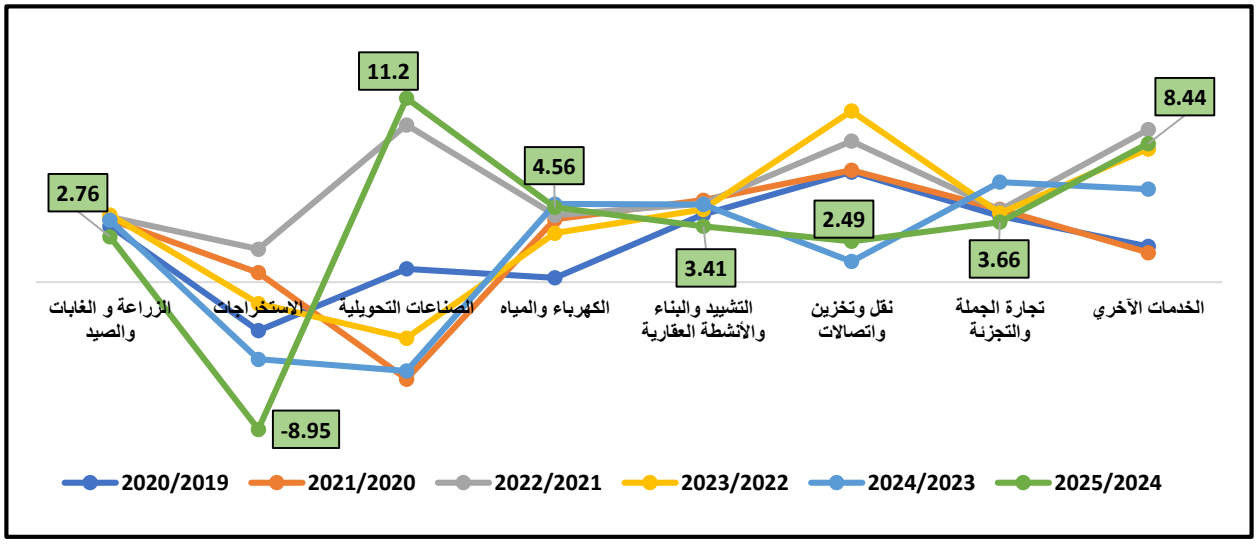

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول السابق

شكل (3-2)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2020/2019 - 2024/2023)

يتضح من الجدولين والشكلين السابقين ما يأتي:

- حدوث تطور إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية)، والذي زادت قيمته من 5.88 تريليون جنيه عام 2020/2019 إلى 17.4 تريليون جنيه عام 2025/2024، وقد زادت مساهمة نشاط الزراعة والغابات والصيد في الناتج من 11.7% إلى 17.3% خلال الفترة ذاتها، مقابل تراجع طفيف لنشاط التعدين والبترول من 7.2% إلى 6.2%، وتراجع نشاط الصناعات التحويلية من 17.1% إلى 15.1% خلال تلك الفترة.

- وقد ارتبط ذلك بمعدل نمو للأنشطة الاقتصادية، وهو مستقر نوعًا ما لنشاط الزراعة والغابات والصيد من 3.42% عام 2020/2019 إلى 2.77% عام 2025/2024، وقد تراجع نشاط التعدين والبترول بشكل مستمر من -2.94% إلى – 8.95%، ومتذبذب صعودًا وهبوطًا للصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تراجع أنشطة النقل متأثرة بتراجع إيرادات قناة السويس، وهو ما يعكس عدم الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة التي شهدت عدة أزمات دولية أثرت على الاقتصاد المصري.

2-4-3 التفاوتات في توزيع الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات

تُشير التفاوتات في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات إلى الاختلافات في القيمة الاقتصادية للإنتاج والخدمات التي تُنتجها كل محافظة خلال فترة زمنية معينة، وتنعكس هذه التفاوتات في توزيع الدخل والأنشطة الاقتصادية، كما يعكس ذلك التحيز في المشروعات والأنشطة الخدمية والاقتصادية تجاه محافظات معينة، خاصة المحافظات الحضرية، أو قد تكون بعض المحافظات مراكز صناعية أو سياحية قوية تمتلك ناتجًا محليًا مرتفعًا مثل محافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر، بينما قد تكون محافظات أخرى ذات موارد أقل أو تركيز أقل للنشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تباين في مستويات المعيشة (الدخل) بينها. ويوضح الجدول بالملحق رقم (2-3) والشكل (3-3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات عام 2024/2023.

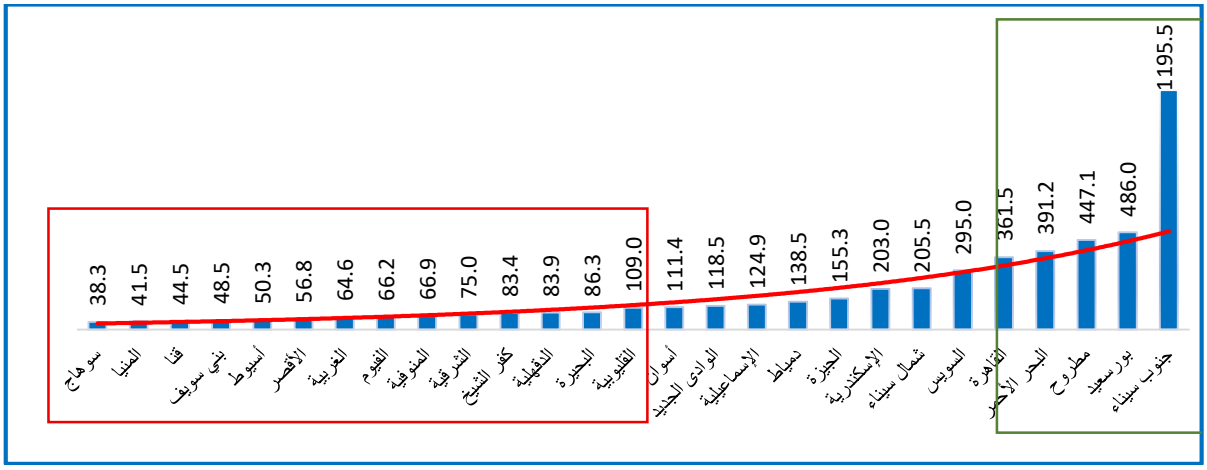

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول بالملحق رقم (2-3).

شكل (3-3)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات عام 2024/2023 (بالألف جنيه)

يتضح من الجدول بالملحق رقم (2-3) والشكلين (3-3) و(4-3) ما يأتي:

- يوجد تفاوتات كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين المحافظات المصرية، حيث توجد 15 محافظة تقل عن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024/2023، والمقدر بنحو 123.4 ألف جنيه (يعادل 19.7 ألف دولار/ السنة بتعادل القوى الشرائية)، وتضم كافة محافظات الصعيد (8 محافظات)، بالإضافة إلى محافظات: البحيرة، القليوبية، الدقهلية، الشرقية، المنوفية، الغربية، كفر الشيخ، حيث يتراوح الرقم القياسي لهذه المحافظات بين 31.1%- 88.1%.
- جاءت محافظات **جنوب سيناء**، بورسعيد، مطروح، البحر الأحمر، القاهرة، السويس في مقدمة المحافظات المصرية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراوح الرقم القياسي لهذه المحافظات بين 237.6%- 807%

قياسًا بالمتوسط القومي.

- يليها محافظات: شمال سيناء، الإسكندرية، الجيزة، دمياط، الوادي الجديد، الإسماعيلية على الترتيب، حيث يتراوح الرقم القياسي لهذه المحافظات بين 102.4%- 164.5% قياسًا بالمتوسط القومي.
- ترجع أسباب التفاوتات بين المحافظات المصرية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى تركز غالبية الصناعات الكبرى، والمشروعات الاستثمارية، والخدمات المالية في المحافظات الحضرية، بالإضافة إلى استفادة بعض المحافظات من مواردها الطبيعية الوفيرة (التعدينية والسياحية)، وتشمل محافظات جنوب سيناء، مطروح، البحر الأحمر، بالإضافة إلى وجود بنية تحتية قوية (مثل طرق، موانى، وخدمات لوجستية) مما يزيد من قدرتها الإنتاجية ويرفع ناتجها المحلي الإجمالي.

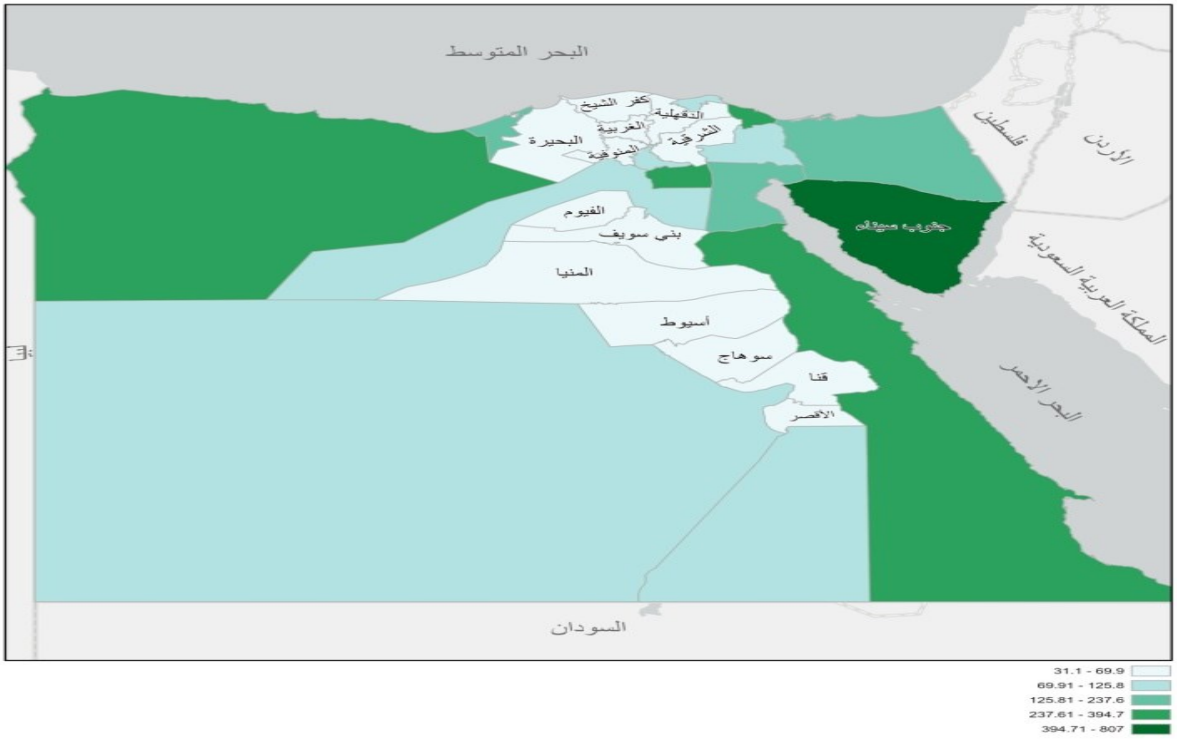

المصدر: من إعداد فريق البحث

شكل (3-4)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات عام 2024/2023

3-5 التفاوتات في توزيع الدخل على مستوى المحافظات

يكشف هذا الجزء من الدراسة عن بعض السمات المثيرة للاهتمام لعدم المساواة على الصعيد المكاني للمحافظات، من خلال رصد التفاوتات في مستويات الدخول، وذلك في محاولة لاستكشاف التباينات في توزيع الدخل في مصر، وبيان أهمية المسوح التي تتم، ومتطلباتها لدعم راسمي السياسات في إصلاح السياسة الاجتماعية، وذلك في محاولة لفهم الأسباب الحقيقة لعدم المساواة، وكيف يمكن تقاسم ثمار وعوائد التنمية عبر المناطق المتباينة في مصر، ويعتمد هذا التحليل على نتائج مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والسكان للفترة (2018-2022).

1-5-3 التفاوت المكاني لمصادر الدخل السنوي الرئيسة للأسرة

يعكس متوسط الدخل السنوي للأسرة المعيشية جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية، أو أفراد الأسرة المعيشية، نقدًا أو عينًا أو خدمات، سنويًا أو على فترات، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات غير المنتظمة والعارضة في العادة، وإيرادات دخل الأسرة المعيشية متاحة للاستهلاك الجاري، باستثناء الإيرادات الواردة من جميع التحويلات الجارية المتلقاة نقدًا أو كسلع.

ويمكن تحديد دخل الأسرة المعيشية عمليًا من خلال: دخل الناتج عن العمل (العمل بأجر والعمل الخاص على السواء)، دخل الملكية، الدخل من إنتاج الخدمات الأسرية لاستهلاك الأسرة ذاتها، التحويلات المتلقاة (منظمة العمل الدولية،2003)، وذلك على النحو المبين بالجدول (3-3) والشكل (3-5).

جدول (3-3)

متوسط الدخل السنوي للأسرة وفقًا لريف/حضر الجمهورية (بالجنيه) موزعًا وفقًا لمصادر الدخل الرئيسة عام 2022/2021

البيان	حضر		ريف		إجمالي الجمهورية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدخل من العمل						
الأجوروالمرتبات	43201.5	%46.7	29743	%40.9	35682.4	%43.8
المشروعات الزراعية	1387.63	%1.5	8290.2	%11.4	5295.3	%6.5
المشروعات غير الزراعية	14153.8	%15.2	10835.5	%14.9	12301.5	%15.1
إجمالي الدخل من العمل	**58742.93**	**%63.40**	**48868.7**	**%67.20**	**53279.2**	**%65.4**
الدخل من الممتلكات						
ممتلكات مالية	2960.27	%3.2	799.9	%1.1	1710.8	%2.1
ممتلكات غير مالية	925.09	%1	727.2	%1	814.67	%1
إجمالي الدخل من الممتلكات	**3885.36**	**%4.20**	**1527.1**	**%2.10**	**2525.47**	**%3.10**
القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن						
إجمالي القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	**9250.85**	**%10**	**6108.58**	**%8.4**	**7494.93**	**%9.2**
التحويلات الجارية						
التحويلات النقدية	17114.1	%18.5	12508	%17.2	14501.1	%17.8
التحويلات السلعية	3515.32	%3.8	3708.78	%5.1	3666.0	%4.45
إجمالي التحويلات الجارية	**20629.42**	**%22.30**	**16216.78**	**%22.30**	**18167.1**	**%22.20**
إجمالي الدخل الصافي	**92508.5**	**%100**	**72721.2**	**%100**	**81466.7**	**%100**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام (الدخل والإنفاق والاستهلاك)، 2025

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

- بلغ متوسط الدخل السنوي الصافي للأسرة 81466.2 جنيه على مستوى الجمهورية عام 2022/2021، ويمثل متوسط الدخل في الحضر 1.27 مرة متوسط الدخل في الريف، مما يشير إلى استمرار فجوة الدخل بين الحضر والريف.

- تظهر البيانات حجم التفاوت في الدخول للأسـرة المصـرية، وذلك وفقًا لمصـادر الدخل الرئيسـة، حيث يمثل الدخل المتولد من العمل نحو 65.4% من إجمالي الأسـرة المصـرية، (43.8% منها يمثل الأجور والمرتبات، ونحو 6.5% من النشـاط الزراعي، و 15.1% من الأنشـطة غير الزراعية)، ويمثل الدخل من الممتلكات نحو 3.1% (2.1% منها من ممتلكات مالية، ونحو 1% منها ممتلكات غير مالية)، ويمثل الدخل المتولد عن القيمة الإيجارية التقديرية للمسـكن نحو 9.2%، ويمثل الدخل المولد من التحويلات نحو 22.2% من متوسـط دخل الأسـرة المصـرية (معاشـات ودعم سلعي).
- تعطى النسـب المرتفعة للدخل المتولد من العمل والتحويلات الجارية في كافة المحافظات؛ انطباعًا سـلبيًا على ارتفاع نسب الفقر في غالبية المحافظات، حيث يمثلون معًا نحو 87.7% من متوسط دخل الأسرة المصرية، وفي المقابل تمثل الدخول المولدة من الممتلكات أو القيمة الإيجارية للمسكن نسبة لا تتعدى 12.3% معًا، مما يشير إلى تركز الثروة لدى فئة محدودة من الأسر المصرية.

3-5-2 التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات

يوضح الجدول بالملحق رقم (3-3) والشكل رقم (3-5)، التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات حسب المصادر المختلفة، حيث أمكن رصد بعض الحقائق حول هذا التفاوت، والذي يأصل لفكرة عدم المساواة (خاصة عدم المساواة في الدخل)، على النحو الآتي:

- بلغ متوسط الدخل السنوي للأسرة 69059.6 جنيه عام 2020/2019، حيث تراوحت مستويات الدخول في المحافظات ما بين 107467.9 جنيه في محافظة بورسعيد و52253 جنيه في محافظة أسيوط، أي أن متوسط الدخل السنوي في محافظة أسيوط أقل قليلًا من نصف الدخل السنوي للأسرة في محافظة بورسعيد مما يشير إلى التفاوتات الكبيرة في مستوى المعيشة بين المحافظات.
- وبقسمة الدخل السنوي للأسرة في المحافظات على متوسط الجمهورية، تظهر الأرقام القياسية أن 10 محافظات تزيد أو تتساوى مع متوسط الدخل السنوي للجمهورية، وهي على الترتيب محافظات بورسعيد، والقاهرة، والإسكندرية، والسويس، والجيزة، والفيوم، والغربية، والشرقية، والدقهلية، وقنا بنسب تتراوح ما بين 155.6% إلى 101.3%.
- بينما توجد 7 محافظات أقل من مستوى الجمهورية بنسب تتراوح ما بين 97.5% إلى 85.6%، وهي على الترتيب محافظات بني سويف، والإسماعيلية، وكفر الشيخ، والقليوبية، ودمياط، والمنيا، وأسوان، وكانت 5 محافظات أقل من 85% وهي على الترتيب سوهاج والمنوفية والبحيرة والأقصر وأسيوط. (وذلك بدون محافظات الحدود)
- وفي عام 2022/2021 بلغ متوسط دخل الأسرة على مستوى الجمهورية 81466.6 جنيه، ووفقًا للبيانات المتاحة من عينة مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، تراوحت ما بين 114503.6 جنيه في محافظة بورسعيد و66390.9 جنيه في محافظة الأقصر، أي أن دخل الأسرة في الأقصر يمثل 58% من دخل الأسرة في بورسعيد.
- وقد تجاوزت 4 محافظات فقط قيمة متوسط الدخل على مستوى الجمهورية، وهيالمحافظات الحضرية بنسب تتراوح ما بين 140.5% و108.9%، وهيعلى الترتيب بورسعيد والقاهرة والإسكندرية والسويس، وفي مقابل ذلك، قلت 14 محافظة عن متوسط الدخل في الجمهورية بنسب تتراوح ما بين 99% و85% وهي على الترتيب: الجيزة، الإسماعيلية، أسوان، كفر الشيخ، الشرقية، الفيوم، قنا، سوهاج، دمياط، المنوفية، بني سويف، المنيا، الغربية، والدقهلية. بينما قلت 4 محافظات عن 85% وهي محافظات البحيرة والقليوبية وأسيوط والأقصر (وذلك بدون محافظات الحدود).

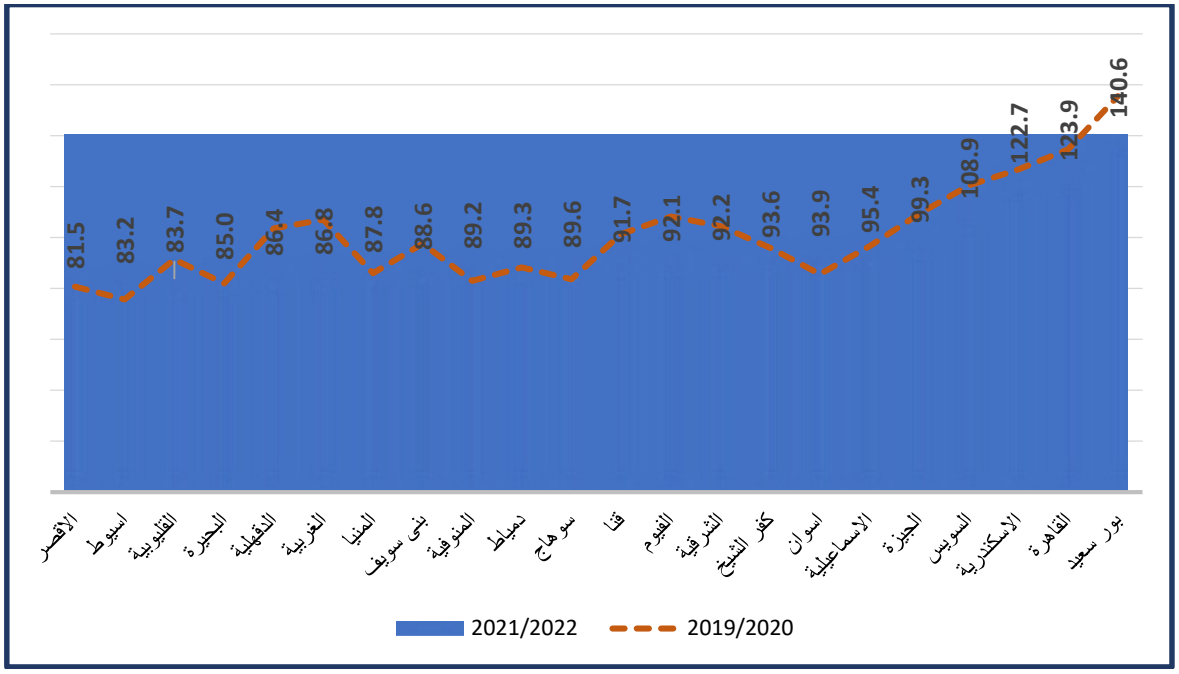

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على جدول رقم (3-3) بالملحق.

شكل (3-5)

الدخل السنوي للأسرة على مستوى المحافظات مقارنة بمتوسط الجمهورية ما بين عامي 202/2019 و2022/2021

- وتعكس التباينات في مستويات الدخول ارتفاع معدلات الفقر في غالبية المحافظات، ويتضح ذلك من تحليل مصادر الدخل الرئيسة على مستوى المحافظات التي ازدادت فيها الأجور، وفي المقابل تزداد خلالها التحويلات النقدية التي تتضمن المعاشات ونظم الدعم والحماية الاجتماعية مثل محافظات الصعيد وبعض من محافظات الوجه البحري، وفي المقابل تحافظ نسب دخل الأسرة خلال الفترة محل الدراسة على مستوياتها، نتيجة لتنوع مصادر الدخل في محافظات الإسكندرية، بورسعيد، القاهرة، والسويس.
- وهو ما يرتبط أيضًا بالصدمات التي تعرضت لها البلاد في أعقاب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ إصلاحات جوهرية في الاقتصاد المصري، أعقبها تباطؤ للنمو، على نحو يصب بشكل كبير للغاية في صالح فئات محدودة، مما قد يؤدي إلى إثارة مخاوف بشأن هشاشة السياسة الاجتماعية.

3-5-3 التفاوت المكاني لمتوسط الدخل السنوي للأسرة من مصادر الدخل على مستوى المحافظات

أولًا- تفاوت الدخل السنوي للأسرة من العمل بأجر:

سبقت الإشارة إلى أن الدخل المتولد من العمل يمثل 65.4% من إجمالي دخل الأسر المصرية عام 2022/2021، وتشير البيانات إلى وجود تفاوت في مساهمة الدخل السنوي للأسرة المتولد من العمل على مستوى المحافظات ما بين 55.5% في محافظة بورسعيد إلى 72.7% في محافظة الإسماعيلية، وذلك على النحو المبين بالجدول بالملحق (3-4)، وكما يوضح الشكل (3-6).

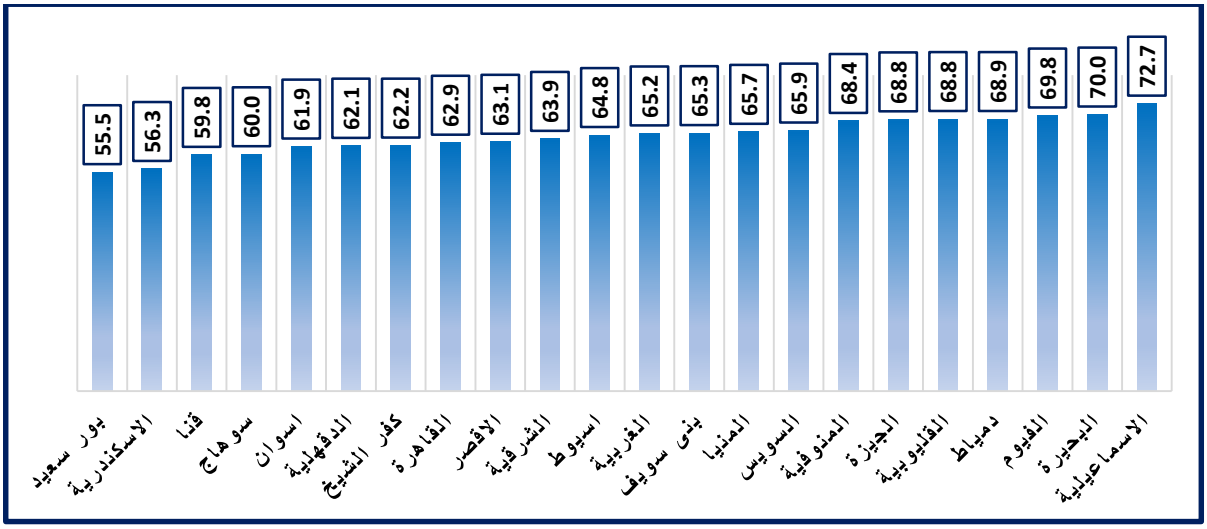

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على الجدول بالملحق رقم (3-4).

شكل (3-6)

مساهمة الدخل المتولد من العمل في دخل الأسرة على مستوى المحافظات عام 2022

ثانيًا- تفاوتات الدخل السنوي للأسرة من الممتلكات على مستوى المحافظات:

يشمل متوسط الدخل السنوي للأسرة من الملكية على الإيرادات المستمدة من ملكية الأصول (عائدات استخدام الأصول) المقدمة للغير لاستخدمها، وهي عائدات، نقدية في العادة، من الأصول المالية (الفوائد والأرباح) ومن الأصول غير المالية (الإيجارات) ومن الإتاوات (عائد خدمات تسجيل البراءات أو حقوق المؤلف).

وبالإشارة إلى أن الدخل السنوي للأسرة المتولد من الممتلكات، فإنه يمثل نحو 3.1% (2.1% من ممتلكات مالية، ونحو 1.0% منها ممتلكات غير مالية)، من إجمالي دخل الأسر المصرية. وتشير البيانات إلى تفاوت مساهمة الدخل من الممتلكات على مستوى المحافظات حيث يتراوح ما بين 0.6% في محافظة الإسماعيلية إلى 8.5% في محافظة قنا، وذلك على النحو المبين بالشكل (3-7).

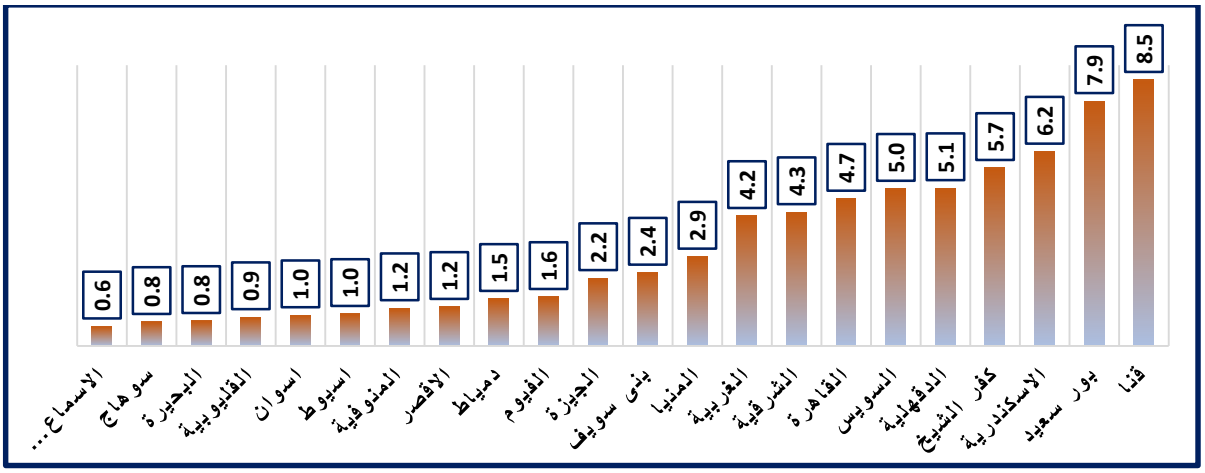

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على الجدول بالملحق رقم (3-4).

شكل (3-7)

مساهمة الدخل المتولد من الممتلكات في دخل الأسرة على مستوى المحافظات عام 2022

ثالثًا- تفاوتات الدخل السنوي للأسرة من القيمة الإيجارية للمسكن على مستوى المحافظات:

يعد الدخل السنوي من القيمة الإيجارية للممتلكات، بمثابة المدفوعات المتلقاة على السواء عن استخدام أصول غير منتجة (مثل الموارد الطبيعية) من قبيل الأرض، وعن أصول منتجة، من قبيل المنازل. وينبغي تسجيل الإيجارات صافية من المصروفات، بالإضافة إلى خدمات السكن التي يقدمها المالك لشاغل المسكن، ومنها الخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر والخدمات من السلع المعمرة الاستهلاكية للأسرة المعيشية.

وبالإشارة إلى أن الدخل السنوي للأسرة المتولد من القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن يمثل نحو 9.2% من إجمالي دخل الأسر المصرية، حيث يشير الشكل (3-8) إلى أنها تتراوح ما بين 6.6% في محافظة الشرقية إلى 15.3% في محافظة بورسعيد.

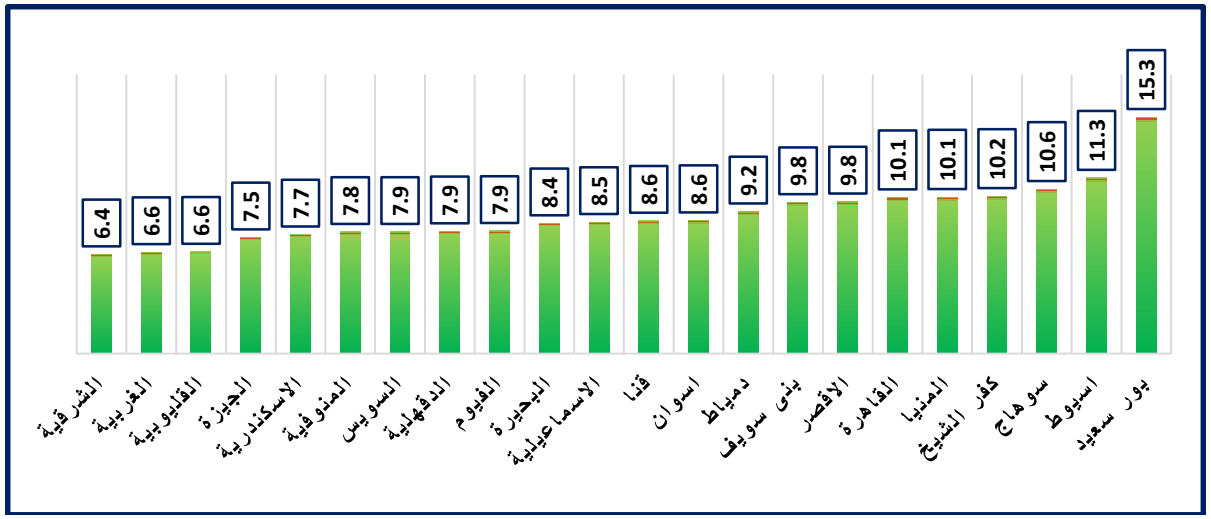

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على الجدول بالملحق رقم (3-4).

شكل (3-8)

مساهمة القيمة الإيجارية للمسكن في دخل الأسرة على مستوى المحافظات عام 2022

رابعًا- تفاوتات الدخل السنوي للأسرة من التحويلات الجارية على مستوى المحافظات:

التحويلات هي إيرادات لا يعطي متلقيها مقابلها أي شيء للمانح كعائد مباشر للإيرادات، ويمكن أن تكون نقدًا (بالمعنى النقدي) أو سلعًا أو خدمات، على النحو الآتي:

- معاشات الضمان الاجتماعي وإعانات التأمين والعلاوات الناشئة عنها، بما فيها معاشات القوات المسلحة، وإعانات البطالة (في الدول التي تطبقها)، وإعانات المرض؛ وكذلك معاشات التقاعد وإعانات التأمين الأخرى لأصحاب العمل غير المشمولة بتشريعات الضمان الاجتماعي.
- إعانات المساعدة الاجتماعية من الحكومات (المساعدات العامة أو الخاضعة لشرط إثبات الحاجة) التي تقدم الإعانات ذاتها التي تقدمها نظم الضمان الاجتماعي ولكنها لا تقدم بموجب هذه النظم.
- التحويلات الجارية من المؤسسات غير الهادفة للربح (مثل الجمعيات الخيرية ونقابات العمال والهيئات الدينية) في شكل هبات منتظمة ودعم مالي منتظم، من قبيل المنح الدراسية وتعويضات الإضرابات النقابية والإعانات النقابية في حالة ومدفوعات الإغاثة، والتحويلات الجارية من أسرة معيشية لأخرى في شكل مدفوعات للدعم الأسري (من قبيل النفقة الزوجية والدعم الخاص بالأطفال والوالدين) والإيرادات المنتظمة من الميراث والصناديق الائتمانية والهبات المنتظمة

أو الدعم المالي المنتظم. **وعلى الرغم من أن الدخل يشمل التحويلات الجارية المتلقاة، وذلك على النحو المبين أعلاه، إلا أنه ينبغي أن تستبعد هذه التحويلات من التعريف العملي للدخل؛ ما لم يكن هناك أساليب تتسم بالدقة لتقييمها، وتلقى قبولًا واسع النطاق.**

وبالإشارة إلى أن الدخل السنوي للأسرة المتولد من التحويلات الجارية المتلقاة يمثل نحو 22.3% من متوسط دخل الأسرة المصرية (تحويلات نقدية/ معاشات 17.8% ودعم سلعي 4.5%) من إجمالي دخل الأسر المصرية، إلا أن الشكل (3-9) يشير إلى وجود تفاوت بين المحافظات في متوسط دخل الأسرة المتولد من التحويلات الجارية، والذي يتراوح ما بين 18,1% في محافظة الإسماعيلية إلى 29.8% في محافظة الإسكندرية.

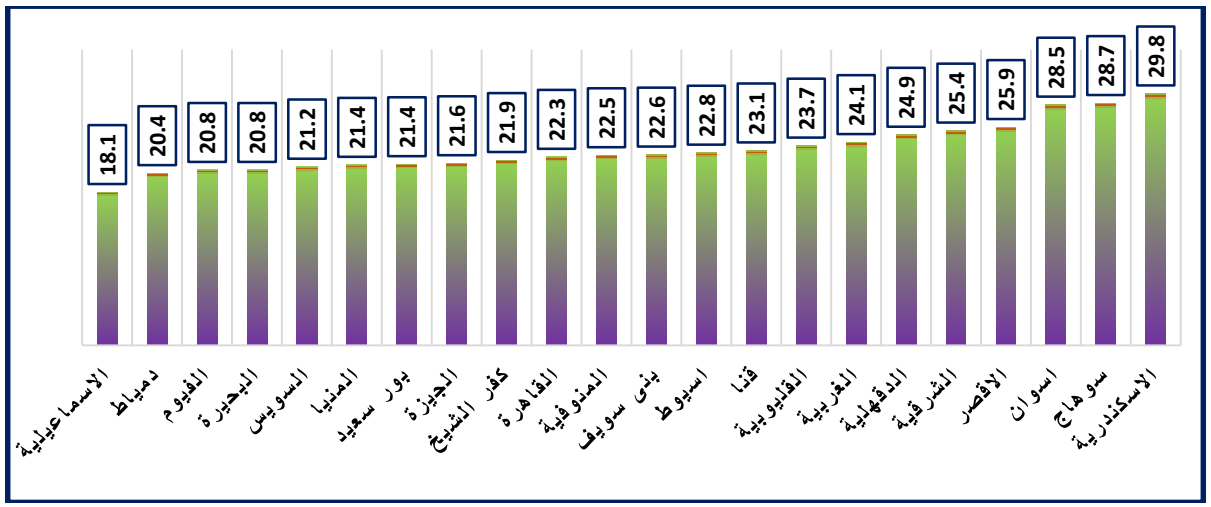

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على الجدول بالملحق رقم (3-4).

شكل (3-9)

مساهمة التحويلات الجارية في دخل الأسرة على مستوى المحافظات عام 2022

3-5-4 أهم الجوانب التي يجب مراعاتها للحصول على تقييم ذي مغزى لمستوى المعيشة (الدخل)

في ضوء العرض السابق للتفاوت في مستوى دخل الأسرة المصرية، حسب مصادره المختلفة، يتبين أن هناك بعض الجوانب التي يجب مراعاتها عند إعداد البيانات الخاصة بمسوح مستوى المعيشة (الدخل)، مما يسهم في إعادة رسم السياسة الاجتماعية، وبما يراعي احتياجات السكان، على أن تتضمن الآتي:

- يجب أن تتضمن أي دراسة لمستوى المعيشة جميع أنواع المكونات النقدية وغير النقدية، والتي تقدم ابتكارات مهمة في تطوير قياس عدم المساواة في الموارد الأسرية والفقر لأنه غالبًا ما يتم أخذ الأسر على أنها مقياس للوحدة بدلًا من الأفراد الذين هم أكثر اجتماعية.
- يجب مراعاة دمج بيانات الدخل، الاستهلاك، العمل، استخدام الوقت، الترفيه، والعديد من عوامل الدخل وغير الدخل الأخرى ضمن أداة مسح واحدة، عند إعداد دراسات مستوى المعيشة، مما يسهم في تطوير السياسة الاجتماعية.
- من الأنسب معرفة نسبة الأفراد من مختلف الأعمار وفقًا للنوع والمهن وغيرها من الخصائص الفقيرة (من حيث المال والوقت والعمل والدخل والاستهلاك والصحة والتعليم والسلامة والعديد من العوامل المادية وغير المادية الأخرى) بدلًا من معرفة نسبة الأسر من مختلف مستويات الدخل. فقد تحتوي بعض الأسر الفقيرة على أفراد غير فقراء، بينما قد تحتوي بعض الأسر غير الفقيرة على أفراد فقراء للغاية.

- يجب البحث في أنماط الأفراد من الأسر المعيشية ذات الموارد المتعددة، وإدماجها في النماذج التنبؤية؛ لأنه سيضع أسسًا جديدة في السياسات الاجتماعية.
- يؤدي العمل على إدماج البيانات الخاصة باستخدام الوقت والعمل والدخل والاستهلاك والعديد من المكونات المادية وغير المادية الأخرى، إلى وضع افتراضات منطقية ومرضية حول توزيع الموارد داخل الأسرة.

وبصفة عامة يعكس تزايد الفجوة المكانية في المصادر المختلفة لدخل الأسرة أحد أهم مصادر أوجه عدم المساواة، ويمثل تحديًا رئيسًا يواجه العديد من الدول المتقدمة والنامية، ومن بينها مصر، وبالتالي، فإن دراسة مستويات الدخول يجب أن تتضمن تطوير مقاييس جديدة، تغطي جميع الأبعاد المادية وغير المادية لمستوى الدخل، مما يوفر مدخلات حيوية للمعلومات الخاصة بالسياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل، ويسهم في تصميم سياسات سوق العمل لمعالجة البطالة، ومواصلة تطوير سياسات الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض، والقرارات الضريبية التي تؤثر على توزيع الدخل بين الأسر، مما يمكن الحكومات من صياغة سياسات أكثر فاعلية لإزالة الفوارق بين الأفراد والأسر فيما يتعلق بمستوى المعيشة.

6-3 التفاوتات في توزيع الإنفاق على مستوى المحافظات

يتضح من دراسة الجدول بالملحق رقم (3-5) أن متوسط إنفاق الأسرة المصرية قد بلغ 74.134 ألف جنيه سنويًا خلال عام 2022/2021؛ وذلك خلال الفترة التي شهدت معدلات تاريخية ومتصاعدة في زيادة الأسعار، ووصل فيها معدل التضخم إلى 25.8% بحلول شهر يناير 2023 وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.

وبدراسة قيم الإنفاق والاستهلاك على مستوى المحافظات خلال الفترة (2021-2022) وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (3-4)، والشكل رقم (3-10) يتبين وجود تفاوت في قيم الإنفاق بين حضر وريف الجمهورية، حيث بلغ متوسط إنفاق الأسر في الحضر 82,338 جنيه مقابل 67.636 جنيه في الريف، وعلى مستوى بنود الإنفاق، يمثل بند الإنفاق على الطعام والشراب (35.9%)، والمسكن ومستلزماته (22.4%)، الخدمات والرعاية الصحية (10.2%)، الانتقالات والنقل (5.9%).

جدول (3-4)

متوسط الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه) طبقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسة حضر/ريف عام 2021/ 2022

مجموعات الإنفاق الرئيسة	حضر		ريف		جملة	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الطعام والشراب	27756	%33.7	25663.2	%37.9	26588	%35.9
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	2908.2	%3.5	2473.1	%3.7	2665.4	%3.6
الملابس والأحذية	3450.6	%4.2	3089.8	%4.6	3249.3	%4.4
المسكن ومستلزماته	18798	%22.8	14909.3	%22	16628	%22.4
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	2600.2	%3.2	2122.5	%3.1	2333.7	%3.1
الخدمات والرعاية الصحية	7833.6	%9.5	7308.6	%10.8	7540.6	%10.2
الانتقالات والنقل	5980.7	%7.3	3159.8	%4.7	4406.5	%5.9
الاتصالات	2460.9	%3	1531.6	%2.3	1942.3	%2.6
الثقافة والترفيه	1015.4	%1.2	754.4	%1.1	869.8	%1.2
التعليم	4426.8	%5.4	2416.8	%3.6	3305.2	%4.5
المطاعم والفنادق	3098.3	%3.8	2022.7	%3	2498.1	%3.4

مجموعات الإنفاق الرئيسة	حضر		ريف		جملة	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
السلع والخدمات المتنوعة	3892.8	%4.7	3107.1	%4.6	3454.3	%4.7
إجمالي الاستهلاك الفعلي *	84211.4	%102.3	68558.9	%101.4	75481	%101.8
إجمالي التحويلات العينية (المتلقاه)	2115	%2.6	2087.7	%3.1	2099.8	%2.8
تحويلات بطاقة التموين	1545.2	%1.9	1869.1	%2.8	1736	%2.3
تحويلات فرق الخبز	46.9	%0.1	9.8	%0.01	26.2	%0.04
تحويلات علاج على نفقة الدولة	426.7	%0.5	289.8	%0.4	350.3	%0.5
المدفوعات التحويلية (إنفاق غير استهلاكي)	2250.1	%2.7	3333.9	%4.9	2854.9	%3.9
إجمالي الإنفاق العائلي	82337.6	%100	67636.2	%100	74133.7	%100

* إجمالي الاستهلاك الفعلي يتضمن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي التحويلات العينية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام (الدخل والإنفاق والاستهلاك)، 2025

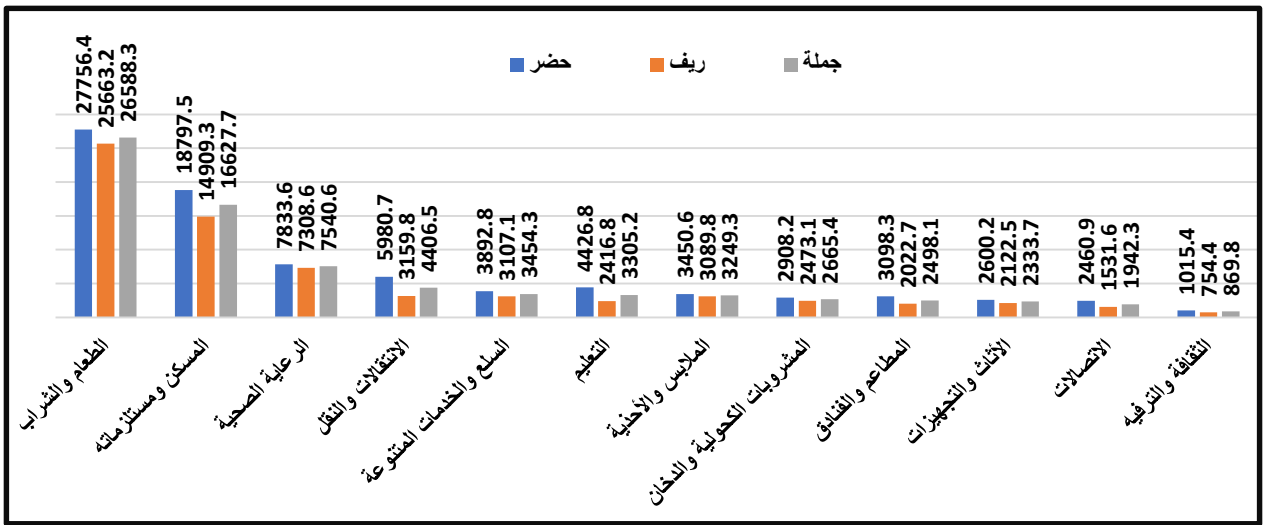

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على الجدول السابق

شكل (3-10)

قيم مجموعات الإنفاق على مستوى ريف/حضر الجمهورية عام 2021/ 2022

3-6-1 فئات الإنفاق السنوي للفرد طبقًا لحضر وريف الجمهورية

وفقًا للجدول (3-5) فإن أكثر من 81% من سكان الجمهورية ينتمون إلى الفئات المتوسطة (من 9000 إلى 20000 جنيه سنويًا)، ونحو 8.9% فقط من الأفراد ضمن فئات الإنفاق المنخفض (أقل من 7000 جنيه سنويًا)، أما الفئات الأعلى إنفاقًا (أكثر من 20000 جنيه سنويًا) تمثل نحو 9.7% فقط من إجمالي السكان، ويعكس ذلك اتساع الطبقة المتوسطة في المجتمع المصري مع وجود تفاوت واضح بين الريف والحضر، على النحو الآتي:

- نحو 77.8% من سكان الحضر ينفقون سنويًا ما بين 9000 و20000 جنيه مقابل ما نسبته 84% من سكان الريف يقعون في ذات الفئات، ما يشير إلى تمركز أغلب سكان مصر من الحضر والريف في الفئات المتوسطة.

- مع وجود نسبة أعلى من الأفراد ذوي الإنفاق المرتفع في الحضر مقارنة بالريف، حيث تصل نسبة السكان الذين ينفقون أكثر من 20 ألف إلى 15.8% في الحضر مقابل 5.4% في الريف، بينما توجد نسبة أعلى من ذوي الدخل المنخفض في الريف حيث إن 10.7% ينفقون أقل من 9 آلاف مقارنة بما قدره 6.3% في الحضر.

جدول (3-5)

التوزيع النسبي للأفراد طبقًا لفئات الإنفاق السنوي للفرد في حضر وريف الجمهورية عام 2022/2021

فئات الإنفاق السنوي للفرد (بالجنيه)	حضر	ريف	جملة
أقل من 5000	%0.306	%0.301	%0.303
- 5000	%1.5	%2.6	%2.2
- 7000	%4.5	%7.8	%6.4
- 9000	%8.3	%13	%11
- 11000	%10.4	%16.2	%13.7
- 13000	%17.2	%21.7	%19.8
- 16000	%19.6	%17.8	%18.5
- 20000	%22.3	%15.3	%18.2
- 30000	%8.3	%3.5	%5.5
40000 +	%7.5	%1.9	%4.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام (الدخل والإنفاق والاستهلاك)، 2025

3-6-2 التباين في أهم بنود الإنفاق على مستوى المحافظات

يوضح الجدول بالملحق رقم (3-5)، والشكل (3-11) التوزيع النسبي لأهم بنود الإنفاق على مستوى المحافظات عام (2021-2022)، ومنه يتضح الآتي:

- تمثل بنود الطعام والشراب، المسكن ومستلزماته، الخدمات والرعاية الصحية، الانتقالات والنقل أهم بنود الإنفاق على مستوى المحافظات، حيث تتراوح نسب الإنفاق لهذه البنود مجمعة بين 58% في محافظة الإسكندرية و74% في محافظة الأقصر من إجمالي الإنفاق العائلي.
- جاءت محافظات الأقصر، وسوهاج، وقنا، والبحيرة، والشرقية في مقدمة المحافظات الأكثر إنفاقًا على الطعام والشراب بنسب تتراوح بين 35-39.3% من إجمالي الإنفاق العائلي.
- جاءت محافظات بورسعيد، والقاهرة، وأسيوط، والأقصر، وسوهاج، وقنا، والإسماعيلية، والجيزة، والمنيا في مقدمة المحافظات الأكثر إنفاقا على المسكن ومستلزماته بنسب تتراوح بين 20-27.5% من إجمالي الإنفاق العائلي.
- وتنفق 10 محافظة نسب تتراوح بين 10- 14% على الرعاية الصحية من إجمالي الإنفاق العائلي، وتضم محافظات: كفر الشيخ، ودمياط، والبحيرة، والغربية، والقليوبية، والدقهلية، وأسوان، وبني سويف، والشرقية، والمنيا.
- بينما تنفق 9 محافظات نسب تتراوح ما بين 7 – 10.3% على النقل والانتقالات من إجمالي الإنفاق العائلي، وهي الإسماعيلية، والسويس، والإسكندرية، والفيوم، والقاهرة، وبورسعيد، والغربية، والشرقية، والجيزة.

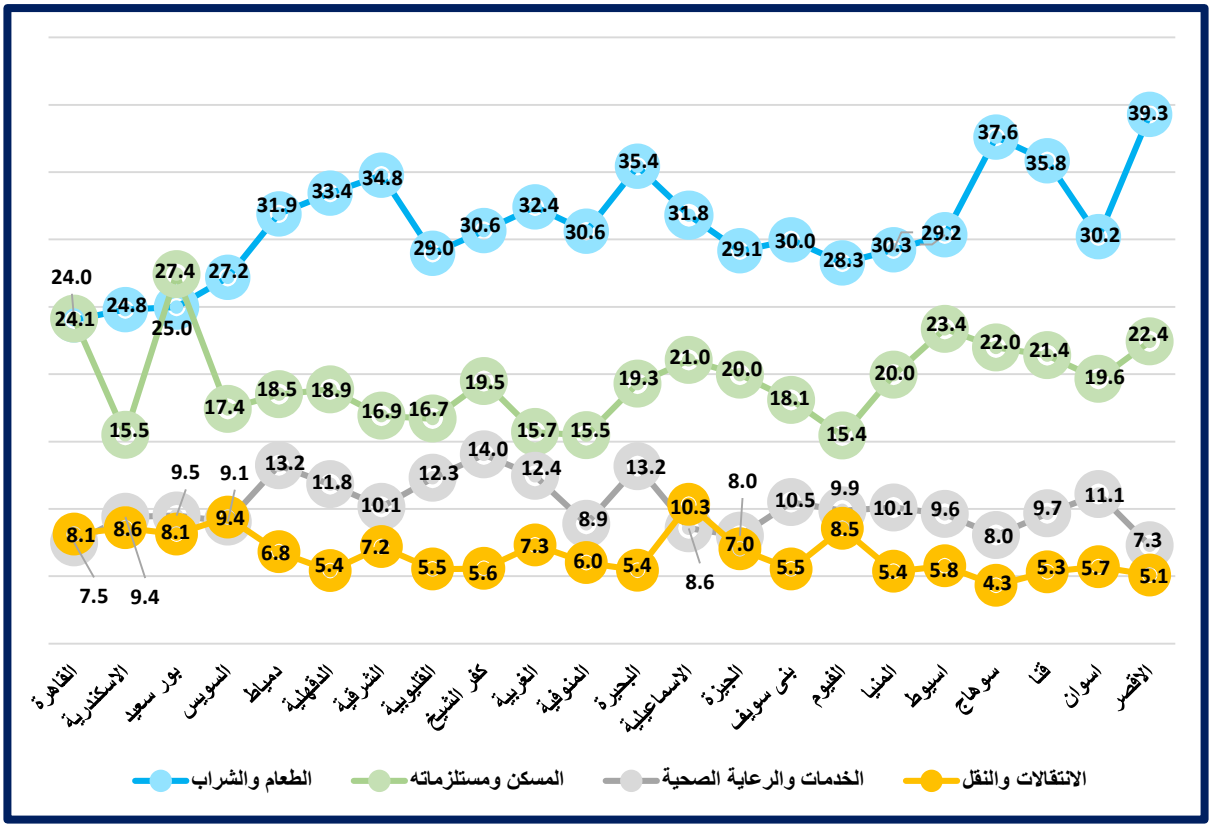

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على جدول بالملحق (3-5).

شكل (3-11)

التوزيع النسبي لأهم بنود الإنفاق على مستوى المحافظات عام (2021-2022)

3-6-3 التفاوت في أسعار مجموعات السلع الرئيسة

بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية (256.5) عن شهر يوليه 2025، باعتبار أن سنة الأساس (2019/2018 = 100)، ولم يكن هناك فروق كبيرة بين الريف والحضر حيث بلغ الرقم العام على مستوى الحضر 252.9 مقابل 260.2 على مستوى الريف، وهو ما يشير إلى التدهور بشكل عام في مستويات المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار والذي شمل ريف وحضر الجمهورية، وترجع هذه الارتفاعات كما يوضح الجدول رقم (3-6)، إلى الآتي:

- ارتفاع أسعار مجموعات السلع الرئيسة، وخاصة الطعام والشراب الذي يمثل أكثر من ثُلث ميزانية الأسرة المصرية، حيث بلغ الرقم القياسي للطعام والشراب على مستوى الجمهورية 290.2 (291.6 في الحضر و288.9 في الريف).
- وكانت أعلى أقسام الإنفاق زيادةً على مستوى إجمالي الجمهورية، الثقافة والترفيه 360.3 نقطة، والمشروعات الكحولية والدخان 339.7 نقطة، المطاعم والفنادق 313.8 نقطة.
- وشهد أيضًا النقل والمواصلات زيادة كبيرة ليبلغ 261.5 نقطة، وكذلك الرعاية الصحية 260.3 نقطة، والتعليم 261.2 نقطة، أما المسكن ومستلزماته فكانت زيادته أقل إذ بلغت 177 نقطة.

جدول (3-6)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات الرئيسة على مستوى حضر/ ريف الجمهورية في يوليو 2025 (2019/2018 = 100)

الأقسام	حضر	ريف	إجمالي
الرقم العام	252.9	260.2	256.5
الطعام والشراب	291.6	288.9	290.2
المشروبات الكحولية والدخان	351.8	328.6	339.7
الملابس والأحذية	210.2	210.2	210.2
المسكن والمياه والكهرباء والغاز	161.5	195.5	177
الأثاث والتجهيزات	243.8	232.5	238
الرعاية الصحية	256.1	264.1	260.3
النقل والانتقالات	274.7	245.1	261.5
الاتصالات	136.5	127.7	133
الثقافة والترفيه	357.1	364.1	360.3
التعليم	249.3	281.3	261.2
المطاعم والفنادق	323.9	299.5	313.8
السلع والخدمات المتنوعة	224.5	231	227.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين - يوليو 2025

ووفقًا للجزء السابق فإن بنود الإنفاق على الطعام والشراب، والمسكن ومستلزماته، والرعاية الصحية، والنقل والمواصلات تمثل مجتمعة نحو 75% من إنفاق الأسر المصرية، لذا سيتم إلقاء الضوء عليها في الجزء التالي.

3-6-4 التفاوت في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لمجموعات السلع الرئيسة

أولًا- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين على مستوى المحافظات:

يتفاوت الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بين محافظات الجمهورية، وذلك خلال شهر يوليو 2025 على النحو المبين بالجدول (3-7)، ومنه يتضح ارتفاع الرقم العام لأسعار السلع الرئيسة والخدمات ليصل أقصاه في ريف محافظة المنوفية 295.4 نقطة (سنة الأساس 2019/2018 = 100)، وأدناه في ريف محافظة سوهاج 235 نقطة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع غالبية الخدمات والسلع الرئيسة، خاصة السلع الغذائية، والتعليم والصحة، والأنشطة الثقافية والمطاعم على مستوى ريف وحضر المحافظات.

جدول (3-7)

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين على مستوى المحافظات – يوليو 2025

المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام
القاهرة		243	الغربية	حضر	265.4	المنيا	حضر	264.7
الإسكندرية		260		ريف	254		ريف	246
بورسعيد		235.2	المنوفية	حضر	264.0	أسيوط	حضر	237.1
السويس		248.4		ريف	295.4		ريف	246
دمياط	حضر	260.7	البحيرة	حضر	252.3	سوهاج	حضر	248.4
	ريف	269.1		ريف	246.9		ريف	235
الدقهلية	حضر	264.1	الإسماعيلية	حضر	247.7	قنا	حضر	264.7
	ريف	257.7		ريف	242.1		ريف	259
الشرقية	حضر	269.8	الجيزة	حضر	246.6	أسوان	حضر	274.6
	ريف	268.5		ريف	263		ريف	265
القليوبية	حضر	258	بني سويف	حضر	243.5	البحر الأحمر-حضر		255
	ريف	275.3		ريف	254	الوادي الجديد - حضر		265
كفر الشيخ	حضر	237.3	الفيوم	حضر	269.8	مطروح -حضر		260.3
	ريف	260.6		ريف	261	شمال سيناء -حضر		261.8
			الأقصر – ريف		270.7	جنوب سيناء -حضر		271.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين - يوليو 2025

ثانيًا- الرقم القياسي لمجموعة الطعام والمشروبات على مستوى المحافظات:

يتفاوت الرقم القياسي العام لأسعار الطعام والمشروبات بين محافظات الجمهورية، وذلك عن شهر يوليو 2025 على النحو المبين بالجدول (3-8)، ومنه يتضح أن الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب وصل أقصاه في محافظة جنوب سيناء 307.4 نقطة (سنة الأساس 2019/2018 = 100) وأدناه في ريف سوهاج 263 نقطة، ويرجع ذلك لتضاعف أسعار معظم المنتجات الغذائية وخاصة الأساسية مثل الخبز البلدي الذي زاد بنسبة 383.7 والسكر الذي زاد بنسبة 386.7 مقارنة بسنة الأساس عام 2019/2018.

جدول (3-8)

الرقم القياسي لمجموعة الطعام والشراب على مستوى المحافظات – يوليو 2025

المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام
القاهرة		289	الغربية	حضر	291.9	المنيا	حضر	283.1
الإسكندرية		298.3		ريف	284.5		ريف	275.7
بورسعيد		296.7	المنوفية	حضر	295.5	أسيوط	حضر	289
السويس		283.2		ريف	296.6		ريف	277
دمياط	حضر	305	البحيرة	حضر	304.7	سوهاج	حضر	293.1
	ريف	299		ريف	295		ريف	263.1
الدقهلية	حضر	293	الإسماعيلية	حضر	280.9	قنا	حضر	303.8
	ريف	292		ريف	278		ريف	290.3
الشرقية	حضر	304	الجيزة	حضر	288.3	أسوان	حضر	295.1
	ريف	307.2		ريف	282.6		ريف	290.9
القليوبية	حضر	281.7	بني سويف	حضر	285	البحر الأحمر – حضر		280.9
	ريف	279		ريف	284	الوادي الجديد – حضر		285.6
كفر الشيخ	حضر	289	الفيوم	حضر	277	مطروح – حضر		276.4
	ريف	306.8		ريف	276	شمال سيناء – حضر		285.6
			الأقصر – ريف		305.7	جنوب سيناء – حضر		307.4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين - يوليو 2025

ثالثًا- الرقم القياسي لمجموعة المسكن ومستلزماته على مستوى المحافظات:

يتفاوت الرقم القياسي العام لأسعار المسكن ومستلزماته بين محافظات الجمهورية، وذلك عن شهر يوليو 2025 على النحو المبين بالجدول (3-9)، ومنه يتضح أن الرقم القياسي لأسعار المسكن ومستلزماته (المياه والكهرباء والغاز) شهد تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات، حيث وصل أقصاه في حضر محافظة المنيا 257 نقطة (سنة الأساس 2019/2018 = 100) وأدناه في محافظة بورسعيد 138.2 نقطة.

جدول (3-9)

الرقم القياسي لمجموعة المسكن ومستلزماته على مستوى المحافظات – يوليو 2025

المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام
القاهرة		145	الغربية	حضر	168.2	المنيا	حضر	257
الإسكندرية		171.5		ريف	194.4		ريف	234.5
بورسعيد		138.2	المنوفية	حضر	174.2	أسيوط	حضر	158.5
السويس		159.3		ريف	236.1		ريف	187
دمياط	حضر	140	البحيرة	حضر	153.6	سوهاج	حضر	157.2
	ريف	160		ريف	169.8		ريف	164.4
الدقهلية	حضر	177	الإسماعيلية	حضر	172.3	قنا	حضر	175.8
	ريف	180		ريف	184.9		ريف	189.8
الشرقية	حضر	187	الجيزة	حضر	158.8	أسوان	حضر	234.3
	ريف	188.1		ريف	203.1		ريف	203.7
القليوبية	حضر	171	بني سويف	حضر	159.2	البحر الأحمر – حضر		200,7
	ريف	196		ريف	250	الوادي الجديد – حضر		191.5
كفر الشيخ	حضر	151	الفيوم	حضر	181.3	مطروح – حضر		197.6
	ريف	185		ريف	185	شمال سيناء – حضر		166.8
			الأقصر – ريف		202.3	جنوب سيناء – حضر		186.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين - يوليو 2025

رابعًا- الرقم القياسي لمجموعة الرعاية الصحية على مستوى المحافظات:

يتفاوت الرقم القياسي العام لأسعار الرعاية والخدمات الصحية بين محافظات الجمهورية، وذلك عن شهر يوليو 2025 على النحو المبين بالجدول (3-10)، ومنه يتضح أن الرقم القياسي لأسعار الرعاية الصحية شهد تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات، حيث وصل أقصاه في حضر محافظة مطروح 405.3 نقطة (سنة الأساس 2019/2018 = 100) وأدناه في ريف محافظة سوهاج 199.6 نقطة.

جدول (3-10)

الرقم القياسي لمجموعة الرعاية الصحية على مستوى المحافظات – يوليو 2025

المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام
القاهرة		256	الغربية	حضر	246.1	المنيا	حضر	236.5
الإسكندرية		268.8		ريف	279.2		ريف	240.4
بورسعيد		235.1	المنوفية	حضر	265	أسيوط	حضر	249
السويس		228.3		ريف	300.9		ريف	230
دمياط	حضر	266	البحيرة	حضر	270.4	سوهاج	حضر	260.9
	ريف	285		ريف	255.1		ريف	199.6
الدقهلية	حضر	245	الإسماعيلية	حضر	252.4	قنا	حضر	251.8
	ريف	252		ريف	260.8		ريف	269

المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام
الشرقية	حضر	255	الجيزة	حضر	253.1	أسوان	حضر	259.4
	ريف	258.1		ريف	269.7		ريف	240.1
القليوبية	حضر	257	بني سويف	حضر	235	البحر الأحمر – حضر		262
	ريف	330		ريف	217	الوادي الجديد – حضر		281.1
كفر الشيخ	حضر	237	الفيوم	حضر	270	مطروح – حضر		405.3
	ريف	262		ريف	280	شمال سيناء – حضر		276.6
			الأقصر – ريف		283.9	جنوب سيناء – حضر		280

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين - يوليو 2025

خامسًا- التفاوت في مجموعة النقل والمواصلات على مستوى المحافظات:

يتفاوت الرقم القياسي العام لأسعار النقل والمواصلات بين محافظات الجمهورية، وذلك عن شهر يوليو 2025 على النحو المبين بالجدول (3-11)، ومنه يتضح أن الرقم القياسي لأسعار الرعاية الصحية شهد تفاوتًا كبيرًا بين المحافظات، حيث وصل أقصاه في ريف محافظة الجيزة 307.9 نقطة (سنة الأساس 2019/2018 = 100) وأدناه في حضر محافظة الشرقية 190 نقطة.

جدول (3-11)

الرقم القياسي لمجموعة النقل والمواصلات على مستوى المحافظات – يوليو 2025

المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام	المحافظة		الرقم العام
القاهرة		271	الغربية	حضر	503.3	المنيا	حضر	239.1
الإسكندرية		265.4		ريف	214.5		ريف	239.5
بورسعيد		208.2	المنوفية	حضر	287.2	أسيوط	حضر	285
السويس		297.2		ريف	306.7		ريف	236
دمياط	حضر	278	البحيرة	حضر	224.6	سوهاج	حضر	264.2
	ريف	284		ريف	196.1		ريف	300.6
الدقهلية	حضر	270	الإسماعيلية	حضر	279	قنا	حضر	293.7
	ريف	232		ريف	245.4		ريف	222.9
الشرقية	حضر	190	الجيزة	حضر	277	أسوان	حضر	286
	ريف	246.9		ريف	307.9		ريف	224.2
القليوبية	حضر	252	بني سويف	حضر	241	البحر الأحمر – حضر		286.7
	ريف	230		ريف	243	الوادي الجديد – حضر		282
كفر الشيخ	حضر	264	الفيوم	حضر	299	مطروح – حضر		224.4
	ريف	202		ريف	272	شمال سيناء – حضر		246.6
			الأقصر – ريف		307.6	جنوب سيناء – حضر		302.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين - يوليو 2025

7-3 عدالة توزيع الدخول بين التحديات والفرص المتاحة (النتائج والاستخلاصات)

يعكس متوسط الدخل السنوي للأسرة المعيشية جميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشية، أو أفراد الأسرة المعيشية، نقدًا أو عينًا أو خدمات، سنويًّا أو على فترات، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات غير المنتظمة والعارضة في العادة، وإيرادات دخل الأسرة المعيشية متاحة للاستهلاك الجاري، باستثناء الإيرادات الواردة من جميع التحويلات الجارية المتلقاة نقدًا أو كسلع.

وقد حاولنا في هذا الفصل معرفة التفاوت في مستوى المعيشة في محافظات مصر، من خلال تحليل وتفسير التباين في مستوى الدخل والإنفاق، وتحليل التغيرات في أسعار السلع الرئيسة، حيث تشير النتائج إلى وجود حالات عدم العدالة في توزيع الدخل السنوي الصافي على مستوى المحافظات خلال الفترة محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى تضافر مجموعة مختلفة من العوامل، من بينها النشأة والموقع الجغرافي والنوع الاجتماعي، والتي أسهمت معًا في تقليل فرص الارتقاء وتحسين الدخل من خلال العمل.

وقد أسهم الحراك الاقتصادي الاجتماعي للسكان بين المحافظات وداخلها؛ في إحداث التفاوت المكاني لمستوى المعيشة، فغالبية السكان الذين يولدون لوالدين من الفقراء يظلون فقراء أيضًا في جيلهم عندما يكبرون عمرًا، وأن نسبة محدودة منهم قد يصلون إلى الشرائح الأغنى دخلًا، وأن الارتقاء على سلم التطور التنمية بفضل ما يتاح لهم من فرص التعليم والتدريب والعمل، وغيرها من متطلبات الارتقاء والتحسين، للخروج من دائرة الفقر وسد فجوة مستوى المعيشة.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود بعض الظواهر المرتبطة بالتفاوت المكاني في مستوى المعيشة بالمحافظات المصرية، وترتبط غالبيتها بتوزيع الدخل والإنفاق، وتتمثل في الآتي:

- ارتفاع حدة عدم العدالة في توزيع الدخول داخل المحافظات المصرية على نحو غير مسبوق خلال الفترة محل الدراسة. ولا يقتصر التباين على الدخول المتحصلة أو الثروات المكتسبة، ولكنه يمتد إلى خلل في مدى عدالة الفرص في الحصول على غذاء مناسب وخدمات الصحة والتعليم والأراضي وغيرها من أصول وموارد لازمة للعيش الكريم.
- يغطي نظام الدعم الغذائي الذي تقدمه الحكومة (بطاقات التموين) يغطي 60.8% من الأسر على مستوى الجمهورية، ويمثل هذا الدعم نحو 15.5% من إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب في الشريحة الأقل استهلاكًا (العشير الأول)، و13.2% من استهلاك الأسر في الشريحة الثانية، ويقل إسهام هذا الدعم كثيرًا في الفئة الأعلى دخلًا ليصل إلى 6.1% من إجمالي استهلاك الطعام والشراب، وإن كانت هذه النسبة تظل مرتفعة بالنسبة للتصور القائل بأن كثيرين ممن يحصلون على الدعم غير مستحقين له.
- بالرغم من أن الدعم الغذائي قد يسهم في تحقيق الحماية للأسر من أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية، إلا أنه لم يكن كافيًا ليوقف أكبر زيادة في معدلات الفقر منذ ما يقرب من عشرين سنة، والمترتبة على زيادة أسعار كل السلع والخدمات تقريبًا، وعلى رأسها السلع الغذائية.

وبصفة عامة يجب تجنب الآثار السلبية للتفاوت المكاني في توزيع الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتي تنعكس على مستويات المعيشة، وتلقي بظلال قاتمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يتطلب وجود سياسات متكاملة للارتقاء بالعدالة في توزيع الدخول، والتي يجب ألا تقتصر على توزيع المنح والهبات، بل عليها أن تعمل من خلال المحاور التالية:

- التعامل مع جذور اللامساواة من خلال قوانين وسياسات تطبَّق لإزالة كافة العوائق أمام السكان للحصول على فرص متكافئة وعادلة، بصرف النظر عن النشأة أو الموقع الجغرافي أو النوع الاجتماعي.
- وجود سياسة متوازنة للتنمية الإقليمية، تشمل: تحديد الأولويات والتوجهات الواعدة ونماذج الاستدامة (أي إعطاء

مزيد من الصلاحيات والمسئوليات من خلال تطبيق اللامركزية كآلية)، تخلق الظروف لتحسين مؤشرات التنمية بجوانبها المختلفة، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة، والعمل على تطوير أجهزة إدارة إقليمية ومحلية ذات مستوى عال من الكفاءة مما يساهم في تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية.

- تحديد المزايا النسبية بكل محافظة، مما يسهم في إيجاد النشاط التنافسي للاقتصاد المحلي، وتقديم الحوافز لتطوير أنواع الأنشطة المتخصصة ذات الصلة، وتحويل كافة الأنشطة المحلية إلى أنماط متنوعة لصناعات مختلفة ومتخصصة، بما في ذلك الصناعات الأقل قدرة على المنافسة، والتي يجب تطويرها وفقًا لأهداف التنمية المحددة، وفي المقابل ينبغي اعتبار الصناعات غير المتطورة فرصًا لتنمية المنطقة.
- اتباع منهج توطين التنمية من خلال مشاركة المجتمع المحلي، مما يعمل على تطوير الأنشطة الداعمة للتنمية المحلية، والتي تعطي دفعات تنموية أمامية للاستدامة الذاتية، وتجنب تقسيم هذه الأنشطة ذات الأولوية على الأنشطة الموجهة نحو التصدير أو السوق المحلية.
- وجود تمويل يعتمد على نظام ضريبي كفء لتعبئة الموارد ويسهم في إعادة توزيع الدخول ويساند نظام الضمان الاجتماعي، وإلى نظام فعال للإنفاق العام يحسن استهداف المستحقين.
- تطوير قواعد البيانات والارتقاء بنظم تحليلها لضمان فاعلية السياسات وعدم إهدار الموارد والعمل على كفاءة تخصيصها وتحديد المستحقين الأَولى بالرعاية والمساندة.
- تطوير مسوح وبحوث ميزانية الأسرة التي تحتاج إلى تمويل لإجرائها بشكل دوري وتحليل بياناتها بالتكامل مع مصادر المعلومات الأخرى.

8-3 خاتمة

يكشف هذا الجزء من الدراسة عن بعض مظاهر الخلل المرتبطة بالتفاوت المكاني المرتبطة بالتفاوتات الاقتصادية المرتبطة بالدخل والإنفاق (مستوى المعيشة)، والتي تكشف عن عدم المساواة بين / داخل المحافظات المصرية، وقد تخلل الدراسة تقييم الحقائق حول عدم المساواة في الدخل من خلال تقييم جودة البيانات المصرية وإعادة تقدير جميع أرقام عدم المساواة.

وقد كشفت التحليلات الواردة بمتن الدراسة على أهمية تطوير مقاييس جديدة لقياس التفاوتات الاقتصادية المكانية، خاصة التي تعكس مستوى المعيشة، تغطي جميع الأبعاد، مما يسهم في تطوير السياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل، ومواصلة تطوير سياسات الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض، مما يمكن الحكومات من صياغة سياسات أكثر فاعلية لإزالة الفوارق بين الأفراد والأسر فيما يتعلق بمستوى المعيشة. ويجب أن يدعم ذلك تنفيذ سياسة إقليمية، تعتمد على إنشاء منتجات وتقنيات جديدة في المحافظات ووحداتها المحلية، بما يسهم في التخلص التدريجي من المنتجات والتقنيات القديمة، مما يؤثر بلا شك على تحسين الهيكل الاقتصادي للمحليات، ويزيد من مستوى قدرتها التنافسية.

كما يجب أن توفر السياسة الإقليمية، في المقام الأول، ظروفًا للحياة الطبيعية للناس في المحافظات، أي تلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع طبقات المجتمع، وفقًا للمعايير والمفاهيم المقبولة عمومًا لمستوى المعيشة اللائق والمقبول، وكذلك تقديم أقصى قدر من المساهمة في النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني والإقليم المحدد. هذا هو النموذج المنهجي المتكامل للتنمية الإقليمية المتوازنة - نموذج التنمية المتسقة والعادلة للمنطقة.

وأخيرًا...

ينبغي أن ننظر إلى اللامساواة في سياقها المكاني، مما يسهم في فهم طبيعة عدم المساواة بين الفقراء بين المحافظات وداخلها، وكيف يمكن أن يتعايش انخفاض عدم المساواة مع ارتفاع الفقر، من خلال فهم أفضل لطبيعة عدم المساواة، وقد يسهم ذلك في الإجابة على التساؤل؛ الذي سيظل حائرًا حتى الآن، وهو:

ما الذي يحدث في توزيع الدخل في مصر؟ هل كانت بيانات مسح الأسرة خاطئة؟ أم أن هناك عوامل أخرى تسببت في تصاعد مفهوم عدم المساواة؟ كيف يمكن تقاسم ثمار ونمو التنمية على الصعيد المكاني المتباين لمصر؟ وكيف تأثر فقراء مصر من فجوة مستوى المعيشة؟

الفصل الرابع
خريطة التفاوتات المكانية الاجتماعية في مصر

1-4 مقدمة

تتجلى الجوانب الاجتماعية للتفاوتات المكانية في صعوبة النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية ذات الجودة بما يؤدي إلى تراجع النتائج الصحية والتعليمية بما يؤثر بالسلب على جودة الحياة للأفراد من جهة، ويهدد التماسك الاجتماعي من جهة أخرى. تتعدد العوامل التي تسهم في ذلك حيث تشمل الأوضاع السوسيو-اقتصادية والتحولات الديمغرافية، والأهم التوزيع غير المتكافئ للموارد والخدمات الصحية والتعليمية. والأمر الأكثر خطورة من الحرمان من الفرص هو ما يترتب على هذه التفاوتات من نتائج صحية وتعليمية مثل انخفاض متوسط العمر المتوقع وزيادة معدلات الوفيات وانتشار أمراض الهزال وسوء التغذية بين الأطفال وغيرها من النواتج الصحية ذات الأثر السلبي على التنمية بشكل أساسي. ولا يختلف الأمر في حالة التعليم حيث يؤدي عدم إتاحة المرافق والخدمات التعليمية وتردي جودتها إلى انتشار الأمية وضعف مستوى التعليم بما يؤثر على جودة رأس المال البشري بشكل خاص، ومن ثم النفاذ لفرص عمل ذات جودة. وبقدر ما يعد التعليم والصحة من المكونات الأساسية لبناء رأس المال البشري، فإن الحماية الاجتماعية لا تقل أهمية حيث إنها الجدار الذي يحمي الأفراد من الفقر والهشاشة والصدمات على مدار دورة حياتهم.

لا يمكن الفصل بين التعليم والصحة والفقر، فهي أبعاد متداخلة ذات تأثيرات متبادلة، فالفقر ليس مجرد الفقر المادي، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الفقر متعدد الأبعاد والذي يشمل أبعاد الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الأبعاد ذات الصلة بجودة الحياة، كما أن اقتراب الفقر متعدد الأبعاد يوسع من أفق فهم الفقر من أنه مجرد فقر الأسرة إلى فقر المجتمع المحلي ككل عبر حرمانه من الفرص والموارد والخدمات الاجتماعية. وعلى نفس المنوال، يلعب التعليم والصحة أدوارًا مهمة في الحد من الفقر عبر بناء رأس المال البشري بما يسهم في كسر حلقة توارث الفقر عبر الأجيال. وهذا يستلزم فهم دقيق للفجوات التنموية المكانية في مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الترابط والتداخل بين هذه الأبعاد والذي في النهاية يخلق ما يطلق عليه فجوة تنموية مركبة.

يهدف هذا الفصل إلى رسم خريطة للتفاوتات المكانية في الخدمات التعليمية والصحية، وكذلك الحماية الاجتماعية من أجل طرح بعض المقاربات على مستوى السياسات العامة والتدخلات التنموية من أجل الحد من هذه التفاوتات المكانية وتحقيق العدالة المكانية والتي تعد من الأهداف التي تعلنها الدولة المصرية مرارًا وتكرارًا، ومما لا شك فيه أن مبادرة حياة كريمة ما هي إلا بداية الشروع في التعامل مع ملف التفاوتات المكانية. سيقتصر التحليل في هذا الفصل على رسم خريطة التفاوتات المكانية في حين سيتم إفراد فصل خاص للمقاربات السياسية والتنموية التي يجب اتباعها في إطار رؤية شمولية لكافة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية.

سيتم تحليل هذه التفاوتات بالاعتماد على عدد من مصادر البيانات المتاحة، وذلك على مستويين: المستوى الأول هو التفاوتات بين الريف والحضر والمستوى الثاني هو التفاوتات بين المحافظات وبعضها. ينقسم الفصل إلى خمسة أقسام أساسية، في القسم الأول يتم تحليل السياق العام للتفاوتات المكانية الاجتماعية عبر إلقاء نظرة على توزيعات الفقر في مصر لاكتشاف مناطق التركز، وفهم التشابكات بين الفقر، وإتاحة الخدمات الصحة والتعليمية وجودتها، وكذلك الحماية الاجتماعية. يركز القسم الثاني على التفاوتات في التعليم من حيث توافر الخدمات التعليمية، وكذلك نواتج التعليم. وعلى نفس المنوال في القسمين الثالث والرابع اللذين يركزان على الصحة والحماية الاجتماعية على التوالي. أما

القسم الخامس، فيُعنى بطرح إطار أكثر اتساعًا وشمولًا لفهم دور كل من التعليم والصحة في بناء رأس المال البشري من خلال تحليل مؤشر رأس المال البشري في مصر.

ويتعين الإشارة إلى أن منهجية هذا الفصل قائمة على أساس تحليل الحرمان من الفرص متمثلة في حالة الخدمات الأساسية من حيث الإتاحة والجودة، وكذلك تحليل النتائج المترتبة على الحرمان من الفرص والتي تتجلي في كثير من المؤشرات عن الحالة التعليمية والصحية للسكان، وكذلك الحماية من الفقر والهشاشة.

2-4 نظرة على حالة الفقر وتوزيعاته عبر المناطق الجغرافية في مصر

4-2-1 تزايد معدلات الفقر المادي

شهدت الفترة من 2000 إلى 2020 صعودًا متتاليًا في معدلات الفقر مع حدوث انخفاض طفيف 2019-2020 كما هو موضح بالشكل (4-1)، حيث انخفض الفقر من 32.5٪ في 2018-2019 إلى 29.7٪ في 2019-2020. وجدير بالذكر أن تقرير حالة التنمية في مصر الصادر عن معهد التخطيط القومي بالتعاون مع الإسكوا – الأمم المتحدة في 2025 أشار إلى أنه لا يزال فقر الدخل تحديًا متفاقمًا في مصر، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر نحو 34.3٪ في 2023 (معهد التخطيط القومي والإسكوا، 2025).

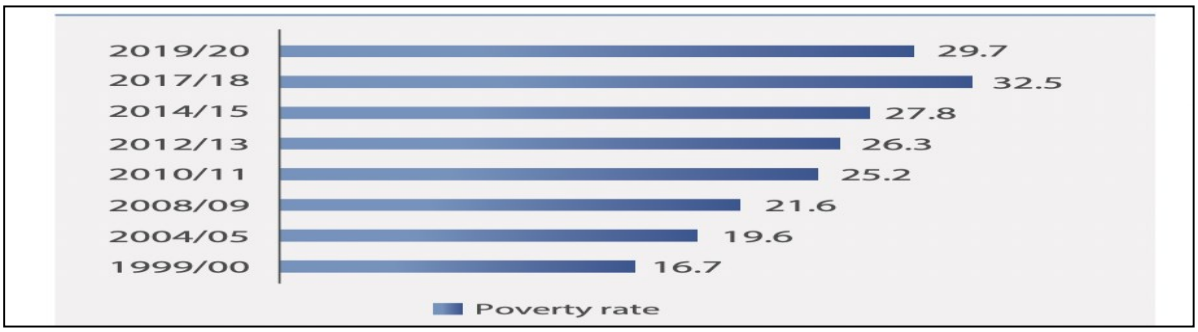

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك المتتالية.

شكل رقم (4-1)

تطور نسبة الفقر في مصر (2020/2019-2000/1999)

كما يتركز الفقر بالأساس في الريف، وبالأكثر في ريف الوجه القبلي بما يوضح اللامساواة المكانية. تتضح الفجوة المكانية لغير صالح ريف الوجه القبلي، حيث يعيش ما يقرب نصف سكانه تحت خط الفقر، يليه حضر الوجه القبلي ثم باقي الأقاليم الجغرافية كما هو موضح بالشكل (4-2).

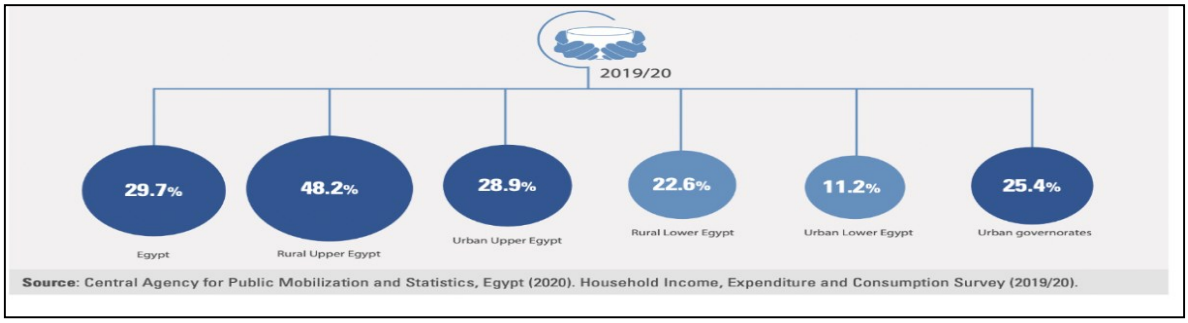

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (2020/2019).

شكل رقم (4-2)

نسبة الفقر في مصر حسب حضر/ ريف في عام 2020/2019

تتصدر محافظات الصعيد خريطة الفقر كما هو موضح بالشكل (4-3)، حيث تأتي أسيوط في المقدمة بنسبة فقر تصل إلى 66.7٪ من السكان، يليها سوهاج ثم الأقصر والمنيا.

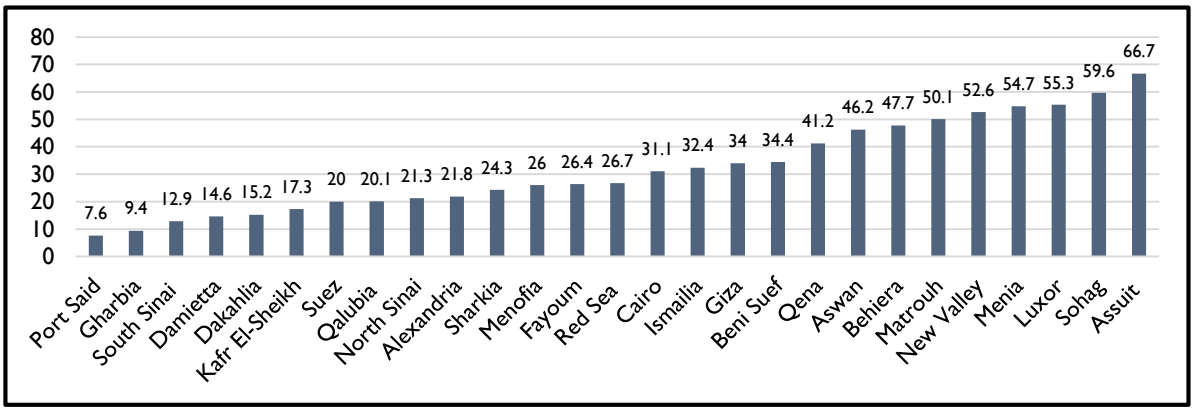

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (2019/2017).

شكل رقم (4-3)

نسبة الفقر في مصر حسب المحافظات في عام 2019/2017

وفقًا لتقارير توطين أهداف التنمية المستدامة المحدثة (الإصدار الثاني) 2023، تم تقييم قدرة المحافظات المختلفة على تحقيق هدف القضاء على الفقر وفقًا لمنهجية OECD والتي تقوم على احتساب المؤشر المركب لكل هدف أممي والذي تتراوح قيمته بين 0 و100 حيث تشير القيمة 0 إلى أسوأ نتيجة في حين تشير القيمة 100 إلى أفضل نتيجة. يوضح الشكل (4-4) أن هناك 9 محافظات تقترب بشكل كبير من تحقيق هدف القضاء على الفقر حيث تصل إلى أعلى قيمة في كل من محافظة الغربية ومحافظة بورسعيد (100) وتصل إلى قيمة (83) في الإسكندرية. يلي ذلك مجموعة أقل من 80 حتى 70 في 4 محافظات. تتجمع كل محافظات الصعيد باستثناء الفيوم في المحافظات الأدنى بدءًا من الجيزة (57) حتى أسيوط حيث ينعدم الأمل في تحقيق الهدف الأممي الأول.

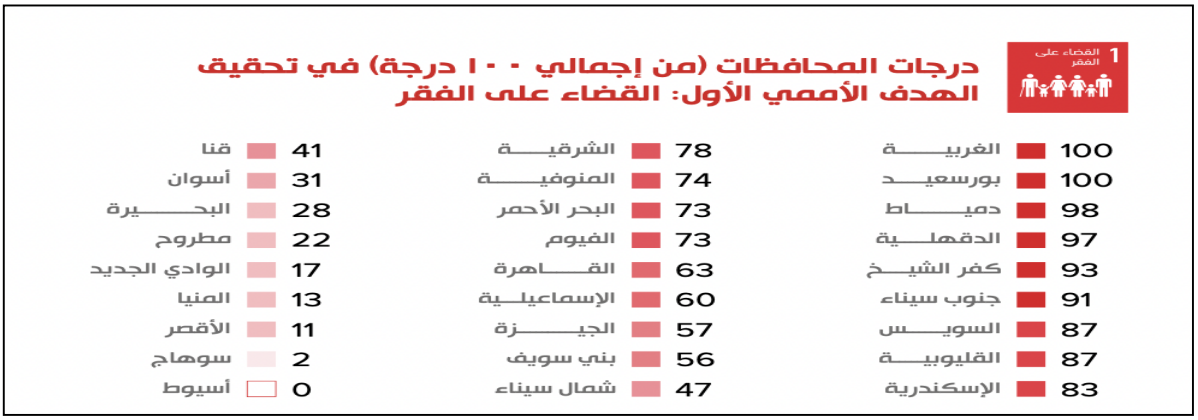

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نحو توطين التنمية المستدامة، تقرير موجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية مصر 2023.

شكل رقم (4-4)

درجات المحافظات في تحقيق هدف القضاء على الفقر

2-2-4 من الفقر المادي إلى الفقر متعدد الأبعاد

يوفر دليل الفقر متعدد الأبعاد عدد من المؤشرات ذات العلاقة بالتعليم والصحة بشكل مباشر وبشكل غير مباشر مما يجعله ذا دلالة مهمة في تحليل عدد من التفاوتات المكانية في كل من الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والإسكوا، 2023).

يتكون الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد في مصر 2022 من 7 أبعاد و19 مؤشرًا. وبناء على ذلك، فإن أي شخص محروم من بعدين أو أكثر من الأبعاد السبعة يعد فقيرًا فقرًا متعدد الأبعاد. يوضح الجدول (4-1) الأبعاد والمؤشرات:

جدول (4-1)

مكونات الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد

البعد	المؤشر
التعليم	- عدد سنوات الدراسة - حضور المدرسة
الصحة	- وفيات الأطفال - الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية - التأمين الصحي
السكن	- نوع السكن - ملكية أصول العيش
الخدمات	- الصرف الصحي - المياه دون انقطاع - خدمات التخلص من النفايات - الكهرباء - الوصول إلى الإنترنت
العمل	- البطالة - العمل اللائق والتأمين الاجتماعي
الحماية الاجتماعية	- الوصول للمساعدة الاجتماعية - الوصول للحماية الاجتماعية
الأمن الغذائي	- تقزم وهزال الأطفال - الاستهلاك الغذائي من مصدر حيواني - الأمن الغذائي للأسر المعيشية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والإسكوا وآخرون، الفقر متعدد الأبعاد في مصر، تحليل متعمق، 2024.

إن تأمل هذه المجموعة من الأبعاد ومؤشراتها يوضح عدد من الأمور التي تجعل استخدام هذا الإطار لفهم التفاوتات المكانية في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ذا أهمية كبيرة، فبخلاف الأبعاد المباشرة والتي تتمثل في الصحة والتعليم، فإن غالبية الأبعاد الأخرى ذات صلة ببعدي الصحة والتعليم بشكل وثيق، فلا يمكن فصل الصحة عن الأمن الغذائي، وكذلك لا يمكن فصلها عن خدمات الصرف الصحي المأمونة والمياه الصالحة للشرب، وكذلك خدمات التخلص من النفايات. وجدير بالذكر، أن كثيرًا من اقترابات دراسة الصحة تَعُدُّ الصرف الصحي المأمون والمياه الصالحة للشرب من مؤشرات الحالة الصحية. كما أن الوصول للإنترنت ذو علاقة مباشرة بالتعليم والفجوة الرقمية.

وفقًا لنتائج التقرير، تبلغ نسبة عدد الفقراء في مصر 21.2٪ مما يعني أن أكثر من خمس السكان فقراء فقرًا متعدد الأبعاد، كما أن متوسط شدة الحرمان تبلغ 36.5٪. يكشف تصنيف هذه النتائج حسب المناطق الجغرافية عن تفاوتات مكانية ذات شأن، فقيم دليل الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الريفية (تبلغ 0.103) وهي أعلى بكثير من المناطق الحضرية حيث تبلغ (0.042)، والعامل الأهم في وجود هذا التباين هو الفرق بين نسب أعداد الفقراء إذ يصنف ما نسبته 28٪ من الأفراد فقراء في المناطق الريفية مقارنة بنسبة 11.9٪ في الحضر. يوضح الشكل (4-5) هذه التفاوتات في الأبعاد السبعة والمؤشرات الـ 19.

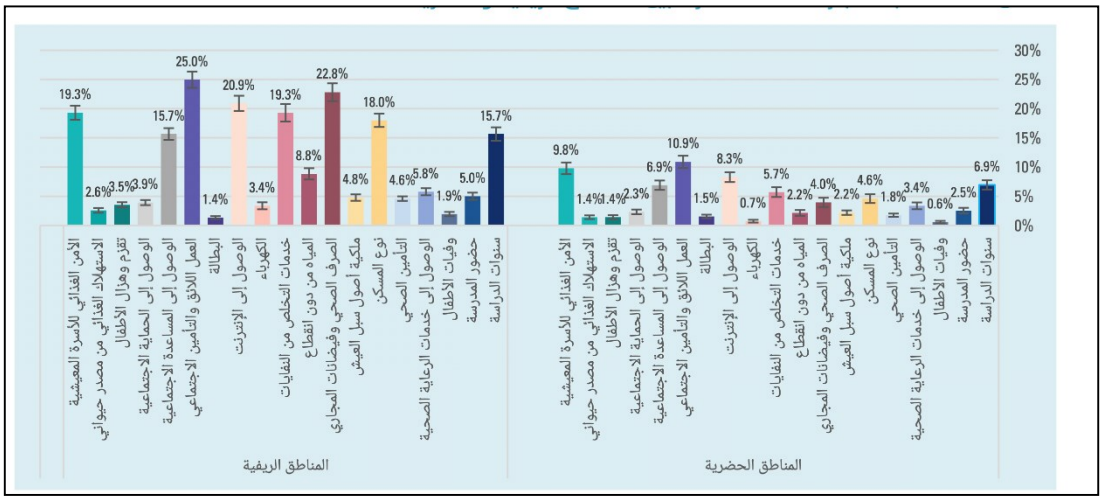

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والإسكوا وآخرون، الفقر متعدد الأبعاد في مصر، تحليل متعمق، 2024.

شكل رقم (4-5)

قيم دليل الفقر متعدد الأبعاد حسب المحافظات وحسب الحضر والريف

يتضح من الشكل السابق الفجوات في مؤشرات التعليم حيث تبلغ نسبة الحرمان في مؤشر سنوات الدراسة في الحضر 6.9٪ في حين ترتفع في الريف إلى 15.7٪. وعلى نفس المنوال، التفاوت الطفيف في مؤشر حضور المدرسة ووفيات الأطفال لصالح الحضر. كان النفاذ لخدمات الرعاية الصحية متقارب، بيد أن الفجوة الكبيرة لغير صالح الريف في الأمن الغذائي لها انعكاساتها القوية على النواتج الصحية في الريف خاصة بين الأطفال.

3-4 حالة الخدمات الصحية - الفرص والنواتج

1-3-4 نظرة عامة على حالة هدف الصحة الجيدة والرفاه في مصر

وفقًا لتقارير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عن توطين أهداف التنمية المستدامة، تم ترتيب المحافظات من إجمالي 100 درجة في تحقيق الهدف الأممي الصحة الجيدة والرفاه (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2023). يوضح الشكل (4-6) أن هناك عددًا من المحافظات تقل درجاتها عن 50 درجة وهي قنا وسوهاج والسويس والفيوم وأسيوط، حيث الغلبة لمحافظات الصعيد. وعلى وجه العموم، فإن محافظات الصعيد كلها تأتي في مراتب تالية، حيث أعلى ترتيب كان من نصيب أسوان حيث حصلت على 74 درجة في حين تتقدم عليها غالبية المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري.

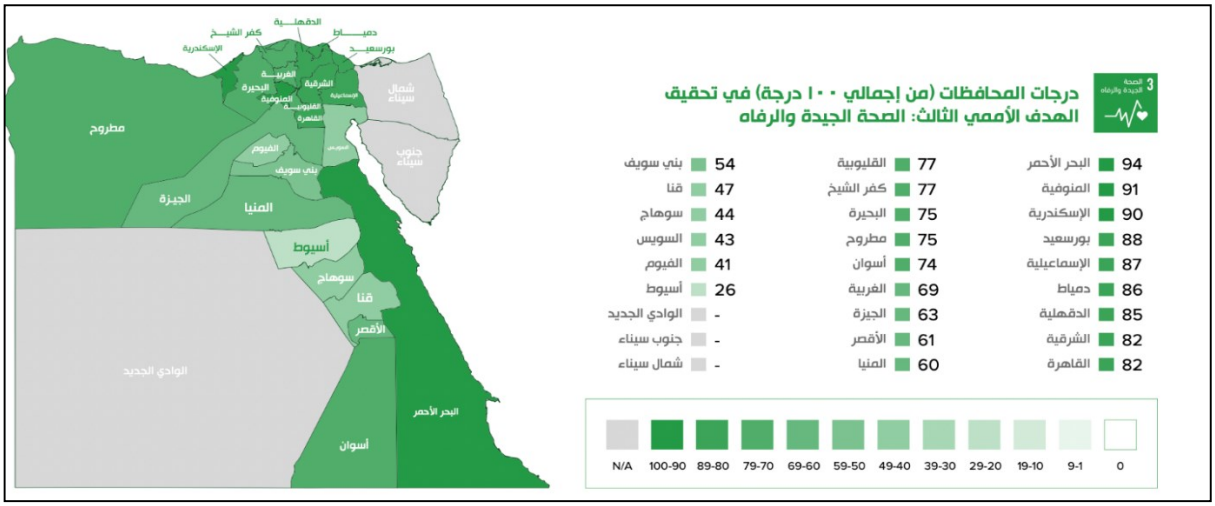

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نحو توطين التنمية المستدامة، تقرير موجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية مصر 2023

شكل رقم (4-6)

درجات المحافظات في تحقيق هدف الصحة الجيدة والرفاه

4-3-2 مؤشرات الصحة ذات الصلة بإتاحة الخدمات الصحية وجودتها

تتعدد هذه النوعية من المؤشرات لتشمل مدى توافر الخدمات الصحية بأنواعها المختلفة، وكذلك المرافق الصحية والموارد البشرية. كما يتم تقييم الجودة وفقًا لعدد من المعايير مثل نسبة الأطباء للسكان ونسبة الأسرة في المستشفيات للسكان، وهي مؤشرات تعمل على جانبي الإتاحة والجودة معًا، مع ضرورة الإشارة إلى أن الدراسة المتعمقة للجودة تحتاج إلى مسوح لقياس الرضا عن الخدمات الصحية، كما أن آثارها تظهر بشكل أكثر وضوحًا في النواتج الصحية.

✓ **مؤشرات عامة للإتاحة:**

وفقًا للاستراتيجية الوطنية للصحة الصادرة عن وزارة الصحة والسكان 2025، تتعدد المؤشرات التي تشير إلى تراجع مستوى الإتاحة للخدمات الصحية بشكل عام كالتالي: (وزارة الصحة والسكان، 2024)

- يوجد 0.5 مرفق رعاية صحية أولية لكل 10.000 نسمة من السكان.
- بالنسبة للمستوى الثانوي من الرعاية، يوجد 12 سريرًا في المستشفيات لكل 10.000 نسمة، مقارنة بـ 14 سريرًا في عام 2014، وهذا أقل بكثير من الهدف الوطني لعام 2030 البالغ 30 سريرًا والمتوسط العالمي البالغ 29 سريرًا.
- تقع جميع المحافظات دون المتوسط العالمي البالغ 29 سريرًا لكل 10.000نسمة، في حين أن العديد من المحافظات تقل عن المعدل الوطني البالغ 12 سريرًا لكل 10.000 نسمة.
- انخفضت نسبة المستشفيات العامة من 41 ٪ من الإجمالي في عام 2011 إلى 36.7٪ في عام 2022
- انخفضت نسبة أَسِرَّة المستشفيات والمستشفيات في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص. وانخفضت نسبة الأَسِرَّة في القطاع العام من 79 ٪ في عام 2011 إلى 70.7 ٪ في عام 2022.

✓ **نسبة الأَسِرَّة في المستشفيات لكل 10.000 نسمة:**

- يتضح من الشكل (4-7) أن هناك 18 محافظة أقل من المعدل الوطني الراهن وهو 12 سريرًا لكل 10.000 نسمة، أغلبهم يقع في الوجه القبلي (8 محافظات) والباقي موزع بين محافظات وجه بحري ومحافظات الحدود وبعض المحافظات الأخرى.

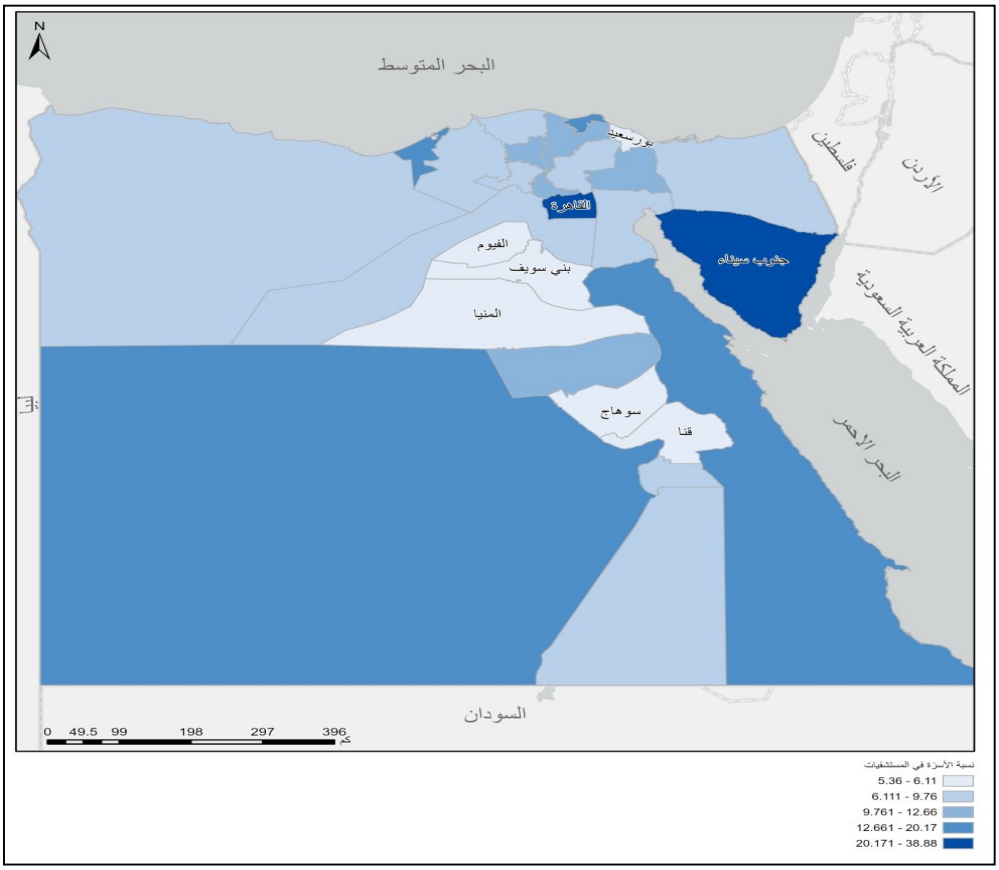

المصدر: وزارة الصحة والسكان، الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024-2030، جمهورية مصر العربية، 2024.

شكل رقم (4-7)

نسبة الأَسِرَّة في المستشفيات لكل 10.000 نسمة بالمحافظات

✓ **معدل الأطباء البشريين لكل 10000 نسمة من السكان**

لا يوجد معدل أمثل لعدد الأطباء البشريين لكل 10.000 نسمة، تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى متوسط يبلغ تقريبا 17.2 طبيب لكل 10.000 نسمة، في حين تستهدف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة في مصر بحلول 2030 في النسخة الثانية من تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة أن يتوافر 35.3 طبيب لكل 10.000 نسمة. يوضح الجدول (4-2) والشكل (4-8) نسب السكان لكل طبيب بشري موزعة على المحافظات، والذي يوضح الفجوة الكبيرة على وجه العموم بين المستهدف والواقع مع تباينات واضحة لغير صالح عدد كبير من المحافظات مثل بورسعيد والإسماعيلية وأسوان وبني سويف والفيوم. وعلى وجه العموم، كل المحافظات تعاني من نقص شديد في عدد الأطباء للسكان بدرجات متباينة. وقد تمت الإشارة فعليًا في النسخة الثانية من تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة إلى تحدي البعد عن تحقيق المستهدف في هذا المؤشر في 2030 بنقاط تتراوح بين 20 و29 نقطة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، 2023).

المصدر: من إعداد فريق البحث

شكل (4-8)

نسب السكان لكل طبيب بشري بالمحافظات المصرية

جدول (4-2)

نسب السكان لكل طبيب بشري بالمحافظات المصرية

المحافظة	عدد الأطباء البشريين القائمين بالعمل (طبيب)	عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب)	المحافظة	عدد الأطباء البشريين القائمين بالعمل (طبيب)	عدد السكان لكل طبيب (نسمة/طبيب)
القاهرة	10949	940.71	بني سويف	1164	3113.52
الإسكندرية	3819	1459.49	الفيوم	1357	3032.87
بورسعيد	76	10447.05	المنيا	2552	2507.21
السويس	328	2430.02	أسيوط	3671	1392.79
دمياط	2207	736.78	سوهاج	2892	1999.67
الدقهلية	12787	554.22	قنا	1366	2689.91
الشرقية	9770	814.86	أسوان	531	3145.24
القليوبية	2610	2366.14	الأقصر	649	2176.80
كفر الشيخ	3129	1195.47	البحر الأحمر	516	787.20
الغربية	10605	515.64	الوادي الجديد	294	914.40
المنوفية	10098	472.12	مطروح	894	623.26
البحيرة	5239	1322.34	شمال سيناء	318	1610.41
الإسماعيلية	228	6422.04	جنوب سيناء	273	429.99
الجيزة	3618	2647.51			

المصدر: وزارة الصحة والسكان، مديرية الشئون الصحية.

3-3-4 مؤشرات الحالة الصحية ذات الصلة بالنواتج الصحية

بناء على بيانات المسح الصحي السكاني 2021، هناك عدد من المؤشرات الدالة على التفاوتات في النواتج الصحية على مستوى الأقاليم الجغرافية (CAPMAS, 2022)

✓ **تطوروفيات الأطفال دون الخامسة حسب محل الإقامة:**

توضح بيانات الجدول (4-3) مجموعة النتائج الآتية:

- يرتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الريف عن الحضر، إذ يبلغ في الريف 32 لكل 1000 مولود حي مقارنة بـ 24 طفلًا في الحضر.
- يزداد التفاوت شدة في ريف الوجه القبلي حيث يصل المعدل إلى 39 طفلًا لكل 1000 مولود حي.

جدول (4-3)

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الإقليم	المعدل لكل 1000 مولود
الحضر	24
الريف	32
إجمالي وجه قبلي	37
حضر	31
ريف	39
إجمالي وجه بحري	21
حضر	20
ريف	24
محافظات حضرية	21
محافظات حدود	17

Source: CAPMAS, Egypt Family Health Survey, 2021, Cairo, 2022

يتضح التفاوت بشدة لغير صالح محافظات الوجه القبلي، فعلى حين يبلغ المتوسط 37 طفلًا لكل 1000 مولود، فإن المعدل يرتفع في محافظات سوهاج إلى 45 طفلًا وأسيوط إلى 41 طفلًا والفيوم إلى 38 طفلًا لكل 1000 مولود. فيما يتعلق بالوجه البحري والذي يبلغ المعدل فيه 23 طفلًا لكل 1000 مولود، فإن المعدل في الدقهلية يرتفع إلى 28 طفلًا لكل 1000 مولود. (CAPMAS, 2022)

✓ **<u>انتشار الأنيميا بين الأطفال من 6 أشهر إلى 59 شهرًا:</u>**

يوضح الجدول (4-4) أن نسبة انتشار الأنيميا البسيطة تبلغ 21٪ والمتوسطة 21٪ والحادة 1٪ بشكل عام، بيد أن التوزيعات على أساس الأقاليم الجغرافية يكشف عن تباينات طفيفة بينها، فمن الواضح أن معدلات الأنيميا بين الأطفال حتى 5 سنوات مرتفعة، وهذا مؤشر عالي الخطورة فيما يتعلق بمستقبل هؤلاء الأطفال التعليمي. وعلى الرغم من عدم وجود تباينات كبيرة، إلا أن ريف الوجه القبلي أيضًا كان هو الأعلى معاناة من هذه المشكلة حيث بلغت نسبة الأطفال 46.7٪ أي ما يقرب من نصف الأطفال. كما كانت محافظات الحدود هي الأسوأ على الإطلاق حيث بلغت النسبة 49.1٪

جدول (4-4)

نسب انتشار الأنيميا بين الأطفال من 6 أشهر إلى 59 شهرًا موزعة على الأقاليم الجغرافية

الاقليم	نسبة انتشار الأنيميا ٪
محافظات حضرية	41.8
إجمالي وجه قبلي	45.2
حضر	41.4
ريف	46.7
إجمالي وجه بحري	40.9
حضر	44.1
ريف	39.7
محافظات حدود	49.1

Source: CAPMAS, Egypt Family Health Survey, 2021, Cairo, 2022.

يوجد سبع محافظات، تزيد نسبة انتشار الأنيميا بين الأطفال في الفئة العمرية من 6 -59 شهرًا عن 50٪، وهي مرتبة على التوالي من الأعلى معاناة:

جدول (4-5)

المحافظات الأعلى انتشارًا للأنيميا بين الأطفال

المحافظات التي تزيد فيها نسبة الأنيميا بين الأطفال عن 50٪	النسبة ٪
مطروح	63.5
المنيا	61.6
الدقهلية	56.3
أسوان	54.0
الغربية	53.3
سوهاج	51.7
الإسكندرية	51.1

Source: CAPMAS, Egypt Family Health Survey, 2021, Cairo, 2022

✓ **انتشار الأنيميا بين الإناث والذكور من 5 سنوات إلى 19 سنة:**

يوضح الجدول (4-6) أن نسبة انتشار الأنيميا بين الإناث في هذه الفئة العمرية تبلغ 34٪ مقابل 31٪ للذكور. كانت أعلى النسب من نصيب المحافظات الحضرية حيث بلغت 39.2٪، يليها إجمالي الوجه القبلي بنسبة 35.2٪، ويعد حضر الوجه البحري هو الأقل معاناة مقارنة بباقي الأقاليم.

جدول (4-6)

نسبة انتشار الأنيميا بين الإناث من 5 إلى 19 سنة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الإقليم	نسبة انتشار الأنيميا ٪
محافظات حضرية	39.2
إجمالي وجه قبلي	35.2
حضر	34.0
ريف	35.9
إجمالي وجه بحري	29.6
حضر	24.3
ريف	31.9
محافظات حدود	33.9

Source: CAPMAS, Egypt Family Health Survey, 2021, Cairo, 2022.

أما فيما يتعلق بنسبة انتشار الأنيميا بين الذكور، يوضح الجدول (4-7) أن ثلث الذكور في الفئة العمرية من 5 إلى 19 سنة يعانون من **الأنيميا** في المحافظات الحضرية، ولا يفوقها بفارق طفيف سوى ريف الوجه القبلي.

جدول (4-7)

نسبة انتشار الأنيميا بين الذكور من 5 إلى 19 سنة وفقًا للأقاليم الجغرافية

الإقليم	نسبة انتشار الأنيميا ٪
محافظات حضرية	**33.1**
إجمالي وجه قبلي	**32.5**
حضر	**29.7**
ريف	**34**
إجمالي وجه بحري	**27.7**
حضر	**26**
ريف	**28.5**
محافظات حدود	**27.9**

Source: CAPMAS, Egypt Family Health Survey, 2021, Cairo, 2022

✓ **مستويات الأنيميا بين السيدات اللواتي سبق لهن الزواج من 15 إلى 49 سنة:**

وفق البيانات بالجدول (4-8) تبلغ نسبة انتشار الأنيميا بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج 37.9٪ موزعة بين الحضر والريف بواقع 41.5٪ في الحضر و35٪ في الريف. ترتفع النسبة في المحافظات الحضرية بشكل فارق حيث تقترب من نصف النساء في الفئة العمرية من 15-49 سنة. يأتي في المقام الثاني محافظات الحدود حيث تبلغ النسبة 39.7٪، ثم حضر الوجه القبلي كما هو موضح بالجدول (4-7).

جدول (4-8)

نسبة انتشار الأنيميا بين السيدات اللواتي سبق لهن الزواج من 15 إلى 49 سنة

الإقليم	نسبة انتشار الأنيميا ٪
محافظات حضرية	45.7
إجمالي وجه قبلي	38.6
حضر	39.8
ريف	38
إجمالي وجه بحري	34
حضر	37.2
ريف	32.7
محافظات حدود	39.7

Source: CAPMAS, Egypt Family Health Survey, 2021, Cairo, 2022.

أجرى المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية دراسة استقصائية على 6000 أسرة من الأسر الفقيرة وقريبة من الفقر للتعرف على تأثير الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار الغذاء على أنماط استهلاكها. وجدير بالذكر، أن الأسر الفقيرة والقريبة من الفقر هي الأكثر تأثرًا بارتفاع أسعار المواد الغذائية بحكم إنها تخصص الجزء الأكبر من دخلها لذلك. كشفت الدراسة على أن 85٪ من الأسر المبحوثة قللت استهلاكها من اللحوم، في حين قلل 75٪ من المستجيبين استهلاكهم من الدجاج والبيض، وهي سلع ذات قيمة غذائية مرتفعة وذات علاقة وثيقة بالحد من الأنيميا. (IFPRI, 2022)

4-4 حالة الخدمات التعليمية - الفرص والنواتج

4-4-1 نظرة عامة على حالة هدف التعليم الجيد في مصر

وفقًا للشكل (4-9)، يتضح أن مصر بعيدة عن تحقيق هدف التعليم الجيد، فأعلى محافظة كانت بورسعيد بقيمة 69 درجة، في حين تتراجع باقي قيم المحافظات على التوالي كما هو موضح بالشكل. وكالعادة تحتل محافظات الصعيد وبعض محافظات الحدود ومحافظات الوجه البحري أكثر المراتب تراجعًا، مع الغلبة لمحافظات الصعيد.

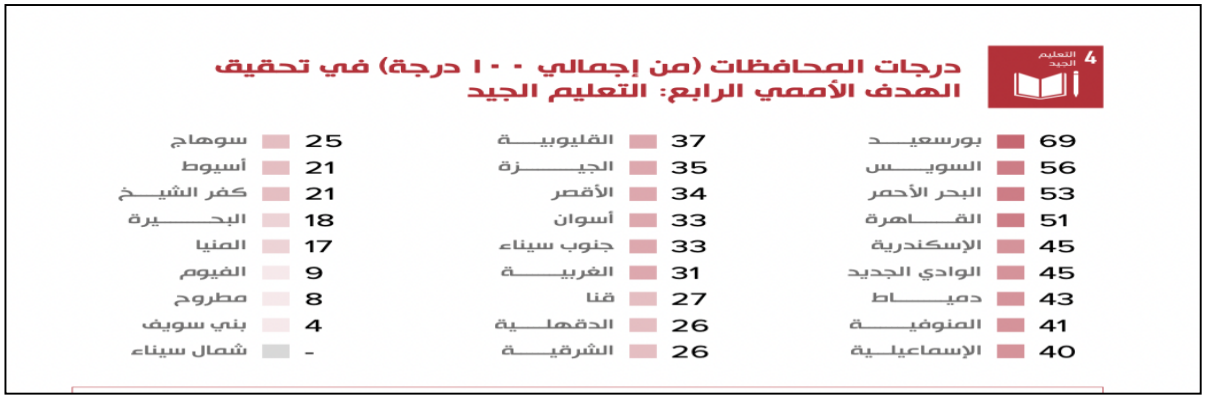

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نحو توطين التنمية المستدامة، تقرير موجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية مصر 2023

شكل رقم (4-9)

درجات المحافظات في تحقيق هدف التعليم الجيد

2-4-4 مؤشرات التعليم ذات الصلة بإتاحة الخدمات التعليمية وجودتها

✓ **متوسط كثافة الفصول في التعليم ما قبل الجامعي**

وفقًا للنشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2023/ 2024 وكتاب وصف مصر بالمعلومات 2025، تشهد الجمهورية ارتفاعًا كبيرًا في كثافة الفصول حيث يصل لذروته في المرحلة الابتدائية حيث يبلغ المتوسط 50 طالبًا في الفصل، ينخفض قليلًا في المرحلة الإعدادية إلى 48 طالبًا في الفصل، ثم إلى 42 طالبًا في المرحلة الثانوية. (وزارة التربية والتعليم، 2024، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2025).

وفق الجدول (4-9) تأتي محافظات أسيوط والقليوبية والجيزة والمنيا على قمة المحافظات ذات الكثافة الطلابية شديدة الارتفاع حيث تصل كثافة الفصل في أسيوط إلى 56 طالبًا، وتصل في الجيزة والقليوبية والمنيا إلى 55 طالبًا في الفصل. ولا يختلف الأمر كثيرًا في المرحلة الإعدادية حيث تصل الكثافة إلى 50 طالبًا فأكثر في محافظات الجيزة- بني سويف- المنوفية- المنيا- أسيوط- الفيوم – القليوبية. تقل الكثافة بشكل طفيف في المرحلة الثانوية نتيجة التسرب الذي يحدث على مر المراحل، ولكنها تظل مرتفعة أيضًا حيث تصل إلى 44 طالبًا فأكثر في عدد من المحافظات كما هو موضح بالجدول.

جدول (4-9)

متوسط كثافة الفصول في مراحل التعليم ما قبل الجامعي

المؤشرات	متوسط كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية	متوسط كثافة الفصول في المرحلة الإعدادية	متوسط كثافة الفصول في المرحلة الثانوية	متوسط كثافة الفصول للتعليم قبل الجامعي (2024/2023)
القاهرة	46	44	38	42.85
الإسكندرية	50	48	42	47.64
بورسعيد	41	41	36	39.98
السويس	46.0	46.0	35.0	43.6
دمياط	45	47	41	43.54
الدقهلية	51	48	44	47.78
الشرقية	45	44	41	43.23
القليوبية	55	51	41	50.72
كفر الشيخ	50	46	46	46.91
الغربية	51	48	44	47.38
المنوفية	50	50	45	47.72
البحيرة	52	49	47	48.41
الإسماعيلية	47	45	36	44.16
الجيزة	55	55	45	51.77
بني سويف	53	50	40	48.43
الفيوم	52	53	43	50.54
المنيا	55	51	37	50.55
أسيوط	56	50	42	51.08
سوهاج	52	48	42	48.28
قنا	51	47	40	47.55

المؤشرات	متوسط كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية	متوسط كثافة الفصول في المرحلة الإعدادية	متوسط كثافة الفصول في المرحلة الثانوية	متوسط كثافة الفصول للتعليم قبل الجامعي (2024/2023)
أسوان	44	44	39	40.45
الأقصر	43	41	35	42.28
البحر الأحمر	41	40	33	39.37
الوادي الجديد	29	28	25	26.82
مطروح	42	43	41	42.98
شمال سيناء	33	36	37	34.23
جنوب سيناء	25	29	24	25.75
الجمهورية	50	48	42	47.03

المصدر: وزارة التربية والتعليم، النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2023.

3-4-4 مؤشرات الحالة التعليمية ذات الصلة بالنو اتج التعليمية:

يعد كل من معدلات التسرب والأمية من النواتج الأساسية المترتبة على المشكلات التي تواجه العملية التعليمية من حيث الإتاحة والجودة، مع عدم تجاهل العوامل الثقافية خاصة ذات الصلة بالمرأة وعدم جدوى التعليم وعمالة الأطفال وغيرها.

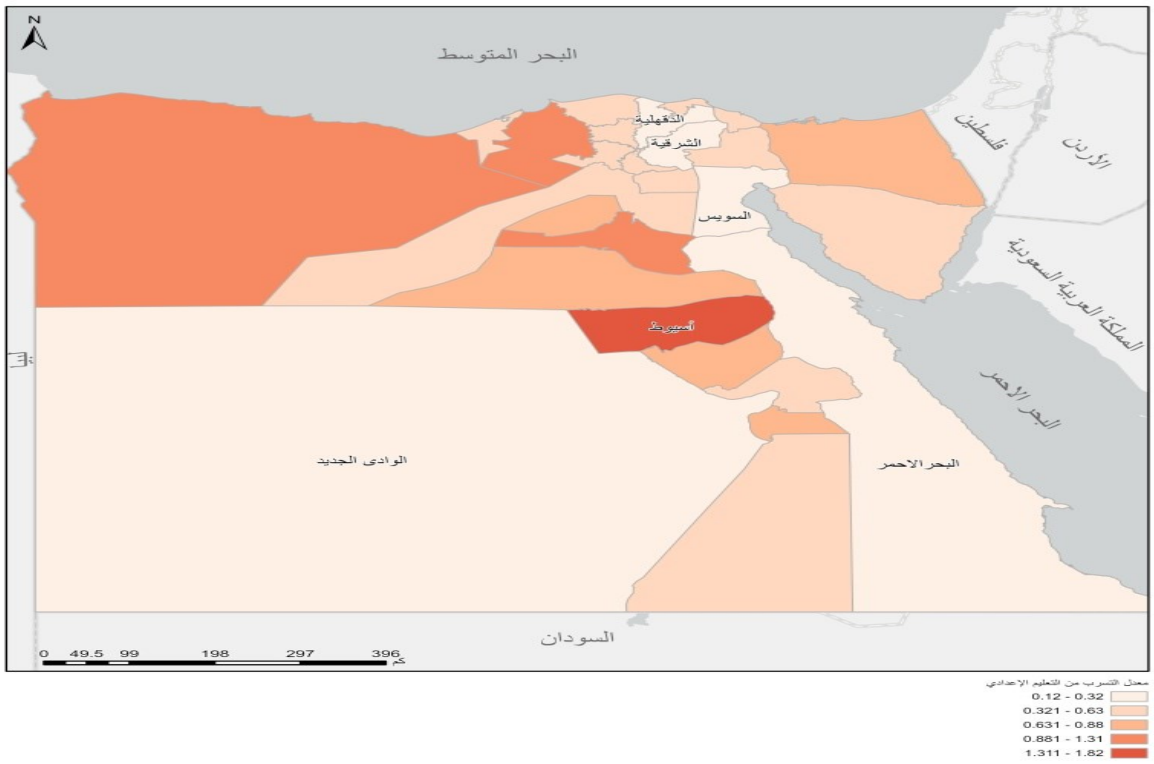

المصدر: من إعداد فريق البحث

شكل (4-10)

معدل التسرب من التعليم الإعدادي (2023/2022)

✓ توزيع معدلات التسرب والأمية على المحافظات، وعلى أساس النوع:

من الجدول (4-10) والشكلين (4-10) و(4-11)، يمكن استخلاص مجموعة الحقائق التالية:

- يتسم معدل التسرب بالانخفاض في المرحلة الابتدائية على المستوى الوطني حيث يبلغ 0.29٪ مع ارتفاع في المرحلة الإعدادية حيث يبلغ 0.66٪.
- يبلغ معدل الأمية على المستوى الوطني 10 سنوات فأكثر 19.54٪ وهو معدل مرتفع مقارنة بجهود تبذل في هذا المجال على مدار أكثر من ستين عامًا.
- يرتفع هذا المعدل لدى الإناث بشكل ملحوظ حيث يصل على المستوى الوطني إلى 23.15٪ في الفئة العمرية فوق 10 سنوات، وما يعنيه ذلك أن ما يقرب من ربع النساء في مصر أميات.
- فيما يتعلق بالتفاوتات المكانية في التسرب من التعليم في المرحلة الابتدائية، فإن أعلى النسب من نصيب مطروح وأسيوط والإسكندرية والقليوبية والإسماعيلية على التوالي.
- فيما يتعلق بالتفاوتات المكانية في التسرب من التعليم في المرحلة الإعدادية، فتأتي محافظات أسيوط وبني سويف والبحيرة ومطروح في مقدمة المحافظات التي ترتفع فيها نسب التسرب مقارنة بباقي المحافظات.
- أما عن التفاوتات المكانية في انتشار الأمية سواء بين الذكور أو الإناث، يوجد عدد من المحافظات تعاني من معدلات أمية أعلى بين الذكور مقارنة بباقي المحافظات، وهي على التوالي أسيوط والفيوم والمنيا والبحيرة على التوالي حيث ترتفع نسبة الأمية عن 20٪ من الذكور في السن من 10 سنوات فأكثر.
- تبدو مشكلة أمية الإناث أكثر حدة، حيث يبلغ عدد المحافظات التي تزيد فيها الأمية عن 20٪ 13 محافظة، حتى تصل إلى أكثر من 30٪ في بعض المحافظات كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (4-10)

معدلات التسرب والأمية موزعة على الأقاليم الجغرافية والنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالأمية

المحافظة	معدل التسرب من التعليم الابتدائي (2023/2022)	معدل الأمية 10 سنوات فأكثر (بيانات محو الأمية 2024/2023)	معدل الأمية بين الذكور10 سنوات فأكثر (بيانات محو الأمية 2024/2023)	معدل الأمية بين الإناث 10 سنوات فأكثر (بيانات محو الأمية 2024/2023)	معدل التسرب من التعليم الإعدادي (2023/2022)
القاهرة	0.27	14.45	12.21	16.85	0.39
الإسكندرية	0.44	17.66	15.18	20.26	0.48
بورسعيد	0.25	11.55	9.86	13.33	0.45
السويس	0.2	11.7	9.5	14.0	0.2
دمياط	0.27	15.11	14.9	15.33	0.61
الدقهلية	0.23	16.86	14.15	19.64	0.28
الشرقية	0.18	19.81	16.77	23.01	0.32
القليوبية	0.35	18.48	15.54	21.61	0.53
كفر الشيخ	0.19	20.7	16.78	24.75	0.5
الغربية	0.31	14.41	11.14	17.81	0.47
المنوفية	0.32	11.19	8.44	14.11	0.61
البحيرة	0.22	26.88	21.76	32.33	1.21

المحافظة	معدل التسرب من التعليم الابتدائي (2023/2022)	معدل الأمية 10 سنوات فأكثر (بيانات محو الأمية (2024/2023	معدل الأمية بين الذكور10 سنوات فأكثر (بيانات محو الأمية (2024/2023	معدل الأمية بين الإناث 10 سنوات فأكثر (بيانات محو الأمية (2024/2023	معدل التسرب من التعليم الإعدادي (2023/2022)
الإسماعيلية	0.35	10.89	8.82	13.08	0.63
الجيزة	0.3	21.55	17.92	25.46	0.55
بني سويف	0.41	15.65	12.17	19.35	1.31
الفيوم	0.24	27.49	23.91	31.38	0.88
المنيا	0.24	28.44	23.43	33.75	0.66
أسيوط	0.49	28.05	24.1	32.27	1.82
سوهاج	0.29	21.99	17.52	26.74	0.83
قنا	0.19	22.49	16.67	28.6	0.59
أسوان	0.21	13.94	11.9	16.05	0.53
الأقصر	0.24	19.38	15.81	23.16	0.86
البحر الأحمر	0.21	7.12	4.67	9.78	0.14
الوادي الجديد	0.12	6.48	3.56	9.54	0.12
مطروح	0.64	21.09	14.4	28.59	1.15
شمال سيناء	0.2	15.56	9.62	21.7	0.7
جنوب سيناء	0.22	2.2	1.36	3.08	0.58
الجمهورية	0.29	19.54	16.13	23.15	0.66

المصدر: وزارة التربية والتعليم، النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2023

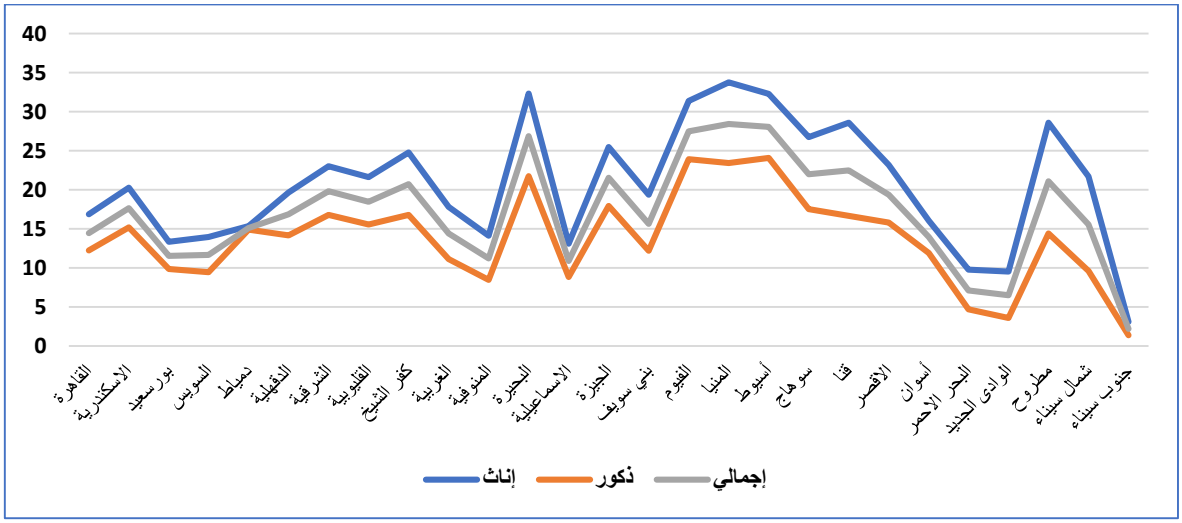

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (2-9)

شكل (4-11)

نسبة الأمية (10 سنوات فأكثر) بالمحافظات 2023/ 2024

5-4 حالة الحماية الاجتماعية - التغطية

تعرف الحماية الاجتماعية على إنها مجموعة من السياسات والبرامج المصممة للحد من، أو منع الفقر والهشاشة على مدار دورة حياة الإنسان ككل. تتكون منظومة الحماية الاجتماعية من منظومتين: الأولى هي الحماية الاجتماعية غير المستندة إلى الاشتراكات non-contributory social protection وتتخذ أشكالًا عدة مثل التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة ودعم الغذاء وكافة المساعدات النقدية والعينية التي تقدم للفئات الاجتماعية الهشة والفقيرة، أما المنظومة الثانية فهي الحماية الاجتماعية المستندة إلى اشتراكات حيث يساهم المستفيدون منها بالاشتراكات المادية وتشمل بالأساس التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

يوجد العديد من برامج ومنظومات الحماية الاجتماعية الرئيسة في مصر، وهي:

- التحويلات النقدية المشروطة (تكافل) والتحويلات النقدية غير المشروطة (كرامة)، وهي تقع في إطار الحماية الاجتماعية غير المستندة للاشتراكات والتي تتوجه بالأساس للأسر الفقيرة. وكذلك، منظومة دعم الغذاء.
- التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي الشامل وهي تقع في إطار الحماية الاجتماعية المستندة للاشتراكات.
- يوجد برامج حماية اجتماعية أخرى تستهدف فئات بعينها، ولكن تظل المنظومات السابق الإشارة إليها هي المنظومات الكبرى في الحماية الاجتماعية في مصر.

1-5-4 الحماية الاجتماعية غير المستندة إلى اشتراكات

✓ **التحويلات النقدية – تكافل وكرامة**

يعد برنامج تكافل وكرامة من أهم وأكبر برامج الحماية الاجتماعية التي لا تستند إلى الاشتراكات، ويغطي ما يقرب من 4.7 أسرة وفقًا لمعادلة استهداف فئوي وجغرافي. والحقيقة كان الهدف من الاستهداف الجغرافي هو توسيع قاعدة التغطية للريف المصري باعتباره الأكثر فقرًا. يلاحظ من الشكل أن التغطية الأكثر اتساعًا للتحويلات النقدية آيًا كان نوعها من نصيب ريف الوجه القبلي باعتباره الإقليم الأفقر في مصر، والذي يقع ما يقرب من نصف سكانه تحت خط الفقر.

يوضح الشكل (4-12) التغطية موزعة على الأقاليم الجغرافية للحماية الاجتماعية غير المستندة لاشتراكات والحماية الاجتماعية المستندة لاشتراكات (التأمينات الاجتماعية)

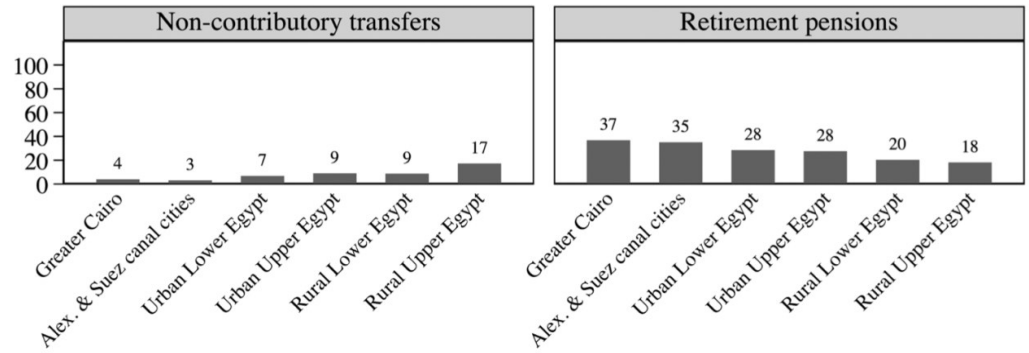

Source: Irene Selwaness and Hania Sholkamy, The Evolution of Social Protection in Egypt 2006-2023, ERF Working Papers Series no 1756, Nov.2024.

شكل (4-12)

التغطية موزعة على الأقاليم الجغرافية للحماية الاجتماعية غير المستندة لاشتراكات والحماية الاجتماعية المستندة لاشتراكات (التأمينات الاجتماعية)

مما لا شك فيه أن نسب التغطية بمعاشات تكافل وكرامة هو مؤشر على مستوى النواتج، في حين أن مؤشر الإتاحة يرتبط بعدد الوحدات الاجتماعية التي تقدم هذه النوعية من المساعدات إلى الفئات المستهدفة عبر عمليات التسجيل واستيفاء الأوراق والقبول وغيرها من العمليات التي تنتهي بالإقرار باستحقاق المواطن للتحويلات النقدية سواء المشروطة أو غير المشروطة. يوضح الجدول (4-11) توزيع عدد الوحدات الاجتماعية على المحافظات، والأهم مؤشر عدد السكان لكل وحدة اجتماعية، والذي يلقي الضوء على مدى إتاحة الخدمة وجودتها. تعد الجيزة والإسكندرية من أكثر المحافظات التي تعاني من ارتفاع مؤشر عدد السكان لكل وحدة اجتماعية حيث يبلغ 67.93 ألف في الجيزة و67.15 ألف في الإسكندرية.

جدول (4-11)

توزيع عدد الوحدات الاجتماعية وعدد السكان لكل وحدة وفق المحافظات المصرية

المحافظة	عدد وحدات الخدمة الاجتماعية (وحدة)	عدد السكان لكل وحدة خدمة اجتماعية (ألف نسمة / وحدة)	المحافظة	عدد وحدات الخدمة الاجتماعية (وحدة)	عدد السكان لكل وحدة خدمة اجتماعية (ألف نسمة / وحدة)
القاهرة	196	52.55	بني سويف	70	51.77
الإسكندرية	83	67.15	الفيوم	79	52.10
بورسعيد	35	22.69	المنيا	144	44.43
السويس	59	13.51	أسيوط	111	46.06
دمياط	63	25.81	سوهاج	106	54.56
الدقهلية	189	37.50	قنا	128	28.71
الشرقية	268	29.71	أسوان	104	16.06
القليوبية	128	48.25	الأقصر	57	24.79
كفر الشيخ	107	34.96	البحر الأحمر	29	14.01
الغربية	152	35.98	الوادي الجديد	36	7.47
المنوفية	111	42.95	مطروح	26	21.43
البحيرة	117	59.21	شمال سيناء	41	12.49
الإسماعيلية	45	32.54	جنوب سيناء	31	3.79
الجيزة	141	67.93	الجمهورية	2656	39.88

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كتاب وصف مصر بالمعلومات، الإصدار 14، 2025

✓ **دعم الغذاء**

يعد دعم الغذاء من أوسع البرامج تغطية في مصر، حيث يغطي النظام 61.71 مليون مواطن، أي 58.3٪ من السكان. يتضح من الجدول (4-12) أن نسبة التغطية تزيد عن نصف السكان في كل المحافظات، مع وجود نسب تغطية تزيد عن الـ 60٪ في بعض المحافظات مثل دمياط – الدقهلية – الشرقية – كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – البحيرة – الإسماعيلية- أسوان – الأقصر – الوادي الجديد.

جدول (4-12)

عدد المستفيدين من برامج دعم الغذاء حسب المحافظات المصرية

المحافظة	عدد البطاقات التموينية الذكية (ألف بطاقة)	عدد مستفيدي البطاقات التموينية الذكية (ألف مستفيد)	نسبة المستفيدين من البطاقات التموينية الذكية لإجمالي السكان
القاهرة	2108.95	5467.45	53.08
الإسكندرية	1273.44	3278.75	58.82
بورسعيد	172.83	441.36	55.59
السويس	167.41	425.33	53.36
دمياط	405.08	1026.22	63.11
الدقهلية	1781.23	4552.52	64.24
الشرقية	1822.78	4800.11	60.29
القليوبية	1374.21	3376.25	54.67
كفر الشيخ	953.9	2329.41	62.27
الغربية	1397.41	3451.15	63.11
المنوفية	1161.82	2958.95	62.06
البحيرة	1750.04	4382.7	63.26
الإسماعيلية	337.93	884.79	60.43
الجيزة	2055.42	5100.97	53.25
بني سويف	827.42	2120.96	58.52
الفيوم	872.27	2193.76	53.3
المنيا	1436.7	3577.33	55.91
أسيوط	1094.44	2884.16	56.41
سوهاج	1154.06	3168.99	54.8
قنا	801.24	2198.48	59.83
أسوان	415.75	1135.5	67.99
الأقصر	323.34	888.96	62.92
البحر الأحمر	91.08	238.44	58.7
الوادي الجديد	72.91	176.2	65.54
مطروح	115.75	315.37	56.6
شمال سيناء	101.62	263.61	51.48
جنوب سيناء	23.98	68.52	58.37
الجمهورية	**24092.99**	**61706.24**	**58.26**

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كتاب وصف مصر بالمعلومات، الإصدار 14، 2025

2-5-4 الحماية الاجتماعية المستندة إلى اشتراكات

✓ **التأمينات الاجتماعية**

تستهدف التأمينات الاجتماعية العاملين في القطاع الرسمي، يبلغ عدد المؤمن عليهم 13.463.622 مواطنًا، في حين يبلغ أصحاب المعاشات والمستفيدين 11.260458 مواطنًا. وبناء على بيانات المتاحة (هويدا رومان 2024)، فإن نسبة تغطية المشتغلين بالتأمينات الاجتماعية من إجمالي المشتغلين البالغ 27.939 مليون وفقًا لتقديرات 2022 يصل إلى 48.2٪ في حين تبلغ النسبة إلى قوة العمل البالغ حجمها 30.122 مليون نسمة 44.7٪. تكشف هذه الأرقام عن فجوة للتغطية بالتأمينات الاجتماعية تزيد عن نصف المشتغلين وقوة العمل، مما يؤشر على وجود قطاع غير رسمي كبير يزيد عن نصف قوة العمل. كما يلاحظ أن التغطية بالمعاشات التأمينية أكثر انتشارًا في المحافظات الحضرية والحضر على وجه العموم نتيجة تركز العمل الرسمي في هذه المحافظات على خلاف الريف حيث يكون العمل غير الرسمي هو الأكثر انتشارًا.

✓ **التأمين الصحي:**

يتم تطبيق نظامين للتأمين الصحي في مصر، النظام القديم والذي مازال يغطي محافظات مصر الـ 21، يغطي هذا النظام عدد من الفئات السكانية مثل العاملين في القطاع الرسمي والتلاميذ والمواليد. أما النظام الجديد فهو نظام التأمين الصحي الشامل، والذي بدأ تطبيقه من 2018 بعد صدور قانون التأمين الصحي الشامل رقم 1 لسنة 2018، ووحدة التغطية في هذا النظام هو الأسرة. تم تطبيق هذا النظام في ست محافظات حتى كتابة هذه السطور (نهاية 2025). تبلغ نسبة المستفيدين من خدمات التأمين الصحي لإجمالي السكان 2022-2023 (68.4٪) من إجمالي السكان.

جدول (4-13)

عدد ونسبة المستفيدين من خدمات التأمين الصحي حسب المحافظات المصرية

المحافظة	عدد المستفيدين (ألف مستفيد)	نسبة المستفيدين لإجمالي السكان	المحافظة	عدد المستفيدين (ألف مستفيد)	نسبة المستفيدين لإجمالي السكان
القاهرة	7979.09	77.9	بني سويف	1749.08	48.7
الإسكندرية	3302.45	59.5	الفيوم	1826.77	44.8
بورسعيد	-	-	المنيا	2931.22	46.3
السويس	455.66	57.5	أسيوط	2513.68	49.7
دمياط	793.26	49	سوهاج	2691.85	47
الدقهلية	3128	44.4	قنا	1757.91	48.3
الشرقية	3852.95	48.7	أسوان	843.43	50.9
القليوبية	2824.82	46	الأقصر	-	-
كفر الشيخ	1695.8	45.6	البحر الأحمر	340.35	84.4
الغربية	2644.29	48.6	الوادي الجديد	158.71	59.5
المنوفية	2330.66	49.2	مطروح	348.59	63.6
البحيرة	3270.52	47.5	شمال سيناء	231.03	45.5
الإسماعيلية	-	-	جنوب سيناء	149.26	128.1
الجيزة	5329.85	56	الجمهورية	53149.23	68.4

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كتاب وصف مصر بالمعلومات، الإصدار 14، 2025

لا تظهر بيانات في الجدول (4-12) عن محافظات بورسعيد والإسماعيلية والأقصر لأنها من المحافظات التي تم تطبيق التأمين الصحي الشامل فيها. ووفقًا لكتاب وصف مصر بالمعلومات يبلغ إجمالي المستفيدين من منظومة التأمين الصحي الشامل في 4 محافظات حتى يونيو 2024 يبلغ 6.4 مليون مواطن.

6-4 نظرة على حالة رأس المال البشري في مصر- الحاجة الملحة لتعزيز الاستثمار الاجتماعي

يتألف رأس المال البشري من المعارف والمهارات والقدرات الصحية للبشر والذي يتم الاستثمار فيها والتي تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع. كما يساعد الاستثمار في البشر من خلال توفير التغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد والوظائف والمهارات على تنمية رأس المال البشري، وهو أمر أساسي لإنهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر شمولًا (البنك الدولي، 2019). كما أن رأس المال البشري يرتبط إيجابيًا بقدرة أعلى على الكسب للفرد ودخل أعلى للبلدان وتماسك اجتماعي للمجتمعات. وقد أشار تقرير مجموعة البنك الدولي ٢٠١٩ المعنون بـ"الطبيعة المتغيرة للعمل" إلى أن حدود المهارات المطلوبة تتحرك بسرعة مما يتيح فرصًا وينطوي في نفس الوقت على مخاطر. وثمة دلائل متزايدة تشير إلى أنه ما لم تتم تقوية رأس المال البشري، فلن يتسن للبلدان مواصلة نموها الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، ولن تكون لديها قوة عاملة مؤهلة لشغل الوظائف التي تتطلب مستوى رفيع من المهارة والكفاءة في المستقبل، ولن تنافس بفاعلية في الاقتصاد العالمي (مجموعة البنك الدولي، 2019). وعلى هذا، فإن ضخ مزيد من الاستثمارات في قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية لضمان إتاحة وجودة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الحماية الاجتماعية للجميع مع توجيه اهتمام خاص للفجوات المكانية هو أمر ضروري للنمو الاحتوائي المستدام، كما أنه استثمار للمستقبل.

تبلغ قيمة مؤشر رأس المال البشري HCI في مصر 0.49 مع العلم أن قيمة المؤشر تتراوح من صفر إلى 100. تشير هذه القيمة أن الطفل المولود في اللحظة الراهنة لا يستطيع استخدام سوى 49٪ من إمكاناته في المستقبل عندما يصل إلى سن العمل لأنه لم يحصل على فرصته الكاملة في التعليم والصحة الجيدة (World Bank, 2023).

يتكون المؤشر من عدد من المكونات أو المؤشرات الفرعية، وهي:

- احتمالات البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة، وتسجل مصر قيمة مرتفعة جدًّا في هذا المؤشر الذي يمتد مداه من 1 إلى 100، حيث تبلغ درجة مصر 98 طفلًا من كل 100 طفل.
- السنوات المتوقعة للتمدرس من عمر 4 سنوات للطفل على نطاق للمؤشر من صفر – 14 سنة. تبلغ قيمة المؤشر في مصر 11.5 سنة، بمعني أن الطفل عندما يصل إلى 18 عامًا يكون قد قضى في المدرسة 11.5 سنة. بيد أن عند تعديل هذا المؤشر على أساس جودة التعلم، بمعنى ماذا تعلم الطفل في هذه السنوات الـ 11.5، تنخفض قيمة المؤشر إلى 6.5 سنة على نفس نطاق المؤشر.
- واستكمالا لإشكالية الجودة، يأتي مؤشر متوسط درجة الاختبار المنسقةaverage harmonized test score . والذي يوفر مقياس موحد يستخدم لقياس أداء الطلاب ويمكن من المقارنة بين بلدان مختلفة. تبلغ قيمة المؤشر في مصر 356 درجة على نطاق قياس من 300 درجة – 625 درجة مما يوضح مدى تردي جودة التعليم في مصر. ولا يمكن فهم هذه البيانات بمعزل عن التفاوتات المكانية الذي تمت الإشارة إليها سلفًا في الخدمات التعليمية والتي يتضح فيها التفاوت المكاني على مستوى الخدمات المتاحة والنواتج المتحصلة (World Bank, 2023)
- يزداد الوضع قتامة عند تحليل بيانات مؤشر رأس المال البشري المعدل Utilization-Adjusted Human Capital Index (U HCI) حيث تنخفض قيمة المؤشر إلى 0.20. وجدير بالذكر أن محور اهتمام المؤشر المعدل هو قياس نسبة السكان

في سن العمل مما يجري تشغيلهم، وذلك بإدخال مفهوم تحسين التشغيل. تشير قيمة المؤشر المعدل في مصر أن الأطفال المولودين في اللحظة الراهنة سيعملون بـ 20٪ من إمكاناتهم عند يصلون إلى سن العمل. والأمر الأكثر خطورة، أن المؤشر المعدل يكشف عن فجوة نوعية كبيرة حيث تبلغ قيمته لدى الذكور 0.30، وينخفض بشدة لدى الإناث حيث يبلغ 0.09، وذلك على خلاف المؤشر غير المعدل والذي كان متساو بين الذكور والإناث مع فارق طفيف للغاية لصالح الإناث حيث كان يبلغ 0.51 للإناث و 0.48 للذكور (World Bank, 2023) .

7-4 الخاتمة

بقدر ما يتم اعتبار الصحة والتعليم من أعمدة تكوين رأس المال البشري، فإن الحماية الاجتماعية بكل منظوماتها بمثابة حصن الأمان ضد الفقر والهشاشة شريطة أن تتوافر فيها معايير التغطية الشاملة للمستحقين وكفاية المنافع واستدامتها. كما أن الحماية الاجتماعية وبالتحديد التحويلات النقدية المشروطة مثل معاشات تكافل تسهم بشكل مباشر في تحسين الوضع الصحي والتعليمي للأسر المستهدفة عبر تطبيق مشروطية الانتظام في الدراسة والمتابعة الصحية للطفل في الوحدة الصحية. وعلى صعيد مماثل، يمثل شمول التأمين الصحي مظلة أمان ضد الوقوع في براثن الفقر نتيجة صدمة صحية أو ما شابه، كما أن توفير الرعاية الصحية الأولية والثانوية من أساسيات بناء رأس المال البشري.

ينتج عن التفاوتات المكانية في النفاذ للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية إلى فروقات في النواتج التعليمية والصحية، فالمناطق الجغرافية التي تعاني من صعوبة في النفاذ لهذه النوعية من الخدمات، وكذلك تردي جودة الخدمة تتطور ببطء مقارنة بالمناطق الأخرى. مما يؤدي هذا إلى تفاقم الفجوات الاقتصادية وتؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.

أوضح تحليل التفاوتات الاجتماعية أن الريف بصفة عامة وريف الوجه القبلي بصفة خاصة يعاني من تفاوتات أكثر عمقًا وحدة بما يعمق انتشار الفقر ويوسع من الفجوات التنموية، وإن كان هذا لا ينفي أن هناك اشتراكًا في مستوى كل المحافظات في مشكلات متماثلة مثل المشكلات ذات العلاقة بتردي جودة التعليم، والتي جعلت الحكومة المصرية تقر في النسخة الثانية من توطين أهداف التنمية المستدامة بصعوبة تحقيق هدف التعليم الجيد للجميع بحلول 2030. ولا يختلف الأمر كثيرًا فيما يتعلق بقضية انتشار الأنيميا بين فئات كبيرة من السكان.

الفصل الخامس
العوامل الحاكمة للتفاوتات المكانية (دلالات إحصائية)

1-5 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى استعراض نتائج بناء مؤشر مركب لقياس التفاوتات المكانية بين المحافظات المصرية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الفرعية التي تعكس الجوانب والأبعاد الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية. تعتمد فلسفة بناء المؤشر على محاولة رصد أهم جوانب التفاوتات المكانية بين المحافظات في الجوانب الثلاثة سالفة الذكر، وذلك بهدف الوقوف على أهم العوامل التي تعد مصدرًا أساسيًا لوجود تفاوتات بين المحافظات المختلفة والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى ومؤشرات التنمية بهذه المحافظات.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه تم استبعاد محافظات الحدود الخمسة، وهي (البحر الأحمر، ومطروح، والوادي الجديد، وشمال سيناء، وجنوب سيناء)، وذلك نظرًا لطبيعتها الخاصة وخصائصها المميزة من حيث كبر المساحة الكلية، وانخفاض الكثافة السكانية، وغيرها من العوامل التي تجعل من قيم بيانات هذه المحافظات للمتغيرات قيمًا متحيزة، وهو ما قد يؤثر بصورة كبيرة على نتائج ودلالات المؤشر الذي سيتم احتسابه على مستوى المحافظات.

2-5 الإطار النظري للمؤشر المركب (Theoretical Framework)

اعتمدت منهجية بناء هذا المؤشر على المنهجيات الدولية المتعارف عليها في بناء المؤشرات المركبة، من حيث بناء الإطار النظري لمجموعة المؤشرات الفرعية، وتحديد الأوزان النسبية لكل مجموعة فرعية، وكذلك الأوزان النسبية للمتغيرات داخل كل مجموعة مؤشرات فرعية. هذا بالإضافة إلى مرحلة تطبيع البيانات وصولًا إلى الصيغة التجميعية للمؤشر المركب ككل. والتأكد من اتساق قيم المؤشر مع الأساس النظري للمتغيرات المستخدمة في تكوين المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيس (OECD, 2008).

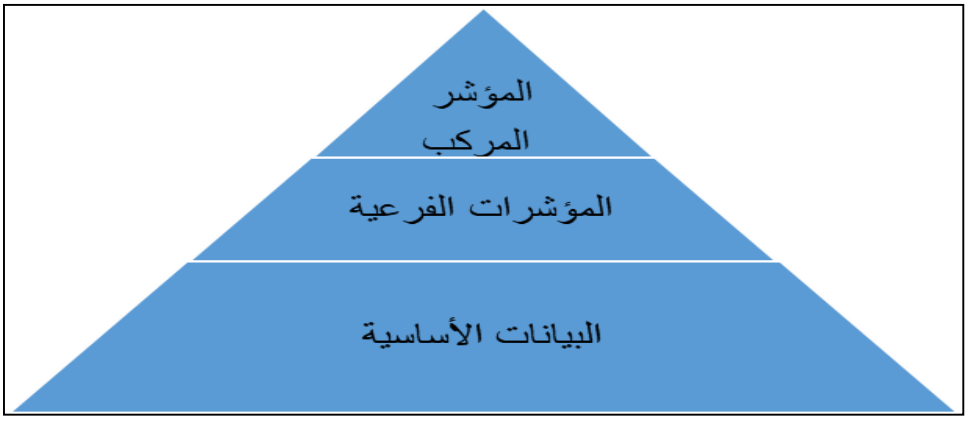

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2006)

شكل (5-1)

الإطار المفاهيمي المبسط لبناء المؤشر المركب

أ. اختيار المتغيرات الأساسية

تعد عملية اختيار المتغيرات المكونة للمؤشرات الفرعية من الخطوات الأساسية في بناء أي مؤشر مركب، وعادة ما يتم التوصل إليها من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة، أو من خلال التشاور مع أصحاب الرأي والخبراء المختصين وأصحاب المصالح بالصورة التي تضمن الوصول إلى بناء جيد للمؤشر واختيار موضوعي للمؤشرات الفرعية والأوزان النسبية المصاحبة لها. وفي ضوء ما تم استعراضه في الفصول السابقة من تحليلات تفصيلية للأبعاد الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، تم الاستقرار على أن يتكون مؤشر التفاوتات المكانية من ثلاثة أبعاد فرعية كما هو موضح من الشكل (5-2).

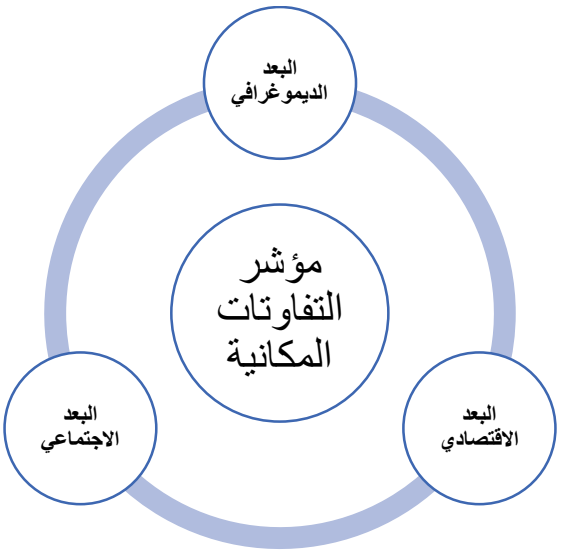

المصدر: من إعداد فريق البحث

شكل (5-2)

الأبعاد الفرعية المكونة للمؤشر الرئيس

ويتكون كل بُعد من مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تعكس طبيعة هذا البُعد، وتسعى لرصد وجود أي تفاوتات بين المحافظات بالاعتماد على البيانات الأساسية والموضحة بالتفصيل في ملحق (5-2). كما يوضح الجدول (5-1) مجموعة المتغيرات الأساسية المكونة لكل مؤشر فرعي ومصدر كل منها. ويتم تجميع هذه الأبعاد بعد معايرتها لتصبح على نفس المقياس (من 0 إلى 1). وينتج عن عملية بناء المؤشر قيمة لكل محافظة تتراوح بين (0 و1)، حيث تشير القيم الأعلى (الأقرب إلى 1) إلى أداء أفضل، بينما تشير القيم الأدنى (الأقرب إلى 0) إلى أداء منخفض على مستوى المؤشر.

وجدير بالذكر أن عملية الاختيار والاستقرار على المتغيرات الأساسية المكونة للأبعاد الفرعية تلعب دورًا كبيرًا في معنى المؤشر. كذلك يمثل ارتباط هذه المتغيرات مع بعضها عاملًا أساسيًا في الاختيار والوصول إلى المتغيرات النهائية المرشحة للاعتماد عليها في بناء المؤشر. وعادة ما يمكن الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ Cronbach's alpha في قياس درجة ارتباط المؤشرات الفرعية ببعضها وتحليل درجات الاتساق الداخلي بين المتغيرات وبعضها والتي أظهرت قيمة المعامل لها درجة اتساق يمكن الاعتماد عليها في بناء المؤشر.

جدول (5-1)

المتغيرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التفاوتات المكانية

المؤشر (البعد) الفرعي	المتغير	مصدر البيان
البعد الديموغرافي	- معدل الزيادة الطبيعية	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025.
	- معدل البطالة	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة 2024، أبريل 2025.
	- معدل الإعالة الكلية	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكن والإسكان والمنشآت 2017، سبتمبر 2017، جدول 1-2.
	- معدل الأمية 10 سنوات فأكثر	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025.
	- الكثافة المأهولة نسمة /كم2	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025
البعد الاقتصادي	- المتوسط الشهري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	من تقدير فريق البحث اعتمادًا على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2025
	- متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه)	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2021/ 2022.
	- متوسط الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه)	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2021/ 2022.
	- نسبة الفقر	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2021/ 2022.
	- نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل	المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة 2024، أبريل 2025.
البعد الاجتماعي	- متوسط كثافة الفصول في مراحل التعليم المختلفة	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025.
	- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025.
	- معدل التسرب من المرحلة الإعدادية	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025.
	- معدل الأطباء البشريين لكل 10.000 نسمة	تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة – الإصدار المحدث 2023.
	- نسبة الأَسِرَّة في المستشفيات لكل 10.000 نسمة	وزارة الصحة والسكان، الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024-2030، جمهورية مصر العربية، 2024

المصدر: من إعداد فريق البحث

ب. معالجة القيم المفقودة - Missing Values

بعد الانتهاء من عملية تجميع البيانات وقبل الشروع في احتساب المؤشر، لا بد من التأكد من عدم وجود أي قيم مفقودة في أي من المتغيرات المستخدمة واكتمال البيانات. وفي حالة وجود أي قيم مفقودة يمكن معالجتها والتعامل معها من خلال عدة طرق سواء بالحذف، أو التقدير الفردي، أو التقدير المتعدد للقيم المفقودة. وكما يتضح من جدول البيانات الأساسية للمتغيرات عدم وجود أي قيمة مفقودة لأي متغير على مستوى جميع المحافظات.

ت. مرحلة تطبيع البيانات – Data Normalization

تعد عملية تطبيع البيانات من الخطوات الأساسية في بناء المؤشر، بحيث يتم عمل معايرة للبيانات بصورة تمكن من تجميعها مع بعضها على الرغم من تعبيرها عن وحدات قياس مختلفة. وقد تم الاعتماد على طريقة القيم الصغرى والكبرى Mini-Max لإجراء عملية التطبيع. وعادة ما يتم استخدام أحد صيغتين عند إجراء عملية التطبيع/المعايرة حسب طبيعة ومعنى المتغير قيد الدراسة، على النحو الآتي:

الصيغة الأولى: في حالة إذا كانت طبيعة المتغير إيجابية مع المؤشر، بمعنى أن القيمة الأعلى في المتغير تعكس أداءً أفضل بالنسبة للمؤشر فتكون صيغة التطبيع على النحو الآتي:

$$\text{القيمة المُعايرة/ المُطبعة} = \frac{\text{القيمة المشاهدة للمتغير } (x) - \text{أصغر قيمة في العينة } Min}{\text{أكبر قيمة في العينة } Max - \text{أصغر قيمة في العينة } Min}$$

وتم تطبيق الصيغة السابقة على كل من المتغيرات التالية:

- المتوسط الشهري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه).
- متوسط الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه).
- نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل.
- معدل الأطباء البشريين لكل 10.000 نسمة.
- نسبة الأَسِرَّة في المستشفيات لكل 10.000 نسمة.

الصيغة الثانية: إذا كان معنى المتغير يسير بالصورة العكسية مع معنى المؤشر، بمعنى أن قيم المتغير لها علاقة عكسية مع المؤشر الأساسي فتأخذ صيغة التطبيع الصورة التالية:

$$\text{القيمة المُعايرة/ المُطبعة} = \frac{\text{أكبر قيمة في العينة } Max - \text{القيمة المشاهدة للمتغير } (x)}{\text{أكبر قيمة في العينة } Max - \text{أصغر قيمة في العينة } Min}$$

وتم تطبيق الصيغة السابقة على كل من المتغيرات الآتية:

- معدل الزيادة الطبيعية.
- معدل البطالة.
- معدل الإعالة الكلية.
- معدل الأمية 10 سنوات فأكثر.
- الكثافة المأهولة نسمة /كم2.
- نسبة الفقر.
- متوسط كثافة الفصول في مراحل التعليم المختلفة.

- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
- معدل التسرب من المرحلة الإعدادية.

ث. تحديد الأوزان النسبية– Relative Weights

تمثل مرحلة تحديد الأوزان النسبية للأبعاد الفرعية والمتغيرات المكونة لها أحد الخطوات الأساسية بالغة الأهمية في عملية بناء المؤشر، نظرًا لتأثيرها المباشر على نتائج المؤشر ودلالاته. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد طريقة محددة واحدة لاختيار الأوزان النسبية، ويمكن اختيار الأوزان النسبية بناءً على عدة معايير مثل الإطار النظري، وآراء الخبراء في المجال، وتوجهات معينة لخدمة هدف محدد. في حالة عدم وجود معيار واضح للمفاضلة ما بين المتغيرات والأبعاد المختلفة، عادة ما يتم تحديد أوزان نسبية متساوية للأبعاد الرئيسة والمتغيرات الفرعية لتجنب التحيز تجاه بعد بعينه، فضلًا عن إمكانية التعديل وإعادة حساب المؤشر بصورة بسيطة حال الرغبة في تغيير الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية. (Nardo et al., 2005).

وبالنسبة لمؤشر التفاوتات المكانية تم تحديد أوزان نسبية متساوية لكل من الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية بواقع 1/3 لكل منها. كما تم تخصيص أوزان نسبية متساوية لكل متغير من المتغيرات الخمسة المستخدمة داخل كل بعد بواقع 1/5 لكل متغير. تأسيسًا على ذلك يمكن التعبير عن الصيغة التجميعية النهائية لمؤشر التفاوتات المكانية بالصورة الآتية:

$$\text{قيمة مؤشر التفاوتات المكانية} = \frac{1}{3}\ (\text{البعد الديموغرافي}) + \frac{1}{3}\ (\text{البعد الاقتصادي}) + \frac{1}{3}\ (\text{البعد الاجتماعي})$$

بحيث:

- **البعد الديموغرافي** = $\frac{1}{5}$ (معدل الزيادة الطبيعية)+ $\frac{1}{5}$ (معدل البطالة) + $\frac{1}{5}$ (معدل الإعالة الكلية)+ $\frac{1}{5}$ (معدل الأمية10 سنوات فأكثر)+ ($\frac{1}{5}$ الكثافة المأهولة نسمة /كم2).
- **البعد الاقتصادي**= $\frac{1}{5}$ (المتوسط الشهري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)+ $\frac{1}{5}$ (متوسط الدخل السنوي للأسرة بالجنيه)+ $\frac{1}{5}$+ (متوسط الإنفاق السنوي للأسرة بالجنيه)+ $\frac{1}{5}$+ (نسبة الفقر)+ $\frac{1}{5}$ (نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل).
- **البعد الاجتماعي**= $\frac{1}{5}$ (متوسط كثافة الفصول في مراحل التعليم المختلفة)+ $\frac{1}{5}$ (معدل وفيات الأطفال دون الخامسة) $\frac{1}{5}$ (معدل التسرب من المرحلة الإعدادية)+ $\frac{1}{5}$ (معدل الأطباء البشريين لكل 10.000 نسمة)+ $\frac{1}{5}$ (نسبة الأسرة في المستشفيات لكل 10.000 نسمة).

ج. تحليل الحساسية وعدم التأكد Sensitivity and Uncertainty Analysis

جدير بالذكر أنه قبل الشروع في تحليل نتائج المؤشر والاعتماد عليها، لا بد من إجراء تحليل الحساسية وعدم التأكد، وذلك بهدف تقييم مدى تأثر ترتيب المحافظات عند تغيير الأوزان النسبية للأبعاد الثلاثة (الديموغرافي، الاقتصادي، الاجتماعي)، حيث تتم إعادة حساب المؤشر الرئيس عند تغيير أوزان المؤشرات الفرعية وإعادة حساب معامل الارتباط بين الترتيب الأصلي للمحافظات والترتيب الجديد؛ لمعرفة درجة التغيير، وذلك كما هو موضح لاحقًا.

يعد إجراء اختبار الحساسية وعدم التأكد من الخطوات الضرورية في بناء المؤشر، لما لها من أهمية في استكشاف درجة الموثوقية والاعتمادية في النتائج الأولية التي تم الحصول عليها. ولتحقيق ذلك تم تحليل الحساسية وفقًا لثلاثة سيناريوهات مختلفة، بحيث يتم تغيير الأوزان النسبية للأبعاد الفرعية الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وإعادة احتساب المؤشر ومقارنة نتائج ترتيب المحافظات الأساسية ونتيجة كل سيناريو. تمثلت السيناريوهات الثلاثة التي تم الاعتماد عليها على النحو الآتي:

- **السيناريو الأول:** زيادة وزن البعد الاقتصادي إلى $\frac{1}{2}$، وتقليل البعدين الآخرين إلى $\frac{1}{4}$ لكل منهما.
- **السيناريو الثاني:** زيادة وزن البعد الاجتماعي إلى $\frac{1}{2}$، وتقليل البعدين الآخرين إلى $\frac{1}{4}$ لكل منهما.
- **السيناريو الثالث:** زيادة وزن البعد الديموغرافي إلى $\frac{1}{2}$، وتقليل البعدين الآخرين إلى $\frac{1}{4}$ لكل منهما.

ويمكن تلخيص نتائج تحليل الحساسية ومقارنة ترتيب المحافظات وفق كل سيناريو مع الترتيب الأصلي كما هو موضح بالجدولين (5-2) و(5-3). تشير نتائج تحليل الحساسية الموضحة بالجدول إلى تمتع المؤشر الرئيس بدرجة عالية من الثبات حيث بلغت قيم معامل الارتباط في جميع السيناريوهات قيمة أكبر من 0.85، ما يدل على حصانة القيم وعدم تأثرها بدرجة كبيرة بتغيير الأوزان النسبية. كذلك تم إعادة احتساب المؤشر بعد استبعاد المحافظة الأعلى أداءً، وهي محافظة بورسعيد، ولم تظهر النتائج تغيير في ترتيب باقي المحافظات وبلغت قيمة معامل الارتباط بين الترتيب الجديد والترتيب المرجعي نحو 0.96. كما سجلت محافظات أسيوط وسوهاج والمنيا المراكز الأخيرة في المؤشر.

جدول (5-2)

نتائج اختبار الحساسية وعدم التأكد

سيناريوهات تحليل الحساسية	الأوزان النسبية للأبعاد الفرعية	معامل ارتباط ترتيب المحافظات الجديد مع الترتيب المرجعي	أهم الملاحظات
الأول	الديموغرافي=$\frac{1}{2}$ الاقتصادي=$\frac{1}{4}$ الاجتماعي=$\frac{1}{4}$	0.91	ثبات مرتفع جدًا في ترتيب المحافظات، مع وجود تغيرات طفيفة للغاية في الترتيب، ثم تغير ترتيب محافظة القاهرة للترتيب الثالث بدلًا من الثاني.
الثاني	الديموغرافي=$\frac{1}{4}$ الاقتصادي=$\frac{1}{2}$ الاجتماعي=$\frac{1}{4}$	0.93	تغير نسبي في ترتيب بعض المحافظات مثل دمياط التي تراجع ترتيبها نسبيًا.
الثالث	الديموغرافي=$\frac{1}{4}$ الاقتصادي=$\frac{1}{4}$ الاجتماعي=$\frac{1}{2}$	0.88	ثبات جيد جدًا، حيث لوحظ فقط بعض التحسن النسبي في ترتيب الأقصر في مقابل تراجع طفيف لترتيب محافظة السويس.

المصدر: من إعداد فريق البحث.

جدول (5-3)

ترتيب المحافظات حسب المؤشر الرئيس والسيناريوهات الثلاثة لتحليل الحساسية

المحافظة	الترتيب الأصلي	السيناريو 1 (جيموغرافي)	السيناريو 1 (اقتصادي)	السيناريو 1 (اجتماعي)
بورسعيد	1	1	1	1
القاهرة	2	3	3	2
دمياط	3	4	6	3
السويس	4	2	4	6
الإسكندرية	5	5	5	5
الغربية	6	6	7	4
الدقهلية	7	7	10	7
المنوفية	8	8	9	8
الإسماعيلية	9	9	8	9
كفر الشيخ	10	10	11	11
الشرقية	11	11	12	10
أسوان	12	12	15	12
القليوبية	13	13	13	14
الجيزة	14	14	14	16
الأقصر	15	15	18	13
البحيرة	16	16	16	15
الفيوم	17	17	17	18
بني سويف	18	18	19	19
قنا	19	19	20	17
المنيا	20	20	21	20
سوهاج	21	21	22	21
أسيوط	22	22	23	22

المصدر: من إعداد فريق البحث.

3-5 تحليل النتائج

في ضوء ما سبق الإشارة إليه من خطوات بناء مؤشر التفاوتات المكانية، يوضح الجدول (5-4) النتائج العامة للمؤشر من حيث قيمة المؤشر لكل محافظة، بالإضافة إلى نتائج الأبعاد الفرعية لكل محافظة.

جدول (5-4)

نتائج مؤشر التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات

المحافظات	قيمة المؤشر الرئيس	البعد الديموغرافي	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	ترتيب المحافظات حسب قيمة المؤشر (1 الأداء الأفضل)
القاهرة	0.688	0.633	0.740	0.691	2
الإسكندرية	0.598	0.660	0.601	0.532	5
بورسعيد	0.790	0.745	0.966	0.659	1
السويس	0.623	0.724	0.618	0.528	4
دمياط	0.625	0.668	0.439	0.769	3
الدقهلية	0.583	0.677	0.324	0.748	7
الشرقية	0.503	0.580	0.318	0.612	11
القليوبية	0.424	0.487	0.447	0.339	13
كفر الشيخ	0.505	0.617	0.429	0.469	10
الغربية	0.587	0.643	0.468	0.650	6
المنوفية	0.569	0.664	0.411	0.631	8
البحيرة	0.379	0.518	0.266	0.353	16
الإسماعيلية	0.515	0.656	0.408	0.480	9
الجيزة	0.396	0.512	0.419	0.258	14
بني سويف	0.347	0.508	0.343	0.191	18
الفيوم	0.350	0.535	0.315	0.200	17
المنيا	0.286	0.372	0.241	0.247	20
أسيوط	0.211	0.337	0.069	0.228	22
سوهاج	0.264	0.370	0.113	0.310	21
قنا	0.322	0.502	0.208	0.258	19
الأقصر	0.385	0.544	0.193	0.417	15
أسوان	0.464	0.683	0.194	0.516	12

المصدر: من إعداد فريق البحث

وبناءً على ما سبق يمكن الاعتماد على نتائج المؤشر في تحليل البيانات واستكشاف أهم ملامح التفاوتات المكانية بين المحافظات على النحو المبين في الأجزاء التالية.

1-3-5 واقع التفاوتات المكانية بين المحافظات

يتضح من الجدول (5-4) والشكل (5-3) نتائج المؤشر المركب والتي تظهر ما يأتي:

- وجود تفاوتات مكانية واضحة بين المحافظات المصرية في مستويات الأداء التنموي العام، فقد احتلت محافظة بورسعيد المركز الأول (0.790) متقدمةً على باقي المحافظات بفضل ارتفاع أدائها في البعد الاقتصادي والاجتماعي، تليها القاهرة (0.688)، ودمياط (0.625)، بينما جاءت أسيوط (0.211) وسوهاج (0.264) والمنيا (0.286) في المراتب الأخيرة، مما يعكس فجوة تنموية بين محافظات الحضر الكبرى ومحافظات الصعيد.
- كذلك تتراوح قيم المؤشر بين (0.211) و (0.790)، وهي فجوة واسعة تشير إلى وجود عدم مساواة مكانية كبيرة في مستويات التنمية، إذ تتركز المحافظات الأعلى أداءً في إقليم القناة والدلتا، بينما تتراجع محافظات الصعيد في الأداء على مستوى الأبعاد الفرعية الثلاثة.
- في ضوء تلك النتائج تراوحت قيم المؤشر المركب بين (0.211) في أسيوط (الأدنى) و(0.790) في بورسعيد (الأعلى). على جانب آخر سجلت مجموعة المحافظات (دمياط، الدقهلية، الشرقية، المنوفية، كفر الشيخ) قيمًا متوسطة للمؤشر تراوحت ما بين (0.505) و (0.625) مع وجود توازن نسبي بين الأبعاد مع بعض نقاط الضعف في قيمة مؤشر البعد الاقتصادي، كما هو الحال في محافظة الدقهلية، والشرقية.
- في المقابل سجلت محافظة أسيوط أقل قيمة للمؤشر بين المحافظات بواقع (0.211) مع تراجع ملحوظ في جميع الأبعاد، خاصة الاجتماعي (0.228) والاقتصادي (0.209)، تلتها محافظة سوهاج بقيمة للمؤشر تساوي (0.264)، ومن بعدها محافظة المنيا بقيمة للمؤشر تساوي (0.286).

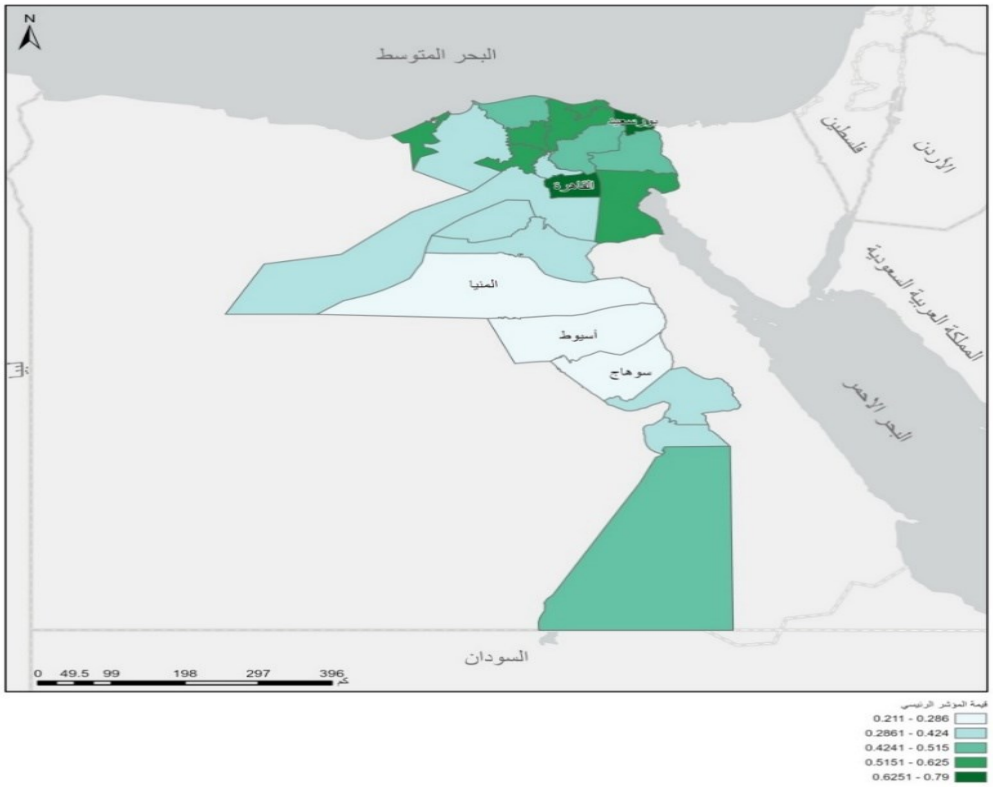

المصدر: من إعداد فريق البحث

شكل (3-5)

قيم مؤشر التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات

صورة عامة تشير نتائج المؤشر إلى وجود فجوة تنموية ليست قليلة بين المحافظات الحضرية، وبعض محافظات الوجه البحري مقارنة بمحافظات الوجه القبلي. هذا فضلًا عن وضوح وجود ارتباط قوي بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي. حيث اتسمت المحافظات المرتفعة في البعد الاقتصادي بارتفاع مناظر في البعد الاجتماعي.

2-3-5 التفاوتات في البعد الديموغرافي

يُلاحظ من الجدول (5-4) والشكل (5-4) ما يأتي:

- تفوق عدد من المحافظات في هذا البعد، من أبرزها بورسعيد (0.745)، السويس (0.724)، أسوان (0.683)، والإسكندرية (0.660)، وتعود هذه القيم المرتفعة إلى خصائص سكانية أكثر استقرارًا من حيث الكثافة السكانية ومعدلات المواليد وانخفاض معدلات الإعالة.
- في المقابل، جاءت محافظات الصعيد في المراتب الأدنى مثل أسيوط (0.337)، سوهاج (0.370)، المنيا (0.372)، مما يعكس عبئًا ديموغرافيًّا مرتفعًا نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة والزيادة الطبيعية.

وبشكل عام، يتضح أن المناطق الحضرية والساحلية تتمتع بميزات ديموغرافية أكثر ملاءمة للتنمية، في حين تواجه محافظات الصعيد ضغوطًا سكانية تحد من قدرتها على تحقيق التوازن التنموي.

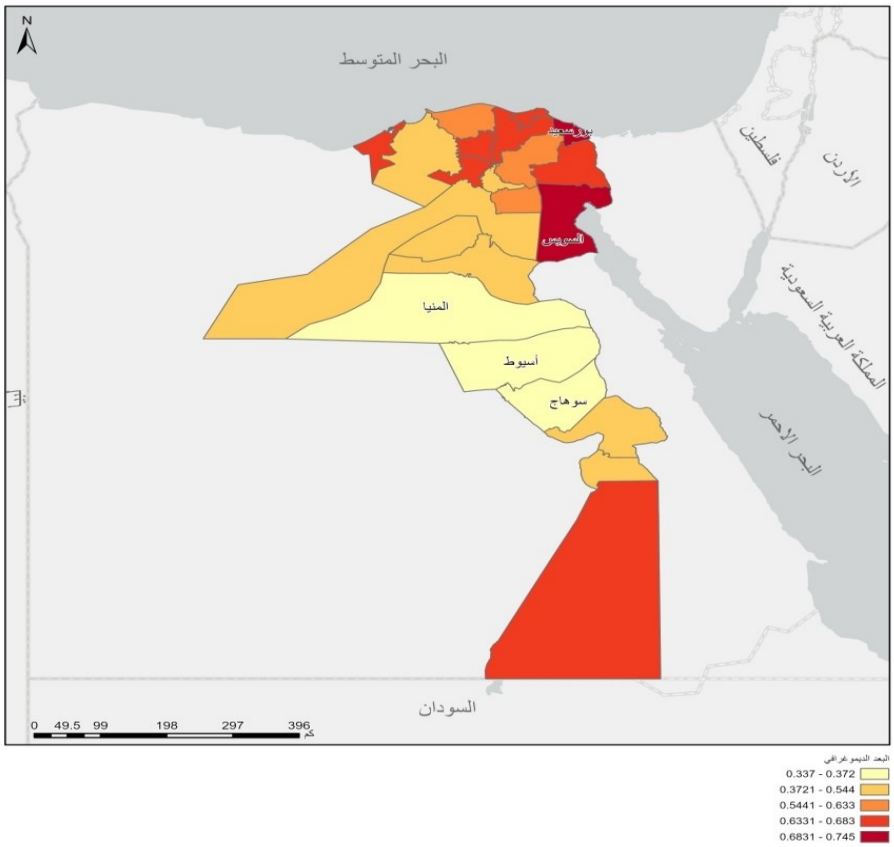

المصدر: من إعداد فريق البحث

شكل (5-4)

قيم مؤشر البعد الديموغرافي على مستوى المحافظات

3-3-5 التفاوتات في البعد الاقتصادي

من الجدول (5-4) والشكل (5-5) يتضح ما يأتي:

- برزت أشد التفاوتات في البعد الاقتصادي مما يشير إلى حساسية هذا البعد وتأثيره الكبير في وجود تفاوتات بين المحافظات حيث يعد البعد الاقتصادي الأكثر تباينًا بين المحافظات، إذ يتراوح بين (0.069) كقيمة لمحافظة أسيوط و(0.966) كقيمة لمحافظة بورسعيد، ويكشف ذلك عن تفاوت اقتصادي كبير بين المحافظتين.
- تمثلت المحافظات الأعلى أداءً وفقًا لهذا البعد في بورسعيد (0.966)، القاهرة (0.740)، السويس (0.618)، والإسكندرية (0.601)، وهي محافظات تتميز بوجود أنشطة اقتصادية متنوعة، واستثمارات حضرية وصناعية مرتفعة.
- في المقابل تمثلت المحافظات الأدنى أداءً في أسيوط (0.069)، سوهاج (0.113)، المنيا (0.241)، قنا (0.208)، وهي محافظات يغلب عليها الطابع الزراعي وضعف البنية التحتية الاقتصادية ما يعكس وجود تفاوتات كبيرة تنعكس في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضعف مشاركة الإناث في قوة العمل.

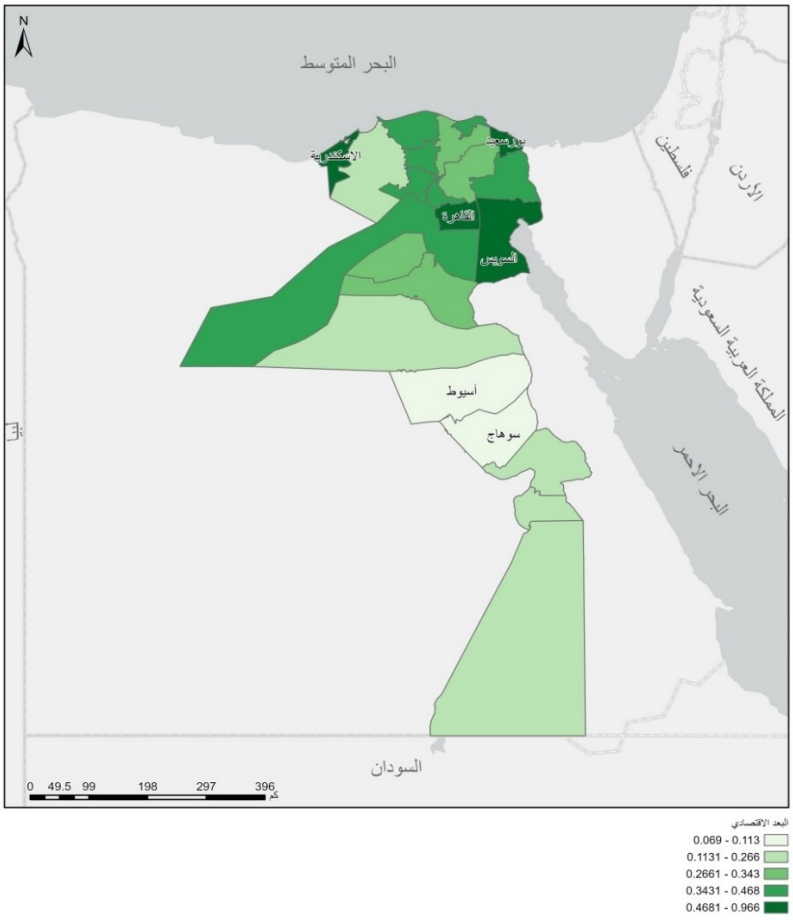

المصدر: من إعداد فريق البحث

شكل (5-5)

قيم مؤشر البعد الاقتصادي على مستوى المحافظات

4-3-5 التفاوتات في البعد الاجتماعي

يتضح من الجدول (5-4) والشكل (5-6) ما يأتي:

- أن البعد الاجتماعي يمثل بُعدًا متنوع الأداء بين المحافظات حيث تمثلت المحافظات ذات الأداء المرتفع في دمياط (0.769)، الدقهلية (0.748)، القاهرة (0.691)، الغربية (0.650)، وهي محافظات تتميز نسبيًا بتحسن مؤشرات التعليم والصحة والخدمات الأساسية.
- بينما كانت أدنى المحافظات في قيمة المؤشر لهذا البعد هي بني سويف (0.191)، الفيوم (0.200)، المنيا (0.247)، وأسيوط (0.228)، والذي يشير بدوره إلى أن الفرص الاجتماعية ما زالت محدودة في مناطق الصعيد، وأن الخدمات الاجتماعية تظل عاملًا مفسرًا رئيسًا للتفاوتات التنموية المكانية.

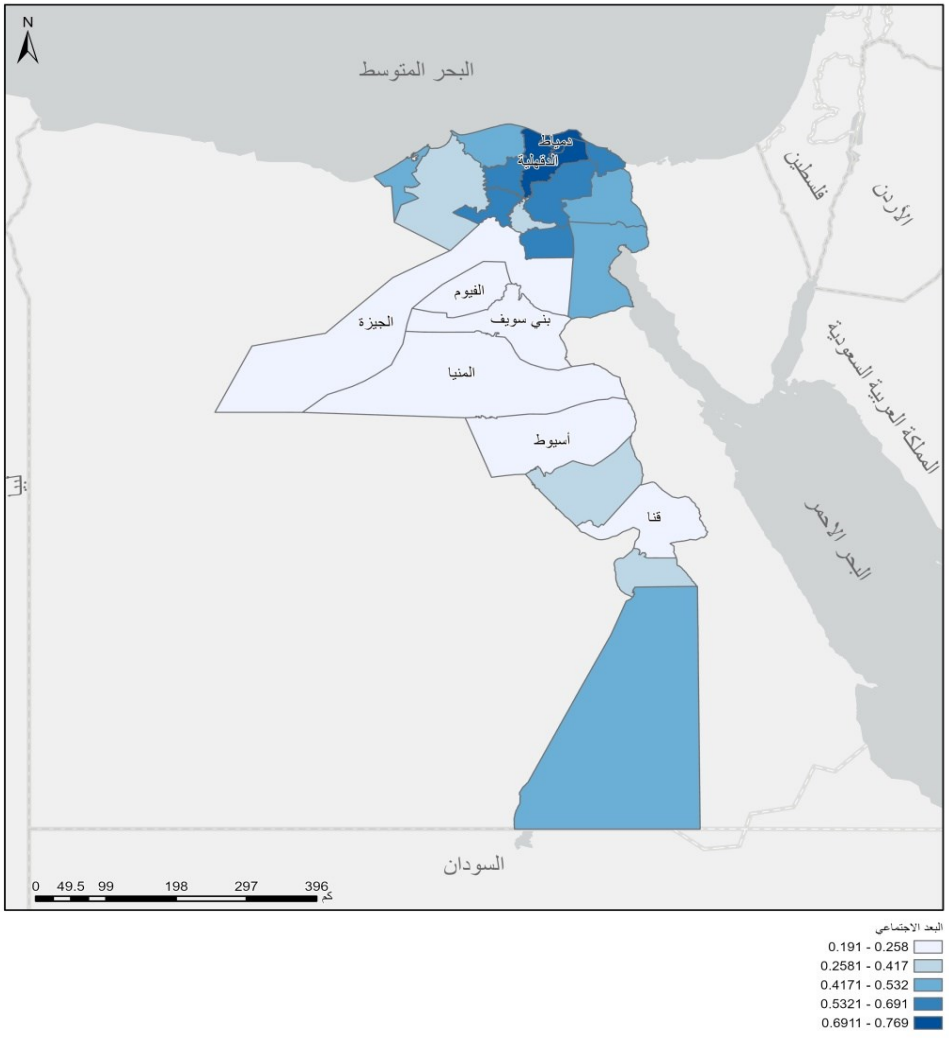

المصدر: من إعداد فريق البحث

شكل (5-6)

قيم مؤشر البعد الاجتماعي على مستوى المحافظات

4-5 خاتمة

يهدف هذا الفصل إلى بناء مؤشر مركب لقياس التفاوتات المكانية بين المحافظات المصرية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الفرعية التي تعكس الجوانب والأبعاد الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية. عرض الفصل الإطار النظري لبناء المؤشرات المركبة والتي اعتمدت على المنهجيات الدولية المتعارف عليها في بناء المؤشرات المركبة. من أهم نتائج المؤشر المركب بشكل عام وفي الأبعاد الثلاث محل البحث ما يأتي:

- **تفاوتات عامة:**

- وجود تفاوتات مكانية واضحة بين المحافظات المصرية في مستويات الأداء التنموي العام، مما يعكس فجوة تنموية بين محافظات الحضر الكبرى ومحافظات الصعيد.
- وجود فجوة تنموية ليست قليلة بين المحافظات الحضرية، وبعض محافظات الوجه البحري مقارنة بمحافظات الوجه القبلي.
- وجود ارتباط قوي بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، حيث اتسمت المحافظات المرتفعة في البعد الاقتصادي بارتفاع مناظر في البعد الاجتماعي.

- **تفاوتات ديموغرافية:**

- تتمتع المناطق الحضرية والساحلية بميزات ديموغرافية أكثر ملاءمة للتنمية، في حين تواجه محافظات الصعيد ضغوطًا سكانية تحد من قدرتها على تحقيق التوازن التنموي.
- تفوق عدد من المحافظات في البعد الديموغرافي، من أبرزها بورسعيد، السويس، أسوان، والإسكندرية، وتعود هذه القيم المرتفعة إلى خصائص سكانية أكثر استقرارًا من حيث الكثافة السكانية ومعدلات المواليد وانخفاض معدلات الإعالة.
- جاءت محافظات الصعيد في المراتب الأدنى مثل أسيوط، سوهاج، المنيا، مما يعكس عبئًا ديموغرافيًّا مرتفعًا نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة والزيادة الطبيعية.

- **تفاوتات اقتصادية:**

- برزت أشد التفاوتات في البعد الاقتصادي مما يشير إلى حساسية هذا البعد وتأثيره الكبير في وجود تفاوتات بين المحافظات حيث يعد البعد الاقتصادي الأكثر تباينًا بين المحافظات.
- تمثلت المحافظات الأعلى أداءً وفقًا لهذا البعد في بورسعيد، القاهرة، السويس، والإسكندرية.
- في المقابل تمثلت المحافظات الأدنى أداءً في أسيوط، سوهاج، المنيا، وقنا، وهي محافظات يغلب عليها الطابع الزراعي وضعف البنية التحتية الاقتصادية.

- **تفاوتات اجتماعية**

- يمثل البعد الاجتماعي بُعدًا متنوع الأداء بين المحافظات حيث تمثلت المحافظات ذات الأداء المرتفع في دمياط، الدقهلية، القاهرة، والغربية، وهي محافظات تتميز نسبيًا بتحسن مؤشرات التعليم والصحة والخدمات الأساسية.
- كانت أدنى المحافظات في قيمة المؤشر لهذا البعد هي بني سويف، الفيوم، المنيا، وأسيوط، والذي يشير بدوره إلى أن الفرص الاجتماعية ما زالت محدودة في مناطق الصعيد.

الفصل السادس
نحو رؤية لتحقيق العدالة المكانية
(بعض السياسات والتدخلات المقترحة)

مما لا شك فيه أن الهدف الرئيس وراء دراسة التفاوتات المكانية سواء فيما يتعلق بمستويات المعيشة أو النفاذ للخدمات الاجتماعية أو الخصائص الديمغرافية التي تؤدي إلى تعميق هذه التفاوتات هو تحقيق العدالة الاجتماعية المكانية. وجدير بالذكر أن مفهوم العدالة المكانية هو مفهوم يربط بين مبادئ العدالة الاجتماعية والتنظيم الجغرافي للمجتمع، بهدف ضمان التوزيع العادل للموارد، والفرص، والخدمات عبر الوحدات الجغرافية دون تمييز بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بشكل متوازن مكانيًا والحد من جونب اللامساواة عبر الوحدات الجغرافية المختلفة، وكذلك المجموعات السكانية التي تستقر في هذه الوحدات. لذا وبناء على ما سبق من نتائج تتعلق بالتفاوتات المكانية سواء الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ووفق ما توصل إليه البحث في الفصل الأول من الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مواجهة التفاوتات المكانية وفي الفصل الخامس من تحديد أهم العوامل المؤثرة على تلك التفاوتات من الوجهه الإحصائية، يعرض هذا الجزء من البحث مجموعات من السياسات يرى فريق البحث أنها من أهم السياسات التي يجب تنفيذها في السياق المصري، وسيتم تقسيم السياسات المقترحة إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: معنية بطرق القياس وفجوة البيانات وجودة المتاح منها.
المجموعة الثانية: تتصل بالإصلاحات المطلوبة في الأطر المؤسسية والتمويلية.
المجموعة الثالثة: تتعلق بسياسات توطين التنمية الإقليمية المستدامة عبر الوحدات الجغرافية المختلفة.

1-6 المجموعة الأولى: طرق القياس وفجوة البيانات وجودة المتاح منها

- تحديد مفهوم مستوى المعيشة اللائق والحد الأدنى من تلبية الاحتياجات المعيشية للمواطنين وفقًا للمعايير والمفاهيم المقبولة عالميًا ومحليًا، حتى تكون بمثابة المعيار المرجعي الذي يتم قياس مدى البعد أو القرب منه، وليس المقارنة بمتوسط الجمهورية أو بالوحدات المحلية الأخرى والتي قد تكون أيضًا أقل من هذا المعيار المقبول.
- تبني معايير موحدة لتقييم الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم، تتوافق مع المعايير الدولية حيث يستلزم ذلك قياس مدى الإتاحة والجودة عبر مجموعة من المؤشرات ذات المرجعية الدولية والتي تتوافق مع مقاييس رأس المال البشري. كما يجب أن يتم توسيع نطاق هذه المؤشرات لتغطي القدرة على الاستدامة. وعلى صعيد مواز، من الضروري تطبيق مسوح ميدانية دورية لقياس الرضا عن الخدمات. وجدير بالذكر، أن قضية الدور المركزي للخدمات الأساسية في تحقيق العدالة المكانية كانت من أولويات الإصلاح الاجتماعي في كل البلدان محل الدراسة مثل فرنسا والصين والبرازيل، وغيرها، والذي تم تحليل تجاربهم في الفصل الأول.
- الالتزام في بناء قواعد البيانات الخاصة بالحماية الاجتماعية بمعايير تقييم منظومات الحماية الاجتماعية المختلفة من حيث مدى التغطية وكفاية المنافع المقدمة ونسبة من ما تغطيه من نفقات معيشة بالنسبة لعشريات السكان المستهدفة، وكذلك قدرتها على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الفرد. كما أن الربط بين قواعد بيانات الحماية الاجتماعية غير المستندة لاشتراكات والحماية الاجتماعية المستندة لاشتراكات مهم للغاية حيث إنه يوضح الحراك بين المنظومتين سواء إيجابًا نتيجة تحسن أحوال المعيشة أو سلبًا نتيجة الوقوع في براثن الفقر.

- استكمال وتوحيد قواعد البيانات الخاصة بمستويات المعيشة والدخول والخدمات الأساسية والارتقاء بنظم تحليلها لضمان فاعلية السياسات وعدم إهدار الموارد وإمكانية الاستعانة بها لتحسين كفاءة التخصيص وتحديد المستحقين الأَولى بالرعاية والمساندة.
- تطوير مسوح وبحوث ميزانية الأسرة/الدخل والإنفاق والاستهلاك التي تحتاج إلى تمويل لإجرائها بشكل دوري وتحليل بياناتها بالتكامل مع مصادر المعلومات الأخرى، مع انتظام نشرها وإتاحتها بشكل كامل للجمهور والباحثين.
- النظر إلى اللامساواة في سياقها المكاني، مما يسهم في فهم طبيعة عدم المساواة بين المواطنين بين المحافظات وداخلها من خلال التغلب على محدودية طرق القياس لمستويات المعيشة والدخل والتي تُقصر عملية القياس ونتائجها على مستوى المحافظة، وهي طريقة معيبة فمتوسطات المحافظات تخفي كثيرًا من التفاوتات الحادة بين مدنها وقراها، مما قد يؤدى إلى إهمال بعض المناطق الفقيرة بزعم أنها تقع في محافظة مرتفعة مستوى المعيشة.
- علاج فجوات البيانات خاصة بين الريف والحضر، وكذلك على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة، وكذلك ضرورة النزول في القياس إلى أصغر الوحدات المكانية وهي النجوع والكفور والعزب والتي زاد عددها في السنوات الأخيرة بشكل كبير.
- تطوير مقاييس جديدة لقياس التفاوتات الاقتصادية المكانية، خاصة التي تعكس مستوى المعيشة، بحيث تغطي جميع الأبعاد، مما يسهم في تطوير السياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل، ومواصلة تطوير سياسات الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض، مما يمكن الحكومات من صياغة سياسات أكثر فاعلية لإزالة الفوارق بين الأفراد والأسر فيما يتعلق بمستوى المعيشة.
- استخدام نظم المعلومات المكانية في التوقيع الجغرافي للتفاوتات وما يقابلها من خدمات، فمن خلال تحليل الطبقات المكانية المختلفة (السكان، الدخل، الخدمات، الموارد...إلخ) يمكن اكتشاف أنماط التركز أو التهميش واكتشاف أسبابها، مما يساهم في ترتيب المناطق حسب درجة الحرمان أو الحاجة إلى التنمية، ومن ثم توجيه الموارد والاستثمارات نحو المناطق الأكثر احتياجًا، بما يعزز العدالة المكانية.
- إنشاء أنظمة رصد : يتيح إنشاء أنظمة فعّالة للرصد المستمر للفوارق السكانية، وتأثيرات السياسات، وإجراء تعديلات وتدخلات قائمة على الأدلة عند الحاجة.

2-6 المجموعة الثانية: الإطار المؤسسية والتمويلية

- تمكين الإدارة المحلية من وضع وتنفيذ خطط وسياسات تنموية قائمة على احتياجات المجتمع المحلي، مع العمل على تقريب الفجوات في مستويات خدمات المرافق والبنية التحتية (مياه، صرف صحي، طرق، كهرباء، إنترنت)، وكذلك الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الرياضة، الثقافة)، بدعم من المستوى المركزي. كانت هذه النوعية من التدخلات من أهم التدخلات ذات الطابع المؤسسي في كل التجارب الدولية التي تمت مناقشتها حيث كان الاهتمام واضحًا بتمكين المحليات من خلال لامركزية حقيقية ذات أطر تمويلية مرنة وتخاطب احتياجات المناطق المحرومة مع الاهتمام بتطوير البنية التحتية للمناطق الأقل نموًا.
- تطوير الهياكل المؤسسية للمحافظات، مع مراجعة عملية اختيار القيادات المحلية لضمان نجاح التحول التدريجي نحو اللامركزية، مع تعزيز قدرة المستوى المركزي في المتابعة والرقابة ورفع كفاءة المستوى المحلي لمواجهة الصلاحيات الجديدة لتحقيق العدالة المكانية.
- الحوكمة المحلية: يضمن تعزيز هياكل الحوكمة المحلية تخصيص الموارد والسياسات بما يتناسب مع الاحتياجات الفريدة لكل محافظة. ويشمل ذلك لامركزية السلطة وتعزيز المشاركة المحلية في عمليات صنع القرار. كما يتعين تدعيم

المشاركة الشعبية في التخطيط المحلي، خاصة في مراقبة الخدمات الاجتماعية المحلية عبر تفعيل مجالس أمناء المدارس وكذلك مجالس إدارات الوحدات الصحية، وكذلك ابتداع هياكل أخرى تضمن توسيع نطاق المشاركة الشعبية في إدارة الخدمات الأساسية.

- تصميم وتنفيذ سياسات مكانية، تعتمد على إنتاج أدوات وأساليب جديدة للاستهداف الجغرافي في المحافظات ووحداتها المحلية، بما يساهم في تطوير الهيكل الاقتصادي للوحدات المحلية، ويزيد من مستوى قدرتها التنافسية، وبما يضمن توزيع عادل لعوائد عملية التنمية بين المواطنين. كان من أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية هو دعم الاقتصادات المحلية من خلال تطوير البنية التحتية خاصة الطرق ووسائل الاتصال، ومن خلال تشجيع القطاع الخاص على توجيه الاستثمارات للمناطق المحرومة عبر مجموعة من الحوافز والتسهيلات التمويلية والضريبية. وبذلك يتكامل دور الدولة مع دور القطاع الخاص
- توجيه التمويل الحكومي والاستثمارات العامة إلى معالجة التفاوتات المكانية من خلال معادلة تمويلية تأخذ في حسبانها بالإضافة إلى عدد السكان، مستويات الدخل والإنفاق ومدى الاقتراب أو الابتعاد من المستويات اللائقة وفقًا للمعايير المقبولة عالميًا ومحليًا، بما يضمن الشفافية والعدالة في توجيه المخصصات المالية الحكومية. بالفعل كان الاستثمار في البنية التحتية عاملًا حاكمًا في معالجة التفاوتات المكانية في كل التجارب الدولية سواء في الدول النامية أو المتقدمة.
- إعادة النظر في معايير توزيع الخدمات الأساسية بين الوحدات الإدارية المختلفة (القرى والمدن والمراكز) بما يراعي الزيادات السكانية المتتالية وزيادة عدد النجوع والكفور والعزب، والذي وصل إلى ما يقرب من 30 ألف وحدة. ولا مانع في التفكير في إعادة التقسيم الجغرافي للقرى المصرية.
- تبني فكرة إنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات في المناطق المحرومة من الخدمات والمرافق العامة، على سبيل المثال إنشاء صندوق "تضامن إقليمي" دائم لدعم المحافظات.

3-6 المجموعة الثالثة: سياسات توطين التنمية المستدامة

- **سياسات عامة:**

- اتباع منهج توطين التنمية من خلال مشاركة المجتمع المحلي (التخطيط التشاركي Participatory Planning)، مما يعمل على تطوير الأنشطة الداعمة للتنمية المحلية، والتي تعطي دفعات تنموية أمامية للاستدامة الذاتية، وتعزز من قدرات المجتمع المحلي.
- تبني منهج التنمية الإقليمية المتوازنة والمستدامة من خلال تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية بهدف التكامل الريفي الحضري، فهو أحد أدوات تحقيق التقارب في مستويات المعيشة والدخول وإتاحة الخدمات الاجتماعية. ومن أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية ضرورة تعزيز تنافسية القطاع الزراعي وتقوية روابطه بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.
- تبني منهج اللامركزية لنقل السلطات والصلاحيات إلى قيادة الأجهزة المحلية ودعمها بالموارد المالية والبشرية، وإعادة توزيع المهام والمسؤوليات لتوليد الإيرادات المحلية وتقديم الخدمات.
- اعتماد مبدأ التخطيط الاستراتيجي الشامل، ومتابعة الخطط التنفيذية للمشروعات، والاستثمار في البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة، ودعم مبادرات تحديث البيانات والمعلومات وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المحلية.
- تطوير مراكز البحث العلمي والتقني، ودعم الجامعات الإقليمية وتحقيق الشراكات بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والتوجه إلى مشروعات تخدم المجتمعات المحلية. والتركيز على التدريب المهني ودعم الابتكار والتكنولوجيا.

- إيجاد آلية لتكامل الخدمات بين برامج الحماية الاجتماعية، وسياسات التشغيل، والتعليم، والرعاية الصحية، والتمكين الاقتصادي لضمان تخارج أكبر عدد من الأسر المستحقة للدعم وانتقالهم من مرحلة الاعتماد على تلقي الإعانات إلى مرحلة الإنتاج والاستقلال الاقتصادي.

○ **سياسات للحد من التفاوتات الديموغرافية والاجتماعية:**

لمعالجة التباينات الديموغرافية والاجتماعية بين محافظات مصر، يُمكن تطبيق عدد من السياسات التي تحد من هذه التفاوتات وتسهم في تحقيق العدالة المكانية. كان الاستثمار في التعليم والتدريب وتعزيز الابتكار من التدخلات ذات الطابع الاجتماعي في التجارب الدولية من أجل دعم الاقتصاد المحلي بمهارات بشرية ذات جودة، ومطلوبة في سوق العمل.

- **الاستثمار في التعليم:** يُعدّ توفير فرص متساوية للحصول على تعليم جيد أمرًا أساسيًا للحد من الفوارق الديموغرافية والاجتماعية على مستوى الفرص المتاحة والنواتج المتحصلة. ويشمل ذلك بناء المزيد من المدارس، وتحديد معايير لتوزيع الخدمات التعليمية تراعي التغيرات السكانية التي تحدث على مستوى القرى من حيث زيادة أعداد التوابع مثل العزب والكفور والنجوع. كما أن العمل على تحسين جودة التعليم أمر مهم عبر تدريب المدرسين وتصميم برامج دراسية حديثة، تساعد على التفكير النقدي والابتكار، وكذلك التوجه نحو تقديم منح دراسية للطلاب المتميزين في المناطق الأفقر. وأخيرًا، فإن زيادة الإنفاق على التعليم أمر محوري شريطة أن يتوجه هذا الإنفاق إلى زيادة الإتاحة وتحسين الجودة.
- **ضمان التغطية الصحية الشاملة**: الإسراع في تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل بغية توفير نظام صحي موحد، قادر على تقديم خدمات رعاية صحية ذات جودة وبأسعار معقولة. هذا يستدعي تخصيص مزيد من الإنفاق الاجتماعي لدعم البني الصحية الحكومية القائمة وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على تأسيس منشأت صحية بما يوفر قاعدة من الموارد المؤسسية من المنشآت الصحية تسرع من تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل. وعلى المدى القصير، لا بد من إحداث إصلاحات في نظام التأمين الصحي القديم على مستوى جودة الخدمة المقدمة حتى يتم التحول تدريجيًّا لتطبيق التأمين الصحي الشامل. وعلى مستوى الموارد البشرية متمثلة في الكوادر الطبية سواء أطباء أو تمريض، لا بد من دعم التعليم الطبي وزيادة عدد الطلبة الملتحقين بكليات الطب والتمريض في الجامعات الإقليمية، وكذلك إعادة النظر في نظام التكليف وتوفير حزمة من الحوافز التعليمية والمالية والتدريبية للأطباء الشباب من أجل الاستمرار في العمل في مجتمعاتهم المحلية، والتوجه نحو إعداد أطقم تمريض مؤهلة تأهيلًا علميًّا متقدمًا لتقوم بالعمل اليومي في الوحدات الصحية الريفية في حالة وجود عجز في الأطباء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لصحة الأم والطفل والرعاية الوقائية المصممة خصيصًا للمشكلات الصحية الإقليمية السائدة في مختلف المحافظات. وأخيرًا، التفكير في سبل أكثر مرونة لتقديم الرعاية الصحية مثل الوحدات الصحية المتنقلة.
- **دعم التغذية** في المناطق التي ينتشر فيها سوء التغذية عبر زيادة القيمة الغذائية للوجبة المدرسية من جانب وتوفير قسائم غذاء للأسر الأكثر فقرًا إضافية على بطاقات التموين. ربما تكون تجربة البرازيل في محاربة الجوع تجربة ملهمة في هذا الشأن.
- **تبني برامج للتخارج من الفقر:** تنفيذ برامج التخارج من الفقر عبر حزمة من التدخلات المتكاملة تبدأ بدعم الاستهلاك، مرورًا بنقل الأصول والتدريب على إدارتها، وكذلك مهارات التسويق من أجل دعم الأسر الفقيرة على الخروج التدريجي من الفقر.

- **برامج التكامل الثقافي والاجتماعي:** يمكن تعزيز التفاهم وتخفيف التوترات بين مختلف الفئات السكانية من خلال مبادرات التبادل الثقافي والتكامل الاجتماعي. كما يمكن للفعاليات المجتمعية وجلسات الحوار والمشروعات التعاونية أن تعزز التماسك الاجتماعي.

- **سياسات للحد من التفاوتات الاقتصادية:**

- زيادة الاهتمام بالمحور الاقتصادي وتوفير فرص العمل في مبادرة حياة كريمة ومبادرات تنمية الريف المصري عمومًا لتحسين دخل الأسر الريفية، حيث إنه مع أهمية تطوير البنية التحتية فهي عامل مساعد وليس الأساس في توليد فرص العمل المستدامة وتحسين مستويات الدخول.
- تحديد المزايا النسبية بكل وحدة محلية، مما يسهم في إيجاد النشاط التنافسي للاقتصاد المحلي، وتقديم الحوافز لتطوير أنواع الأنشطة المتخصصة ذات الصلة، وتحويل كافة الأنشطة المحلية إلى أنماط متنوعة لصناعات مختلفة ومتخصصة، بما في ذلك الصناعات الأقل قدرة على المنافسة، والتي يجب تطويرها وفقًا لأهداف التنمية المحددة، مع اعتبار الصناعات غير المتطورة فرصًا لتنمية المنطقة.
- تعزيز القدرة التنافسية الصناعية بين المحافظات، والاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، والتكنولوجيا الخضراء، ودعم القطاعات الصناعية والتكنولوجية الحديثة من خلال إنشاء مشروعات صناعية تكنولوجية "مدن الابتكار" خارج المناطق الحضرية، إلى جانب إنشاء مناطق اقتصادية خاصة (لجذب الاستثمارات الأجنبية).
- اتباع سياسات للتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة وخاصة في الريف، من خلال توفير التدريب المهني المرتبط باحتياجات سوق العمل، وتسهيل حصول صغار المزارعين والمنتجين على المدخلات الزراعية والتكنولوجية والوصول إلى الأسواق، مع تعزيز مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الاقتصادية.
- تنويع مصادر الدخل غير الزراعي بدعم التكتلات الإنتاجية والمنتجات الحرفية بالاستفادة من المزايا النسبية للقرى وتقديم الدعم الفني والتمويل الميسر والتدريب وتمكينها من تسويق منتجاتها، مع ربطها بسلاسل القيمة المضافة في الصناعات الكبري.
- تحسين الدخل من الإنتاج الزراعي من خلال التسعير العادل للحاصلات والسلع الزراعية، ونشر الزراعة التعاقدية بما يضمن حصول المزارعين على أسعار مجزية وضمان تسويق منتجاتهم ومنع استغلال التجار لهم، وبناء سلاسل قيمة زراعية ذات قيمة مضافة وربط المنتجين الزراعيين بالأسواق المحلية والدولية.
- تعزيز الصناعات الزراعية المستدامة وتشجيع الصناعات الصغيرة المرتبطة بالنشاط الزراعي والحيواني.

قائمة المراجع

أولًا- المراجع باللغة العربية

- الأمم المتحدة (2014)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام 2015"، الأمم المتحدة، الدورة الحادية والستون.
- الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥،
https://docs.un.org/ar/A/60/117
- براكاش، لونغاني وجوناتان، أوستري (2017)،" جهود الصندوق بشأن عدم المساواة: عبور الجسر بين البحث والواقع"، النافذة الاقتصادية، منتدى صندوق النقد الدولي.
- البقلي، أحمد عبد العزيز (2003)، العدالة في توزيع فرص العمل، في "العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاجتماعية والاقتصادية في محافظات مصر (دراسة تحليلية)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (168)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- البقلي، أحمد عبد العزيز، وآخرون (2019)، تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017، معهد التخطيط القومي.
- البقلي، أحمد عبد العزيز، وآخرون (2024)، ما بعد حياة كريمة (التخطيط المحلي، استدامة الموارد، تشغيل الخدمات)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 352، معهد التخطيط القومي.
- البقلي، أحمد عبد العزيز، وآخرون (2025)، تطوير وتنمية التجمعات الحضرية: عواصم المحافظات لتعزيز الروابط الحضرية- الريفية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 364 ، معهد التخطيط القومي.
- البنك الدولي، مشروع رأس المال البشري، 2019.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020)، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2019/2018، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2021)، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020/2019، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2019)، دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار لمحافظات إقليم شمال الصعيد (بني سويف، الفيوم، المنيا) خلال الفترة 2007 /2008 – 2016/ 2017، يوليو.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكن والاسكان والمنشآت 2017، سبتمبر 2017، جدول 1-2.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة للفترة (2020-2023)، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2024، ديسمبر 2024.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اصدار ديسمبر 2008، ص 26-27.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اصدار سبتمبر 2015، مرجع رقم (2013-71-01111)، جدول (2-6).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات لعام 2021، جدول2، يناير 2023.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات لعام 2022، يناير 2024.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة 2024، أبريل 2025.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، اصدار مارس 2015، مرجع رقم (2015-01112-71).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025.
- حسن، محمد محمد سليمان، (2013)، مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الهندسة المعمارية (تخطيط المدن)، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
- حسين، راندا جلال، (2018)، التنمية الاقتصادية المحلية كأداة للحد من الفقر: بالتطبيق على محافظة أسيوط، المجلة الدولية للتنمية، المجلد السابع، العدد الأول.
- الحكيم علا سليمان، (1986)، التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر، رقم 33، معهد التخطيط القومي، يوليو.
- حماد، رباب حسين، (2019)، مدى تحقيق العدالة المكانية في مصر بالتطبيق على محافظات الجمهورية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر، ص ص، 85 -102.
- الخليفة، ولاء سعد، عاشور، إيمان محمد محمود، (2025)، العلاقة بين الاستثمار العام والتفاوتات المكانية في مصر بالتطبيق على إقليمي القاهرة الكبرى ووسط الصعيد خلال الفترة 1990-2017، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة المنوفية، يناير، ص ص، 151- 198.
- ربيع، مريم (2023)، كيف تستخدم البلدان والمدن البيانات الجغرافية المكانية لرصد أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها؟ مدونات البنك الدولى، 2023/12/22.
- عبد العال، فريد أحمد وآخرون (2016)، آليات تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 270، معهد التخطيط القومي.
- عبد العال، فريد أحمد، (2022)، آليات تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، مجلة رؤى- الأهرام، القاهرة.
- عبد العال، فريد أحمد، وآخرون (2020)، المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- عبد العال، فريد أحمد، وآخرون (2022)، سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على محافظة القاهرة)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- عبد العال، فريد أحمد، وآخرون (2025)، التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 363، معهد التخطيط القومي.
- عبد اللطيف، حنان رجائي، وآخرون، (2020)، متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 312، معهد التخطيط القومي.
- عبد المقصود، سيد، وآخرون، (2010)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 219، معهد التخطيط القومي.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا) (2017)، سياسة الابتكار للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) الأمم المتحدة، بيروت، 2017.
- مجموعة البنك الدولي، تقرير الطبيعة المتغيرة للعمل، 2019.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كتاب وصف مصر بالمعلومات، الإصدار 14، 2025.
- منال عفان (2021)، أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 4، ص ص: 4-70.
- منظمة العمل الدولية (2003)، التقريران الثاني والثالث (مقتطفات)، إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية، مؤشرات أسعار الاستهلاك، المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل، جنيف.
- نظارة المالية، إدارة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوي العام للقطر المصري عام 1910 (السنة الثانية)، المطبعة الأميرية بمصر 1911.
- هويدا رومان، متطلبات إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في مصر، تقديرات مصرية، السنة الخامسة، العدد 58.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولى، التقرير العربى للتنمية المستدامة، 2024 ، الامم المتحدة، الإسكوا ، صفحة 225.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولى، توطين وأهداف التنمية المستدامة في مصر، وزارة التخطيط والتعاون الدولى، تقارير قطاعية.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وآخرون، الفقر متعدد الأبعاد في مصر، تحليل متعمق، 2023.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والإسكوا وآخرون، الفقر متعدد الأبعاد في مصر، تحليل متعمق، 2024.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نحو توطين التنمية المستدامة، تقرير موجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية مصر 2023.
- وزارة التربية والتعليم، النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2024/2023.
- وزارة الصحة والسكان، الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024-2030، جمهورية مصر العربية، 2024.

ثانيًا- المراجع باللغة الإنجليزية

- Aasha Kapur Mehta, Amita Shah (2003). Chronic Poverty in India: Incidence, Causes and Policies, World Revilement , Volume 31, Issue 3, March 2003, Pages 491-511.
- Abhiroop Mukhopadhyay and David Garcés Urzainqui (2018). The dynamics of spatial and local inequalities in India, Working Paper 2018/182,United nation University, December 2018.
- Adamson Bryant (2025). Place-Based Policies for Neighbourhood Improvement: Evidence from Promise Zones, General Economics (econ.GN), 7 Mar 2025.
- Alexis Comber, and others (2020). The GWR route map: a guide to the informed application of Geographically Weighted Regression. Cornell University. 13/4/2020.
- Alistair Cole (N.D.). Decentralization in France: Central Steering, Capacity Building and Identity Construction.
- Amitabh Kundu, P.C. Mohanan and K. Varghese (2013). Spatial and Social Inequalities in Human Development: India in the Global Context, United Nations Development Programme, 2013.
- Andrew Westwood and Michael Kenny (2024). How is regional inequality affecting the UK's economic performance? The Productivity the UK. Economic and Social research Council, 14/2/2024.

- Anselin, L. (1988). Spatial Econometrics: Methods and Models. (Studies in Operational Regional Science, 4) 1988th Edition.
- Anthony L. Venables (2003). BLOG, Spatial Inequality and Development, United Nation University (UNU) Wider, 2003.
- Anthony Reuben,(2024). what is levelling up and who is it helping? 15 March 2024.
- Aomar Ibourk and Jabrane Amaghouss (2014). Regional dynamic of educational inequality in Morocco: An empirical investigation, International Journal of Education Economics and Development, January 2014.
- Archita Ghosh & Bishakha Ghosh (N.D.). Backward Regions Grant Fund: Is the Allocation Justified? In: In Quest of Humane Development, chapter 0, pages 239-249, Springer.
- Arnoud Mouwen and Piet Rietveld (2013). Does competitive tendering improve customer satisfaction with public transport? A case study for the Netherlands, Transportation research , part A: policy and Practice , Volume 51 , may 2013.
- Ascani, A., Crescenzi, R., & Iammarino, S. (2012). Regional economic development: A review. Search Working paper WP1/03.
- Australian Government, Department of Infrastructure (2024). A National Urban Policy for Australia, Australian Government, Department of Infrastructure, 30/5/2024.
- Bach, Stefan, and Alexander Thiemann (2016). The German Solidarity Surcharge: History, Scope, and Distributional Effects. DIW Berlin Discussion Paper No. 1609, Deutsches Institute für Wirtschaftsforschung (DIW Berlin), 2016.
- Bagchi, S. and Svejnar, J.(Nov.2013). Does Wealth Inequality Matter for Growth? the Effects of Billionaire Wealth, Income Distribution and Poverty. IZA, Dp No.7733.
- Bertille KEROUAULT (2024). Master's Thesis supervised by Pierre-Philippe COMBES , Evaluating Urban Renewal Policies: The Impacts of the PNRU Program on the Distribution of Income within Deprived Neighborhoods in France , PUBLIC POLICY MASTER THESIS, April 2024.
- Bingqi Zhang (2021). Spatial inequality of inclusive wealth in China and Japan, Economic Analysis and Policy, Volume 71, September 2021, Pages 164-179.
- Brasil tem (2025). 213,4 milhões de habitantes em 2025, diz IBGE" 28) de agosto de 2025. Archived from the original on 28/8/ 2025.
- Brazilian Federal Constitution, Presidency of the Republic (1988). Archived from the original on 2021-08-13. Retrieved 2008-06-03. "Brazilian Federal Constitution". v-brazil.com. 2007.
- Capello, R., & Nijkamp, P. (2011). Regional growth and development theories revisited. In R. Stimson, R. R. Stough, & P. Nijkamp (Eds.). Endogenous Regional Development: Perspectives, Measurement and Empirical Investigation.

- CAPMAS (2022). Egypt Family Health Survey, 2021, Cairo, 2022.
- Cayo Costa, Jaehyun Ha, Sugie Lee (2021). Spatial disparity of income-weighted accessibility in Brazilian Cities: Application of a Google Maps API, Journal of Transport Geography, Volume 90, January 2021, 102905.
- Cecile Gaubert & Others (2021). Trends in U.S. Spatial Inequality: Concentrating Affluence and a Democratization of Poverty, Working Paper 28385, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, January 2021, page 1.
- Centre for Urban Studies (2023). Neoliberalization and urban redevelopment: the impact of public policy on multiple dimensions of spatial inequality. Amsterdam Institute for Social Science Research. University of Amsterdam. Amsterdam. Netherlands. 24 Apr 2023.
- Cheltenham, UK: Edward Elgar. Dawkins, C. J. (2003). Regional development theory: Conceptual foundations, classic works, and recent developments. Journal of Planning Literature, 18(2).
- Chetan Ghate& Peter Robertson (2014). Understanding India's unbalanced growth, 03 February, 2014.
- CLARISSAFIGUEIREDO SAMPAIO (2003). URBAN DEVELOPMENT AND INCREASED SOCIOSPATIAL , INEQUALITIES INFORTALEZA, BRAZIL: THE ROLE OF PLANNING, Submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master in Urban Planning, in the Graduate College of the University of Illinois at Urbana-Champaign, 2003.
- Clarisse Cunha Linke (2018). Shortcomings of Brazil's Minha Casa, Minha Vida Programme,27 September 2018.
- Clarisse Cunha Linke (2020). Shortcomings of Brazil's Minha Casa, Minha Vida Programme, IBID.
- Coll, J.A. (2011). Understanding Income Inequality: Concept, Causes and Measurement. Management Journals, Vol. 1, No. 3.
- Cörvers, Frank & Mayhew, ken., (2021). Regional inequalities: causes and cures, Oxford Review of Economic Policy, Volume 37, Number 1, 2021, pp. 1–17.
- Dana Hübelová & others (2021). Inequalities in Health: Methodological Approaches to Spatial Differentiation, International Journal of Environmental Research and Public Health, 2021.
- Darshini Mahadevia and others (2009). Integrating the Urban Poor in Planning and Governance Systems, India, Centre for Urban Equity, December 2009.
- David Richerdson and Frank Stilwell (2024). Wealth and inequality in Australia, Australian Policy online , Australia Institute , 13/8/2024.
- Dazhuan Ge (2024). Rural revitalization mechanism based on spatial governance in China: A perspective on development rights, March 2024 , Habitat International.

- Deloitte (2021). The role of transport access in spatial inequality and disadvantage, Preliminary analysis (ACE – July 2021).
- Di Comite, F., Mandras, G., Sakkas, S., (2019). The impact of the Grand Paris Express on the European regions: a RHOMOLO analysis, JRC Working Papers on Territorial Modelling and Analysis No 08/2018,2019.
- Diego B. Tomasiello & Others (2024). Racial and income inequalities in access to healthcare in Brazilian cities, Journal of Transport & Health 34 (2024) 101722.
- Dina Fakoussa and Laura Lale Kabis-Kechrid (2020). Morocco's Socio-Economic Challenges: Employment, Education, and Migration - Policy Briefs from the Region and Europe, DGAP report No. 3 January 2020.
- Edit Knoll-Csete (2021). THE SPECIAL WAY OF COHESION IN GERMANY, February 2021.
- ElDeeb S, Abd EL-Baky RA and Masoumi H., (2024). Unveiling transportation disparities: investigating accessibility gaps in metropolitan cities using GIS—a case study of Alexandria, Egypt. Frontiers in Sustainable Cities.
- Eleanor Shearer (2022). Will the levelling up missions help reduce regional inequality? Institute for Government, 29, March 2022, p3.
- Elshahawany, Dina N & Zaitoun, Noha M., (2024). Determinants of Regional Income Disparities in Egypt: An Empirical Evidence. Science Journal for Commercial Research-Vol.55-Issue4 - pp.40- 64.
- Elveren, A. Y. and Ozgur, G., (2016). The Effect of Informal Economy on Income Inequality: Evidence from Turkey. Pano Economicus ,Vol. No .3.
- Emmanuel Rabbin (2024). Inclusive Infrastructure Planning: Bridging the Divide for Equitable Urban Development, 16/2/2024.
- Enes Sunel& Robert Grundke (2025). Fostering regional development in times of structural change, OECD Economic Surveys: Germany 12 June 2025.
- Enrico Moretti (2022). Place-based policies and geographical inequalities, IFS Deaton Review of Inequalities , IFS institute of Fiscal Studies, 2022.
- Evan Wigton-Jones (2017). Legacies of inequality: the case of Brazil, Economic History Society 2025. October 17, 2017.
- FAO (2025). The Alimenta Cidades (Feeding Cities) Strategy in Brazil: catalysing policy alignment from the municipal level, Agrifood System, Food and Agriculture Organization of the united Nations.
- Fatima Ahmed (2024). Mapping Inequality: Spatial Dimensions of Social and Economic Disparities , Vol. 2 No. 01 (2024): Liberal Journal of Language & Literature Review.
- Felicia M. Fai Philip R. Tomlinson (2023). Levelling up or down? Addressing regional inequalities in the UK, Journal of the Academy of Social Sciences, Volume 18, 2023, 15/12/2023.

- Felix Haifeng Liao and Yehua Dennis Wei (2016). Regional Inequality in China: Trends, Scales and Mechanisms, Document Nº 202, Territorial Cohesion for Development Working Group, September 2016.
- Fernanda Pires (2024). Disparity dynamics: Geographic impact of social transfer programs on income inequality, 31/7/2024.
- Ferrer, C ,.E) .2017). Income Concentration and its Impact on Economy and Society: The Case of Mexico. Modern Economy, No.8.
- Françoise Lemoine, Grégoire Mayo, Sandra Poncet & Deniz Ünal (2014). The Geographic Pattern of China's Growth and Convergence within Industry, Working Paper, No 2014-04 – February, The research and Expertise on the world Economy, Feb. 2014, page 1.
- Gerald Marquis and Soumen Ghosh (2008). Housing Opportunities for People Everywhere (HOPE VI): Who gets back in?, September 2008 , The Social Science Journal45(3):401-418.
- Getis, A., & Ord, J. K. (1992). The Analysis of Spatial Association by Use of Distance Statistics. Geographical Analysis. vol. 24, issue 3, pp. 189-206.
- Ghecham, M. A., (2017). The Impact of Informal Sector on Income Distribution: Could Concentration of Income Be Explained by the Size of Informal Sector? International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. ,7No. 1.
- Group (2017). Case Study on territorial development in Japan ,Research Institute for Urban and Environmental Development (UED) World Bank, Tokyo Development Learning Center Policy Paper Series 3, 2017.
- Grover Goswami, Arti (2021). Publication: Does Participation in Global Value Chains Reduce Spatial Inequalities within Countries ? April 2021.
- Haimeng Liu & others (2024). Multidimensional spatial inequality in China and its relationship with economic growth, Humanities and Social Sciences Communications volume . 24 October 2024.
- Hal Pawson, Kath Hulse and Lynda Cheshire (2015). Addressing concentrations of disadvantage in urban Australia, Australian Housing and Urban Research Institute, AHURI Final Report No. 247, September 2015. IBID.
- Han Ruibo y Wang Linna. Challenges and Opportunities Facing China's Urban Development in the New Era .https://doi.org/10.4000/chinaperspectives.6149
- Health of Population Groups (2025). Profile of Australia's Population, , Australian Institute of health and welfare , 15 April 2025.
- Héloïse Nez (2011). Participatory democracy in large-scale contexts Citizen participation in urban planning in Paris and Córdoba, 19 October 2011.

- Helson Gomes de Souza & others (2021). A spatial analysis of how growth and inequality affect poverty in Brazil, BRAZILIAN JOURNAL OF PUBLIC ADMINISTRATION, Rio de Janeiro 55(2): 459-482, Mar. - Apr. 2021, pp.459- 482.
- Helson Gomes de Souza & Others (2020). A spatial analysis of how growth and inequality affect poverty in Brazil, RAB, 08 October 2020.
- Henry G. Overman and Xiaowei Xu (2022). Spatial disparities across Labor markets, Inequality the IFS Deaton review, The Institute for fiscal studies, 2022, pp.1.
- Hiroshi IKAWA. 15 Years of Decentralization Reform in Japan, Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), Institute for Comparative Studies in Local Governance (COSLOG).
- Holger Floerkemeier & Nikola Spatafora (2021). Regional Disparities, Growth, and Inclusiveness, IMF working paper, WP/21/38, 12 Feb 202.
- Hyun-Hoon LEE (2012). Minsoo LEE, and Donghyun PARK, Growth Policy and Inequality in Developing Asia: Lesson from Korea, July 2012.
- IFPRI (2022). Food Price Shocks and Diets among Poorhouseholds in Egypt. 2022.
- Immo Frieden, Andreas Peichl and Paul Schüle (2023). Regional Income Inequality in Germany. INSTITUTIONS ACROSS THE WORLD. March 2023 Volume 24.
- Independent Commission on Neighborhoods (2025). THE EVIDENCE FOR NEIGHBOURHOOD-FOCUSED REGENERATION, A report for the Independent Commission on Neighborhoods, WWW.FRONTIER-ECONOMICS.COM, 25 FEBRUARY 2025.
- Irene Selwaness and Hania Sholkamy (2024). The Evolution of Social Protection in Egypt 2006-2023, ERF Working Papers Series no 1756, Nov. 2024.
- James Banks (N.D.). Geographical inequalities in labour market outcomes, Inequality ,The IFS Deaton Review.
- Jana Emmenegger ,and Monika Ober Sneider (2024). Dynamic Microsimulations of Regional Income Inequalities in Germany. Federal Statistical Office (Destatis). Germany ZDF Digital, Germany; University of Duisburg-Essen. Germany, volum 17 , April 30 2024.
- JCR Magalhães (2022). A CENTURY OF REGIONAL INEQUALITIES IN BRAZIL, Federal Government of Brazil, Ministry of Economy , Institute for Applied Economic Research Discussion Paper, Brasilia, December 2022.
- Jia Miao (2024). Socio-spatial differentiation and residential inequalities in Chinese cities, sociology Compass , Volume 18, issue 2, Feb. 2024.
- Jian Liu (2018). Coordination through Integration, A critical review on the spatial policy and spatial planning system of France, International review for spatial planning and sustainable development A: Planning Strategies and Design, Vol. 6 No. 3 (2018), 125-140.

- Jieyong Wang & others (2022). Reducing rural income inequality and its spatial convergence in China during the past two decades, Habitat International, Volume 130, December 2022, 102694
- Jinju Jeon (2023). South Korea Launches 'Regional Angel Investment Fund' to Boost Non-Metropolitan Startups, Ministry of SMEs & Startups, 30/6/2023.
- Joachim Ragnitz (2023). Differences in Economic Structure Explain Two-Thirds of the Wage Gap between Eastern and Western Germany, ifo Institute , press release, 18/10/2023.
- Joe Hasell (2023). Measuring inequality: what is the Gini coefficient? 30/6/2023.
- John Stillwell & others (2010). SPATIAL AND SOCIAL DISPARITIES ,Chapter 1, Understanding Population Trends and Processes book , University of leeds.
- Joint Research Centre (2008). Handbook on constructing composite indicators: methodology and user guide. OECD publishing.
- José Anael Neves and others (2018). The Brazilian cash transfer program (Bolsa Família): A tool for reducing inequalities and achieving social rights in Brazil, Glop Public health, 20/11/202.
- José Silvan Borborema Araújo (2020). MINHA CASA, MINHA VIDA PROGRAM AND ITS SPATIAL DISTRIBUTION IN RIO DE JANEIRO STATE, October 2020 Geo UERJ.
- Joseph Schilling, Samantha Fu, Yonah Freemark (2024). Promoting Equitable Development in Communities, June 28, 2024.
- Kala Seetharam Sridha & G. Shivakumar Nayka (2025). The missing middle between the big and the small: Urban primacy in the Indian State of Karnataka, Journal Of urban management , Volume 14, Issue 1, March 2025, Pages 17-31.
- Kallingal, Fathim Rashna & Firoz C, Mohammed., (2022). Developing a methodological framework for capturing regional disparities in social development. Regional Science Policy. Regional Science Association International. pp.1086 – 1112.
- Katar Singh (2009). Rural Development: Principles, Policies and Management - Planning for Planning for Rural Development و International Development, Urban, Rural & Regional Economics, Rural Geography, January 2009.
- Kie Sanada (2023). Smart Cities in Japan, and the EU : In search of structural focal points in respective policy development , Article in Trames Journal of the Humanities and Social Sciences · August 2023S, August 2023.
- Kirti Sharma (2024). India's Richest and Poorest States: Check All the Details Here!, 19 September 2024.
- Kyung-Hwan Kim (2001). Spatial policies towards the Seoul Capital Region, January 2001 GeoJournal 53(1):17-28.

- Laura Tach, Emily Parker, Alexandra Cooperstock, Samuel Dodini (2025). Federal place-based policy and the geography of inequality in the United States, 1990–2019, Social Forces, 28 July 2025.
- Laurent Gobillon,Amna Lambert and Sandra Pellet (2022). The Suburbanization of Poverty: Homeownership Policies and Spatial Inequalities in France, Population 2022 Vollum 77. page 7.
- Leonard E Egede and others (2022). Addressing Structural Inequalities, Structural Racism, and Social Determinants of Health: a Vision for the Future, , National Library Of medicine , NIH: 22 September 2022.
- Lu Gao (2010). Achievements and Challenges: 30 Years of Housing Reforms in the People's Republic of China, ADB Economics Working Paper Series, No. 198,Asian Development Bank, April 2010.
- Luis Bértola and Jeffrey Williamson (2017). Has Latin American Inequality Changed Direction ? looking over the long run, Historical Perspectives on Regional Income Inequality in Brazil, 1872–2000,29 January 2017 pp 143–170.
- Maarten van Ham, David Manley, and Tiit Tammaru (2022). Geographies of socio-economic inequality, IFS, Institute of fiscal Studies, 2022.
- Maarten Bosker (2018). Hukou and highways the impact of China's spatial development policies on urbanization and regional inequality, Regional Science and Urban Economics, Volume 71, July 2018, Pages 91-109.
- Maeve Weston and Robin King (2021). Major Transformations to Solve Urban Inequality, World Resources Institute, October 19, 2021.
- Mahatma Gandhi (2005). National Rural Employment Guarantee Act, 2005, Wikipedia.
- MAHMOUD ARBOUCH and EDUARDO A. HADDAD (2025). Regional Inequality in a Growing Economy: The Case of Morocco, Policy Brief - N° 45/25, policy Center for the New South, Rabat Campus of Mohammed VI Polytechnic University, - September 2025.
- Marcelo Neri (2019). Inequality in Brazil-Inclusive growth trend of this millennium is over, Policy Brief, United Nation University (UNU) Wider, May 2019.
- Max Lu (2002). Forging Ahead and Falling Behind: Changing Regional Inequalities in Post-reform China, Gatton College of Business and Economics, University of Kentucky. February 2002.
- Mihail Eva & others (2022). Spatial patterns of regional inequalities: Empirical evidence from a large panel of countries. 2022.
- Miquel-Àngel Garcia-López , and Ana I. Moreno-Monroy (2016). INCOME SEGREGATION AND URBAN SPATIAL STRUCTURE: EVIDENCE FROM BRAZIL, CAF – Working paper N° 2016/08 10/201, Development bank of Latin America , October 2016.
- Moran, P. A. P. (1950). Notes on Continuous Stochastic Phenomena. Biometrika Volume 37, Issue 1-2, 1 June 1950, Pages 17–23.

- Mostafa, Noha., (2021). Regional Wage Inequality in Egypt: Relationships to Micro and Macro Indicators. A thesis in the economics Department. school of business, American University in Cairo.
- Mototsugu Ochiai (2022). Rural Development in Japan , Sustainable Development , Disciplines for society, Japan03 December 2022, pp 33–44.
- Nardo, M., Saisana, M., Saltelli, A., & Tarantola, S. (2005). Tools for composite indicators building. European Comission, Ispra, 15(1), 19-20.
- National Housing Accord, Australia Government (2023). Delivering the National Housing Accord, national housing accord Australia Government , The treasury, August 2023.
- Nations U, (2020). The World Social Report 2020: Inequality in a rapidly changing world.
- Negar Élodie BEHZADI and Lucia DIRENBERGER (2024). Socio-spatial Inequalities and Intersectionality, 2024.
- Neil Lee and Andrés Rodríguez-Pose (2012). INNOVATION AND SPATIAL INEQUALITY IN EUROPE AND USA, INTERNATIONAL TRADE AND REGIONAL ECONOMICS Centre for Economic Policy Research, No. 9139, September 2012.
- Nikos Karadimitriou (2013). Planning, Risk and Property Development Urban regeneration in England, France and the Netherlands, 11/2/2013.
- Nitin Kumar Bharti and others (2024). Income and Wealth Inequality in India, 1922-2023: The Rise of the Billionaire Raj, working paper, 2024/09, world Imquility Lab., 18 March.
- Nolwazi Nompumelelo Kakana (2025). Thulisile Ncamsile Mphambukeli, Eric Nyembezi Makoni, Evaluating the Effectiveness of Spatial Development Policies in Promoting Spatial Justice and Integration in Johannesburg,, REAL CORP 2025, 14-16 April 2025.
- OECD (2005).Territorial Reviews of Seoul, Korea OECD, 2005.
- OECD (2008). Adapting Regional Policy in Korea PREPARING REGIONS FOR DEMOGRAPHIC CHANGE, OECD Rural Studies.
- OECD (N.D.). The Governance of Land Use in France Case Studies of Clermont-Ferrand and Nantes Saint-Nazaire, OECD.
- Overman, H. G. and Xu, X. (2024). Spatial disparities across labour markets. IFS Deaton Review of Inequalities. Institute for Fiscal Studies.
- Pascale Lofredi (2005). Stimulating rural development through tax incentives: an evaluation of France's Zones de revitalisation rurale (ZRR) program.
- Pathfinders (2020). Introducing the Mind-the-Gap Index: A tool to understand urban spatial inequality. the World Bank Group. SDG Fund. October 19 2020.

- Patrick M. Kline & Others ,Trends in U.S. Spatial Inequality: Concentrating Affluence and a Democratization of Poverty
- Paul Milbourne (2010). Devolution, social exclusion, and spatial inequality in U.S. welfare provision, Welfare Reform in Rural Places: Comparative Perspectives, 2010.
- Peishen Wu, and Mei Liu (2022). A Framework for the Spatial Inequality in Urban Public Facility for Urban Planning, Design and Management, MDPI, August 2022, 11(9):1429.
- Peng Jia & others (2022). Inequalities of spatial primary healthcare accessibility in China, Social Science & Medicine, Volume 314, December 2022, 115458.
- Pu YX, Ma RH, Ge Y et al., (2005). Spatial-temporal dynamics of regional convergence at county level in Jiangsu. Chin Geogr Sci 15(2).
- Raimundo Fagner Frota Vasconcelos (2025). Land Concentration and Social Progress Decline in Brazilian Amazon Municipalities, Agricultural & Rural Studies ,7/3/2025.
- Randall S. Jones (2024). Addressing demographic headwinds in Japan: A longterm perspective, OECD Economics Department Working Papers No. 1792,2024 page 3.
- Ravi Kanbu (2002). Spatial Inequality and Development. Feb, 2002.
- Rey SJ, Janikas MV, (2005). Regional convergence, inequality, and space. J Econ Geogr 5(2).
- Rivas MG, (2007). The effects of trade openness on regional inequality in Mexico. Ann Reg Sci 41(3).
- Robert Manduca (2021). Place-conscious federal policies to reduce regional economic disparities in the United States, Washington Centre for Equitable Growth ,14 January 202.
- Sabine Klinger (2020). Effects of population changes on the labour market in Germany, Lab- Forum , The magazine of the Institute for Employment research , April 2020.
- Salima Salh, Said Boujrouf and Abdelali Gourfi Boujrouf (2023). Spatial Disparities: An Approach to Reveal "Hidden Areas" to Territorial Development in the Marrakech-Safi Region—Morocco, Page 195, 24 February, 2023.
- Sara Ivey, MPH, MURP (2019). 7 Ways Spatial Inequality Compromises Health and Well-Being, Community Commons, 2019.
- Sarah M Wood, & others (2023). the application of spatial measures to analyse health service accessibility in Australia: a systematic review and recommendations for future practice, BMC Health Serv Res, April 2023.
- Scott Andes (2019). Place-Based Policies for America's Innovation Economy, NATIONAL LEAGUE OF CITIES (NLC), 2019.
- Soeun Jeon (N.D.). Beyond the Miracle: Inequality in South Korea's New Economy, The Diplomat.
- Soeun Jeon, Beyond the Miracle: Inequality in South Korea's New Economy ,The Diplomat.

- Sonali Jain-Chandra, Niny Khor, Rui Mano, Johanna Schauer, Philippe Wingender and Juzhong Zhuang (2018). Inequality in China – Trends, Drivers and Policy Remedies, IMF, working paper , June 2018.
- Sorokin, D. E. (2015). Economic theory, economic reality and economic policy.
- Soumya Bouknana (2021). Advanced Regionalization Initiative a Territorial Approach to Organizational Communication within Integrated Territorial Projects in Morocco , The Moracco Journal of Communication Studies , 2021, Issued 2 , volum 1.
- Sukkoo KimK (2008). Spatial Inequality and Economic Development: Theories, Facts, and Policies, WORKING PAPER NO.16, Commission on Growth and Development , The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, 6/4/2008.
- Sylvie Démurger (2000). Economic Opening and Growth in China, Development Centre Studies , Development Cent of the organization for Economic Co-Operation and Development ,OECD.
- Taebyung Kim and Junghwan Lim(2016). Regional Policy in the Republic of Korea: Principles and Experiences, Document Nº 189. Territorial Cohesion for Development Working Group.
- Tetsuo Kidokoro&others (2023). Urban suburbia: Gentrification and spatial inequality in workers' communities in Tokyo, Cities, Volume 136, May 2023, 104247.
- The Department of Infrastructure, Australian Government (N.D.). Better Connectivity Plan for Regional and Rural Australia The Department of Infrastructure, Transport, Regional Development, Communications, Sport and the Arts, Australian Government.
- Theil, H. (1967). Economics and Information Theory, Mathematical and Managerial Economics, Vol. 7. (Amsterdam: North-Holland).
- Todaro and Smith, (ND). Economic Development –Policy Options on Income Inequality and Poverty. in https://acaneretuedutr.weebly.com/uploads/9/0/1/5/9015786/.
- Tom Kemeny& Michael Storper (2024). The Changing Shape of Spatial Income Disparities in the United States, Citations 6, 19-8-2024.
- Tom McLoughlin, Mike Ryan, and Justin Waring (2017). Revitalizing America, Engaging civic capital for US infrastructure, UBS Financial Services Inc. Wealth Management Americas, 11 April 2017.
- Tushar K. Mahanti (2025). Economic disparities among Indian states widens amidst growing GDP, Business Economic, 3 June, 2025.
- Uesugi Masaya (2021). Socio-spatial Segregation in the Era of Growing Economic Disparities: The Case of Tokyo, Geographical Review of Japan Series B 94(1): 18–30 (2021), July 2021.
- UNDP (2020). Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene, United nation Development Program (UNDP).
- United Nations (2020). Inequality – Bridging the Dividem. https://www.un.org/ar.

- United Nations Statistics Division (2025). Environment Statistics.unstats.un.org. (2025).
- Ursula Grant (2010). Spatial inequality and urban poverty traps, , ODI Working Paper 326, CPRC Working Paper 166, Overseas Development Institute, December 2010.
- Venables A.J.., (2003). Spatial Disparities in Developing Countries: Cities, Regions and International Trade. The Centre for Economic Performance is financed by the Economic and Social Research Council.
- Verme, P. et al. (2014). Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt. the Facts and Perception across People. Time and Space. A World Bank Study.
- World Bank (2021). International Comparison Program. World Development Indicators database. Eurostat-OECD PPP Programme.
- World Bank (2022). Food Prices for Nutrition Data Hub: global statistics on the cost and affordability of healthy diets.
- World Bank (2022). World Development Indicators.
- World Bank (2023). Human Capital Country Brief. Arab Republic of Egypt. October, 2023.
- World Bank, 2022, Poverty and shared prosperity – correcting course.
- World Bank. Spatial inequality and economic development: theories, facts, and policies, the World Bank Group.
- Xavier Desjardins (2019). National spatial planning in France : from nostalgia to reinvention?. Feb , 2019.
- Xiaobo Zhang (2005). Spatial inequality in education and health care in China, China Economic Review, Volume 16, Issue 2, 2005, Pages 189-204.
- Xiaoke Zhu a, Weigang Liu b., Jian Liu (2025). Does climate policy exacerbate spatial development inequality? Quasi-experimental evidence from China, Sustainable Cities and Society, Volume 120, 15 February 2025.
- Yang Zhou and others (2023). Targeted poverty alleviation narrowed China's urban-rural income gap: A theoretical and empirical analysis, Volume 157, August 2023.
- Yasuo Takao (2025). Compact City and Mayoral Entrepreneurship: A Study of Success and Setbacks in Two Japanese Cities, Urban Affairs Review, Volume 61 Issue 1, January 2025.
- Yongnian Zheng &, Minji Chen (2007). Briefing Series – Issue 25, CHINA'S REGIONAL DISPARITY AND ITS POLICY RESPONSES, The University of Nottingham, China Policy Institute , 2007.
- Yookyung Lee and , Seungwoo Han (N.D.). Mapping the landscape of land inequality: A multi-level, data-driven exploration of land inequality in South Korea's urban and regional spheres.
- Youness Ashman and others (2020). Determining Indicators Related to Land Management Interventions to Measure Spatial Inequalities in an Urban (Re) Development Process. MDPI. Basel, Switzerland.

- Yuanzhi Guo , Xuhong Li (2024). Regional inequality in China's educational development: An urban-rural comparison, Heliyon , Volume 10, Issue 4, 29 February 2024.
- Zheng Lu, and Xiang Dang (2021). China's Western Development Strategy: Policies, Effects and Prospects, January 2021.
- Zifeng Chen & Others (2018). Accessibility Inequality and Income Disparity in Urban China: A Case Study of Guangzhou, Annals of the American Association of Geographers109(4):1-21, December 2018.

ثالثا: مصادر الانترنت باللغة العربية

- الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر ، الصفحة الرئيسة، السكان، http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=19K نوفمبر، 2015.

الملاحق

ملحق رقم (2-1)

معدل النمو السكاني خلال الفترة 2025/2017

المحافظة	2017	2025	معدل النمو	المحافظة	2017	2025	معدل النمو
القاهرة	9539673	10390238	1.1	بني سويف	3154100	3683155	1.9
الإسكندرية	5163750	5618143	1.1	الفيوم	3596954	4178614	1.9
بورسعيد	749371	798407	0.8	المنيا	5497095	6511377	2.1
السويس	728180	804971	1.3	أسيوط	4383289	5207922	2.2
دمياط	1496765	1639894	1.1	سوهاج	4967409	5889629	2.1
الدقهلية	6492381	7152522	1.2	قنا	3164281	3735434	2.1
الشرقية	7163824	8057634	1.5	الأقصر	1250209	1435007	1.7
القليوبية	5627420	6240241	1.3	أسوان	1473975	1694000	1.7
كفر الشيخ	3362185	3783559	1.5	البحر الأحمر	359888	414005	1.8
الغربية	4999633	5518645	1.2	الوادي الجديد	241247	272750	1.5
المنوفية	4301601	4823447	1.4	مطروح	425624	576459	3.8
البحيرة	6171613	7018252	1.6	شمال سيناء	450328	521436	1.8
الإسماعيلية	1303993	1483148	1.6	جنوب سيناء	102018	120053	2.0
الجيزة	8632021	9702318	1.5	الإجمالي	94798827	107271260	1.5

المصدر: من إعداد فريق البحث.

ملحق رقم (2-2)

التوزيع العددي والنسبي للسكان على مستوى المحافظات في 2025/1/1

المحافظة	العدد	%من إجمالي السكان	المحافظة	العدد	%من إجمالي السكان
القاهرة	10390238	9.7	بني سويف	3683155	3.4
الإسكندرية	5618143	5.2	الفيوم	4178614	3.9
بورسعيد	798407	0.7	المنيا	6511377	6.1
السويس	804971	0.8	أسيوط	5207922	4.9
دمياط	1639894	1.5	سوهاج	5889629	5.5
الدقهلية	7152522	6.7	قنا	3735434	3.5
الشرقية	8057634	7.5	الأقصر	1435007	1.3
القليوبية	6240241	5.8	أسوان	1694000	1.6
كفر الشيخ	3783559	3.5	البحر الأحمر	414005	0.4
الغربية	5518645	5.1	الوادي الجديد	272750	0.3
المنوفية	4823447	4.5	مطروح	576459	0.5
البحيرة	7018252	6.5	شمال سيناء	521436	0.5
الإسماعيلية	1483148	1.4	جنوب سيناء	120053	0.1
الجيزة	9702318	9.0	الإجمالي	107271260	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025.

ملحق رقم (2-3)

الكثافة السكانية الكلية والمأهولة طبقًا للمحافظات عام 2025

المحافظة	عدد السكان	المساحة الكلية كم2	الكثافة الكلية نسمة /كم2	المساحة المأهولة كم2	الكثافة المأهولة نسمة /كم2	%المساحة المأهولة للمساحة الكلية
القاهرة	10390238	2638.06	3938.6	1925.78	5395.3	73.0
الإسكندرية	5618143	2381.76	2358.8	1744.40	3220.7	73.2
بورسعيد	798407	1300.61	613.9	1147.14	696.0	88.2
السويس	804971	9251.98	87.0	1026.97	783.8	11.1
دمياط	1639894	970.49	1689.8	718.84	2281.3	74.1
الدقهلية	7152522	3907.70	1830.4	3677.14	1945.1	94.1
الشرقية	8057634	4973.17	1620.2	4910.51	1640.9	98.7
القليوبية	6240241	1255.27	4971.2	1254.14	4975.7	99.9
كفر الشيخ	3783559	3686.01	1026.5	3485.49	1085.5	94.6
الغربية	5518645	1945.02	2837.3	1945.02	2837.3	100.0
المنوفية	4823447	2318.44	2080.5	2188.61	2203.9	94.4
البحيرة	7018252	10648.98	659.1	9371.10	748.9	88.0
الإسماعيلية	1483148	5382.90	275.5	4884.99	303.6	90.8
الجيزة	9702318	37678.34	257.5	5331.48	1819.8	14.1
بني سويف	3683155	5256.31	700.7	2260.21	1629.6	43.0
الفيوم	4178614	10209.02	409.3	2194.94	1903.7	21.5
المنيا	6511377	27057.60	240.6	7321.79	889.3	27.1
أسيوط	5207922	9930.50	524.4	2064.55	2522.5	20.8
سوهاج	5889629	16367.67	359.8	3026.38	1946.1	18.5
قنا	3735434	11033.94	338.5	2487.05	1502.0	22.5
الأقصر	1435007	5426.50	264.4	1356.62	1057.8	25.0
أسوان	1694000	63309.51	26.8	12294.71	137.8	19.4
البحر الأحمر	414005	120549.65	3.4	1133.17	365.4	0.9
الوادي الجديد	272750	429621.70	0.6	13146.42	20.7	3.1
مطروح	576459	160273.66	3.6	12805.87	45.0	8.0
شمال سيناء	521436	27696.66	18.8	3550.71	146.9	12.8
جنوب سيناء	120053	29444.26	4.1	5367.69	22.4	18.2
الإجمالي	107271260	1004516.00	106.8	112622.00	952.5	11.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025.

ملحق رقم (2-4)

أعداد السكان طبقًا للمحافظات (حضر وريف) 2025/1/1

المحافظة	حضر	%من إجمالي سكان المحافظة	ريف	%من إجمالي سكان المحافظة	جملة
القاهرة	10390238	100.0	0	0.0	10390238
الإسكندرية	5505681	98.0	112462	2.0	5618143
بورسعيد	798407	100.0	0	0.0	798407
السويس	804971	100.0	0	0.0	804971
دمياط	665248	40.6	974646	59.4	1639894
الدقهلية	2153097	30.1	4999425	69.9	7152522
الشرقية	2153927	26.7	5903707	73.3	8057634
القليوبية	2681091	43.0	3559150	57.0	6240241
كفر الشيخ	915096	24.2	2868463	75.8	3783559
الغربية	1683089	30.5	3835556	69.5	5518645
المنوفية	1053896	21.8	3769551	78.2	4823447
البحيرة	1456239	20.7	5562013	79.3	7018252
الإسماعيلية	696840	47.0	786308	53.0	1483148
الجيزة	5773527	59.5	3928791	40.5	9702318
بني سويف	929338	25.2	2753817	74.8	3683155
الفيوم	947523	22.7	3231091	77.3	4178614
المنيا	1237113	19.0	5274264	81.0	6511377
أسيوط	1426636	27.4	3781286	72.6	5207922
سوهاج	1257372	21.3	4632257	78.7	5889629
قنا	684170	18.3	3051264	81.7	3735434
الأقصر	612750	42.7	822257	57.3	1435007
أسوان	779507	46.0	914493	54.0	1694000
البحر الأحمر	401143	96.9	12862	3.1	414005
الوادي الجديد	138228	50.7	134522	49.3	272750
مطروح	381928	66.3	194531	33.7	576459
شمال سيناء	317763	60.9	203673	39.1	521436
جنوب سيناء	67715	56.4	52338	43.6	120053
الإجمالي	45912533	42.8	61358727	57.2	107271260

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، يونيو 2025.

ملحق رقم (3-1)

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (أسعار جارية) وفقًا للأنشطة الاقتصادية بالمليون جنيه خلال الفترة (2025/2024 – 2020/2019)

السنة	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022	2024/2023	2025/2024
الزراعة والغابات والصيد	687050.0	762054.3	858420.7	1076504.0	1906345.7	3001889.8
الاستخراجات	422072.3	411261.4	565562.0	772740.8	1020734.1	1082611.9
بترول	171371.9	162707.4	253835.7	375669.9	517150.5	468975.8
غاز	168727.8	157026.0	208177.7	261978.2	298081.5	278073.8
استخراجات أخرى	81972.6	91528.0	103548.6	135092.5	205502.2	335562.4
الصناعات التحويلية	1007823.9	1031800.0	1252489.0	1529800.3	1931557.9	2629554.8
تكرير البترول	211576.7	220021.8	263191.2	321279.3	362716.6	521844.4
تحويلية أخرى	796247.3	811778.1	989297.8	1208521.0	1568841.3	2107710.3
الكهرباء	108716.5	118310.9	137443.6	173220.3	190887.3	252513.2
المياه والصرف وإعادة الدوران	32858.0	35494.5	41001.2	52286.5	59640.1	65651.0
تشييد وبناء	420091.7	481196.6	568898.3	796269.2	1324224.7	1783652.5
النقل والتخزين	300239.0	334546.3	385388.0	492892.3	636508.0	1025214.2
الاتصالات	124010.0	147953.2	178326.8	236301.1	328928.4	423243.0
المعلومات	25988.0	27837.6	31154.5	39153.6	47990.7	56283.8
قناة السويس	91968.9	92772.6	114626.1	235296.0	225268.8	173682.6
تجارة الجملة والتجزئة	821284.3	913190.1	1040120.1	1347660.2	1904896.1	2382247.3
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	211007.0	228235.5	254132.2	317758.5	447206.4	603880.5
التأمينات الاجتماعية والتأمين	41588.1	44578.2	49828.2	62332.4	86005.2	108874.0
المطاعم والفنادق	140597.4	113962.0	176354.8	300567.1	454654.9	651171.6
الأنشطة العقارية	659455.2	725780.3	815085.9	989531.2	1134411.4	1255720.9
الملكية العقارية	449785.9	494326.6	549846.1	651307.4	734140.4	819472.4
خدمات الاعمال	209669.4	231453.7	265239.8	338223.9	400271.0	436248.5
الحكومة العامة	403510.2	437417.4	488464.5	567371.5	718709.2	862487.1
الخدمات الشخصية	381371.8	430342.2	499826.6	656275.4	818324.1	1038090.7
التعليم	129338.0	144530.6	169983.7	225931.6	256191.6	299695.2
الصحة	154211.6	172879.4	201343.9	261835.2	339168.3	465934.9
الخدمات الأخرى	97822.2	112932.1	128499.0	168508.6	222964.2	272460.5
الناتج المحلي الإجمالي	5879632.3	6336732.9	7457122.3	9645960.4	13236293.1	17396768.8

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2025

ملحق رقم (3-2)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج عام 2023/ 2024 (أسعار جارية)

المحافظة	الناتج المحلي الإجمالي 2023/ 2024 (بالمليار جنيه)	عدد السكان 2024 (بالمليون نسمة)	المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2023/ 2024		المتوسط الشهري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2023/ 2024		الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي 2023/ 2024
			(بالألف)	حسب القوى الشرائية المعادلة بالدولار (بالألف)	(بالجنيه)	حسب القوى الشرائية المعادلة بالدولار	
القاهرة	3760.0	10.4	361.9	57.9	30156.3	4825.0	293.3
الإسكندرية	1136.7	5.6	203	32.5	16916.7	2706.7	164.5
بورسعيد	388.8	0.8	487.0	77.9	40582.7	6493.2	394.7
السويس	236.0	0.8	293.1	46.9	24428.3	3908.5	237.6
دمياط	221.6	1.6	135.1	21.6	11258.8	1801.4	109.5
الدقهلية	604.0	7.2	84.4	13.5	7037.1	1125.9	68.4
الشرقية	607.8	8.1	75.4	12.1	6285.9	1005.7	61.1
القليوبية	675.5	6.2	108.3	17.3	9021.3	1443.4	87.7
كفرالشيخ	317.1	3.8	83.8	13.4	6983.5	1117.4	67.9
الغربية	355.3	5.5	64.4	10.3	5365.1	858.4	52.2
المنوفية	321.1	4.8	66.6	10.7	5547.6	887.6	54.0
البحيرة	604.2	7.0	86.3	13.8	7191.7	1150.7	69.9
الإسماعيلية	187.3	1.5	126.3	20.2	10525.2	1684.0	102.4
الجيزة	1506.2	9.7	155.2	24.8	12936.7	2069.9	125.8
بني سويف	179.4	3.7	48.7	7.8	4058.3	649.3	39.5
الفيوم	278.2	4.2	66.6	10.7	5547.5	887.6	54.0
المنيا	269.9	6.5	41.5	6.6	3454.4	552.7	33.6
أسيوط	261.6	5.2	50.2	8.0	4186.0	669.8	40.7
سوهاج	226.0	5.9	38.4	6.1	3197.8	511.6	31.1
قنا	164.6	3.7	44.1	7.1	3672.1	587.5	35.7
أسوان	156.0	1.4	108.7	17.4	9057.4	1449.2	88.1
الأقصر	96.5	1.7	57.0	9.1	4746.2	759.4	46.2
البحر الأحمر	156.5	0.4	378.0	60.5	31499.7	5039.9	306.3
الوادي الجديد	35.6	0.3	130.4	20.9	10865.4	1738.5	105.7
مطروح	268.2	0.6	465.3	74.5	38777.4	6204.4	377.1
شمال سيناء	102.7	0.5	197.0	31.5	16418.3	2626.9	159.7
جنوب سيناء	119.5	0.1	995.8	159.3	82982.8	13277.3	807.0
إجمالي الجمهورية	13236.3	107.3	123.4	19.7	10282.6	1645.2	100.0

المصدر: من تقدير فريق البحث اعتمادًا على:

- بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2025.
- القوى الشرائية اعتمادًا على معامل تحويل تعادل القوة الشرائية، إجمالي الناتج المحلي (عملة محلية مقابل دولار دولي)، والمقدر 6.25 عام 2024- البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.PPP

ملحق رقم (3-3)

متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعًا على مستوى المحافظات ووفقًا لمصادر الدخل الرئيسية 2022/2021

المحافظة	العمل الدخل من -1				المتلكات الدخل من -2			القيمة -3 الإيجارية التقديرية للمسكن	الجارية التحويلات -4			إجمالي الدخل السنوي الصافي للأسرة
	الأجور والمرتبات	المشروعات الزراعية	المشروعات غير الزراعية	إجمالي الدخل من العمل	ممتلكات مالية	ممتلكات غير مالية	إجمالي الدخل من الممتلكات		التحويلات النقدية	التحويلات السلعية	إجمالي التحويلات الجارية	
القاهرة	47814.2	275.0	15374.1	63463.3	4121.8	643.3	4765.1	10160.7	20262.6	2272.9	22535.5	100924.6
الإسكندرية	36467.8	1412.4	18351.8	56232.0	5147.6	1080.0	6227.6	7670.7	26584.6	3217.8	29802.3	99932.7
بورسعيد	44410.7	1357.7	17723.8	63492.2	8306.2	685.3	8991.6	17465.9	21381.1	3172.7	24553.8	114503.6
السويس	43267.8	413.0	14819.8	58500.5	2501.3	1972.1	4473.4	6965.4	15212.3	3561.0	18773.3	88712.6
دمياط	33690.3	1585.5	14859.1	50134.9	537.4	556.7	1094.1	6668.7	9727.9	5113.5	14841.4	72739.0
الدقهلية	24770.9	3584.3	15351.3	43706.5	2035.1	1524.8	3559.8	5547.6	13569.0	3972.4	17541.4	70355.3
الشرقية	30364.1	5497.2	12129.3	47990.7	2357.1	868.0	3225.1	4803.2	14659.2	4443.2	19102.4	75121.4
القليوبية	35602.3	844.6	10506.3	46953.2	248.8	381.7	630.4	4482.2	12687.4	3444.0	16131.5	68197.4
كفر الشيخ	25406.4	10536.7	11500.9	47444.0	1226.0	3129.9	4355.9	7747.1	12728.1	4012.1	16740.2	76287.2
الغربية	27646.2	3987.1	14470.5	46103.7	2199.8	745.6	2945.4	4633.4	13091.4	3913.0	17004.5	70686.9
المنوفية	33978.7	5938.9	9801.4	49719.0	421.8	457.8	879.6	5703.4	12641.9	3711.6	16353.5	72655.5
البحيرة	31587.1	6838.8	10078.4	48504.3	13.0	536.8	549.8	5821.1	9995.2	4391.6	14386.8	69262.0
الإسماعيلية	37195.6	2719.6	16635.2	56550.3	96.9	388.1	485.0	6603.7	10299.2	3797.9	14097.1	77736.1
الجيزة	40440.2	1106.2	14073.4	55619.8	1377.9	378.0	1755.8	6060.6	14394.4	3039.3	17433.7	80869.9
بني سويف	31664.4	5197.1	10289.6	47151.1	573.3	1124.3	1697.6	7056.2	12071.1	4238.6	16309.7	72214.6
الفيوم	33764.4	4838.8	13728.2	52331.4	160.9	1018.0	1178.9	5934.0	9575.6	5995.3	15570.9	75015.2
المنيا	29538.9	5799.9	11616.4	46955.2	682.2	1366.1	2048.3	7227.6	11524.4	3763.5	15287.9	71518.9
أسيوط	30856.8	3604.7	9475.5	43937.0	226.9	466.3	693.2	7684.6	12195.8	3254.6	15450.4	67765.1
سوهاج	29948.3	2784.2	11046.9	43779.4	31.8	524.4	556.2	7744.8	17616.1	3319.2	20935.3	73015.7
قنا	30319.2	3587.7	10761.6	44668.5	5649.3	722.4	6371.7	6405.1	13232.4	4008.1	17240.5	74685.8
أسوان	36017.0	5082.6	6282.5	47382.1	314.4	438.7	753.0	6580.3	17504.6	4296.1	21800.7	76516.1
الأقصر	35183.9	1325.3	5383.4	41892.6	127.7	701.8	829.5	6504.6	14516.7	2647.5	17164.2	66390.9
إجمالي الجمهورية	35682.37	5295.329	12301.46	53279.16	1710.799	814.666	2525.465	7494.927	14501.05	3665.997	18167.05	81466.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2021/ 2022، (غير منشور)، القاهرة، 2024، (بتصرف).

ملحق رقم (3-4): متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالجنيه) موزعًا على مستوى المحافظات ووفقًا لمصادر الدخل الرئيسة 2020/2019

المحافظة	العمل الدخل من -1				الممتلكات الدخل من -2			القيمة -3 الإيجارية التقديرية للمسكن	الجارية التحويلات -4			إجمالي الدخل السنوي الصافي للأسرة
	الأجور والمرتبات	المشروعات الزراعية	المشروعات غير الزراعية	إجمالي الدخل من العمل	ممتلكات مالية	ممتلكات غير مالية	إجمالي الدخل من الممتلكات		التحويلات النقدية	التحويلات السلعية	إجمالي التحويلات الجارية	
القاهرة	44029.1	253.2	14157.1	58439.4	3795.5	592.4	4387.9	9356.3	18658.6	2093.0	20751.6	92935.2
الإسكندرية	31948.9	1237.4	16077.8	49264.0	4509.7	946.2	5455.9	6720.2	23290.3	2819.0	26109.4	87549.5
بورسعيد	41681.9	1274.3	16634.8	59591.0	7795.9	643.2	8439.1	16392.8	20067.3	2977.8	23045.1	107467.9
السويس	40602.8	387.5	13907.0	54897.4	2347.2	1850.6	4197.9	6536.4	14275.4	3341.6	17617.0	83248.6
دمياط	28227.5	1328.4	12449.7	42005.6	450.3	466.4	916.7	5587.4	8150.5	4284.3	12434.9	60944.6
الدقهلية	25186.8	3644.4	15609.1	44440.3	2069.2	1550.4	3619.6	5640.8	13796.8	4039.1	17835.9	71536.5
الشرقية	29179.3	5282.7	11656.1	46118.1	2265.1	834.2	3099.3	4615.8	14087.2	4269.9	18357.0	72190.2
القليوبية	32951.2	781.7	9723.9	43456.8	230.2	353.3	583.5	4148.5	11742.6	3187.6	14930.2	63119.0
كفر الشيخ	22070.3	9153.2	9990.8	41214.2	1065.0	2718.9	3783.9	6729.9	11056.8	3485.2	14542.1	66270.1
الغربية	28913.2	4169.8	15133.7	48216.7	2300.6	779.8	3080.3	4845.7	13691.4	4092.4	17783.8	73926.6
المنوفية	26805.7	4685.2	7732.3	39223.2	332.8	361.1	693.9	4499.4	9973.2	2928.0	12901.2	57317.7
البحيرة	25824.8	5591.2	8239.9	39655.9	10.6	438.9	449.5	4759.2	8171.8	3590.5	11762.2	56626.8
الإسماعيلية	31916.0	2333.6	14273.9	48523.5	83.1	333.0	416.1	5666.3	8837.3	3258.8	12096.1	66702.1
الجيزة	37709.1	1031.5	13123.0	51863.6	1284.8	352.4	1637.2	5651.3	13422.3	2834.0	16256.3	75408.4
بني سويف	29521.9	4845.4	9593.4	43960.7	534.5	1048.2	1582.7	6578.8	11254.3	3951.8	15206.1	67328.3
الفيوم	33645.3	4821.8	13679.8	52146.9	160.3	1014.4	1174.7	5913.1	9541.8	5974.2	15516.0	74750.7
المنيا	24534.2	4817.2	9648.2	38999.6	566.6	1134.6	1701.3	6003.0	9571.9	3125.8	12697.7	59401.6
أسيوط	23793.4	2779.5	7306.5	33879.3	174.9	359.6	534.5	5925.5	9404.0	2509.6	11913.6	52253.0
سوهاج	23695.4	2202.9	8740.4	34638.8	25.2	414.9	440.1	6127.7	13938.1	2626.2	16564.3	57770.9
قنا	28404.3	3361.1	10082.0	41847.3	5292.5	676.8	5969.3	6000.6	12396.7	3755.0	16151.6	69968.9
أسوان	27838.7	3928.5	4856.0	36623.2	243.0	339.1	582.1	5086.1	13529.9	3320.6	16850.5	59141.8
الأقصر	29526.7	1112.2	4517.8	35156.8	107.1	589.0	696.1	5458.7	12182.6	2221.8	14404.4	55716.0
إجمالي الجمهورية	29565.2	3828.3	10560.7	43954.2	1574.8	820.1	2394.9	6318.3	12949.5	3442.7	16392.2	69059.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020/2019، القاهرة، 2021 (بتصرف).

ملحق رقم (3-5)

التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي للأسرة موزعًا على مستوى المحافظات وفقًا لمصادر الدخل الرئيسية 2022/2021

المحافظة	الدخل من العمل-1				الممتلكات الدخل من الممتلكات-2			القيمة -3 الإيجارية التقديرية للمسكن	التحويلات الجارية-4			إجمالي الدخل السنوي الصافي للأسرة
	الأجور والمرتبات	المشروعات الزراعية	المشروعات غير الزراعية	إجمالي الدخل من العمل	ممتلكات مالية	ممتلكات غير مالية	إجمالي الدخل من الممتلكات		التحويلات النقدية	التحويلات السلعية	إجمالي التحويلات الجارية	
القاهرة	47.4%	0.3%	15.2%	62.9%	4.1%	0.6%	4.7%	10.1%	20.1%	2.3%	22.3%	100.0%
الإسكندرية	36.5%	1.4%	18.4%	56.3%	5.2%	1.1%	6.2%	7.7%	26.6%	3.2%	29.8%	100.0%
بورسعيد	38.8%	1.2%	15.5%	55.5%	7.3%	0.6%	7.9%	15.3%	18.7%	2.8%	21.4%	100.0%
السويس	48.8%	0.5%	16.7%	65.9%	2.8%	2.2%	5.0%	7.9%	17.1%	4.0%	21.2%	100.0%
دمياط	46.3%	2.2%	20.4%	68.9%	0.7%	0.8%	1.5%	9.2%	13.4%	7.0%	20.4%	100.0%
الدقهلية	35.2%	5.1%	21.8%	62.1%	2.9%	2.2%	5.1%	7.9%	19.3%	5.6%	24.9%	100.0%
الشرقية	40.4%	7.3%	16.1%	63.9%	3.1%	1.2%	4.3%	6.4%	19.5%	5.9%	25.4%	100.0%
القليوبية	52.2%	1.2%	15.4%	68.8%	0.4%	0.6%	0.9%	6.6%	18.6%	5.1%	23.7%	100.0%
كفر الشيخ	33.3%	13.8%	15.1%	62.2%	1.6%	4.1%	5.7%	10.2%	16.7%	5.3%	21.9%	100.0%
الغربية	39.1%	5.6%	20.5%	65.2%	3.1%	1.1%	4.2%	6.6%	18.5%	5.5%	24.1%	100.0%
المنوفية	46.8%	8.2%	13.5%	68.4%	0.6%	0.6%	1.2%	7.8%	17.4%	5.1%	22.5%	100.0%
البحيرة	45.6%	9.9%	14.6%	70.0%	0.0%	0.8%	0.8%	8.4%	14.4%	6.3%	20.8%	100.0%
الإسماعيلية	47.8%	3.5%	21.4%	72.7%	0.1%	0.5%	0.6%	8.5%	13.2%	4.9%	18.1%	100.0%
الجيزة	50.0%	1.4%	17.4%	68.8%	1.7%	0.5%	2.2%	7.5%	17.8%	3.8%	21.6%	100.0%
بني سويف	43.8%	7.2%	14.2%	65.3%	0.8%	1.6%	2.4%	9.8%	16.7%	5.9%	22.6%	100.0%
الفيوم	45.0%	6.5%	18.3%	69.8%	0.2%	1.4%	1.6%	7.9%	12.8%	8.0%	20.8%	100.0%
المنيا	41.3%	8.1%	16.2%	65.7%	1.0%	1.9%	2.9%	10.1%	16.1%	5.3%	21.4%	100.0%
أسيوط	45.5%	5.3%	14.0%	64.8%	0.3%	0.7%	1.0%	11.3%	18.0%	4.8%	22.8%	100.0%
سوهاج	41.0%	3.8%	15.1%	60.0%	0.0%	0.7%	0.8%	10.6%	24.1%	4.5%	28.7%	100.0%
قنا	40.6%	4.8%	14.4%	59.8%	7.6%	1.0%	8.5%	8.6%	17.7%	5.4%	23.1%	100.0%
أسوان	47.1%	6.6%	8.2%	61.9%	0.4%	0.6%	1.0%	8.6%	22.9%	5.6%	28.5%	100.0%
الأقصر	53.0%	2.0%	8.1%	63.1%	0.2%	1.1%	1.2%	9.8%	21.9%	4.0%	25.9%	100.0%
إجمالي الجمهورية	43.8%	6.5%	15.1%	65.4%	2.1%	1%	3.1%	9.2%	17.8%	4.5%	22.3%	100.0%

المصدر: محسوب اعتمادًا على الجدول رقم (3-أ)

ملحق رقم (5- أ)

متوسط الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه) على مستوى المحافظات ووفقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسة خلال عام 2021-2022

المحافظة	الطعام والشراب	المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	الملابس والأقمشة	المسكن ومستلزماته	الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة	الخدمات والرعاية الصحية	الانتقالات والنقل	الاتصالات	الثقافة والترفيه	التعليم	المطاعم والفنادق	السلع والخدمات المتنوعة	إجمالي الاستهلاك الفعلي*	إجمالي التحويلات العينية (المتلقاه)	تحويلات بطاقة التموين	تحويلات فرق الخبز	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي	المدفوعات التحويلية (انفاق غيراستهلاكي)	إجمالي الإنفاق العائلي
القاهرة	23135	3409	4206	23218	3718	7220	7828	2797	2052	10103	6714	3604	98005	1373	1569	57	95006	1267	96273
الإسكندرية	19656	3108	4131	12290	3236	7458	6817	2092	3050	8710	5454	3533	79534	1554	838	26	77116	2193	79309
بورسعيد	22323	2744	4726	24501	2815	8494	7261	2446	1779	5293	4237	3087	89707	1387	988	31	87301	2054	89355
السويس	20789	3619	3965	13322	3222	6924	7176	1938	1872	6411	3705	3356	76300	2119	1067	28	73086	3416	76502
دمياط	23189	3188	3651	13454	3190	9622	4951	1834	1661	2917	4744	3129	75531	3633	1425	159	70314	2409	72724
الدقهلية	20328	1960	4615	11471	2725	7185	3285	1546	1404	4255	1649	2407	62831	2514	1273	10	59034	1763	60797
الشرقية	22617	2351	3945	10996	2794	6600	4678	1508	2631	4023	2246	2638	67026	3190	1546	4	62287	2753	65040
القليوبية	23535	3870	5096	13560	3907	9991	4488	2217	2349	4821	4530	3740	82105	2256	2061	9	77779	3454	81233
كفرالشيخ	21942	2473	4525	13943	2810	10050	3993	1364	1886	2796	2334	2730	70845	2020	1368	4	67453	4152	71604
الغربية	24239	3044	3666	11740	3034	9307	5470	1763	2037	5123	3259	3202	75883	2814	1543	83	71444	3336	74780
المنوفية	21598	2500	3618	10904	2994	6270	4235	1500	2112	3300	3287	3591	65909	1106	1647	2	63154	7395	70549
البحيرة	25784	2779	3922	14050	3184	9573	3960	1819	1584	2656	2467	3254	75033	2822	2452	25	69734	3060	72793
الإسماعيلية	22851	3856	4038	15119	3115	6145	7428	2213	1259	2831	2028	2793	73677	1799	1658	65	70155	1684	71839
الجيزة	23752	3308	4434	16274	2601	6520	5728	2461	1206	7134	6340	3113	82871	1938	1360	164	79410	2095	81505
بني سويف	19409	2700	3924	11710	2887	6797	3577	1604	1582	4897	3748	3064	65899	2448	1394	5	62052	2705	64758
الفيوم	20379	2904	4314	11129	3905	7124	6160	1749	1747	3698	4797	4071	71974	3898	1271	5	66801	5312	72113
المنيا	19763	3602	3604	13490	2997	6828	3622	1488	1768	3081	3526	2973	66740	1842	1612	1	63285	4318	67603
أسيوط	17934	3099	2550	13811	2431	5684	3408	1472	778	3412	2536	2786	59903	1085	1300	26	57492	1639	59131
سوهاج	25449	2749	3506	14879	2650	5447	2928	1939	673	2983	3761	2681	69645	1407	2346	4	65889	1805	67693
قنا	25867	4598	3582	15452	3276	6972	3845	2085	1391	2781	2573	3121	75542	2904	1956	10	70672	1532	72204
أسوان	16657	2983	3178	10833	3083	6124	3143	1576	1035	1682	1432	3542	55268	1617	1542	3	52106	3055	55161
الأقصر	28018	2057	5327	15987	3132	5197	3630	1800	815	2551	3090	2949	74552	807	3221	10	70515	801	71316
الإجمالي	26588	2665	3249	16628	2334	7541	4407	1942	870	3305	2498	3454	75481	2100	1736	26	71279	2855	74134

* إجمالي الاستهلاك الفعلي يتضمن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي التحويلات العينية - **المصدر:** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، لعام 2022/2021، مصدر سابق (بتصرف).

ملحق رقم (5- ب): التوزيع النسبي لمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة على مستوى المحافظات وفقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسة خلال عام 2021-2022

المحافظة	الطعام والشراب	المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	الملابس والأقمشة	المسكن ومستلزماته	الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة	الخدمات والرعاية الصحية	الانتقالات والنقل	الاتصالات	الثقافة والترفيه	التعليم	المطاعم والفنادق	السلع والخدمات المتنوعة	إجمالي الاستهلاك الفعلي*	إجمالي التحويلات العينية (المتلقاه)	تحويلات بطاقة التموين	تحويلات فرق الخبز	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي	المدفوعات التحويلية (إنفاق غير استهلاكي)	إجمالي الإنفاق العائلي
القاهرة	24.0%	3.5%	4.4%	24.1%	3.9%	7.5%	8.1%	2.9%	2.1%	10.5%	7.0%	3.7%	101.8%	1.4%	1.6%	0.1%	98.7%	1.3%	100%
الإسكندرية	24.8%	3.9%	5.2%	15.5%	4.1%	9.4%	8.6%	2.6%	3.8%	11.0%	6.9%	4.5%	100.3%	2.0%	1.1%	0.0%	97.2%	2.8%	100%
بورسعيد	25.0%	3.1%	5.3%	27.4%	3.1%	9.5%	8.1%	2.7%	2.0%	5.9%	4.7%	3.5%	100.4%	1.6%	1.1%	0.0%	97.7%	2.3%	100%
السويس	27.2%	4.7%	5.2%	17.4%	4.2%	9.1%	9.4%	2.5%	2.4%	8.4%	4.8%	4.4%	99.7%	2.8%	1.4%	0.0%	95.5%	4.5%	100%
دمياط	31.9%	4.4%	5.0%	18.5%	4.4%	13.2%	6.8%	2.5%	2.3%	4.0%	6.5%	4.3%	103.9%	5.0%	2.0%	0.2%	96.7%	3.3%	100%
الدقهلية	33.4%	3.2%	7.6%	18.9%	4.5%	11.8%	5.4%	2.5%	2.3%	7.0%	2.7%	4.0%	103.3%	4.1%	2.1%	0.0%	97.1%	2.9%	100%
الشرقية	34.8%	3.6%	6.1%	16.9%	4.3%	10.1%	7.2%	2.3%	4.0%	6.2%	3.5%	4.1%	103.1%	4.9%	2.4%	0.0%	95.8%	4.2%	100%
القليوبية	29.0%	4.8%	6.3%	16.7%	4.8%	12.3%	5.5%	2.7%	2.9%	5.9%	5.6%	4.6%	101.1%	2.8%	2.5%	0.0%	95.7%	4.3%	100%
كفرالشيخ	30.6%	3.5%	6.3%	19.5%	3.9%	14.0%	5.6%	1.9%	2.6%	3.9%	3.3%	3.8%	98.9%	2.8%	1.9%	0.0%	94.2%	5.8%	100%
الغربية	32.4%	4.1%	4.9%	15.7%	4.1%	12.4%	7.3%	2.4%	2.7%	6.9%	4.4%	4.3%	101.5%	3.8%	2.1%	0.1%	95.5%	4.5%	100%
المنوفية	30.6%	3.5%	5.1%	15.5%	4.2%	8.9%	6.0%	2.1%	3.0%	4.7%	4.7%	5.1%	93.4%	1.6%	2.3%	0.0%	89.5%	10.5%	100%
البحيرة	35.4%	3.8%	5.4%	19.3%	4.4%	13.2%	5.4%	2.5%	2.2%	3.6%	3.4%	4.5%	103.1%	3.9%	3.4%	0.0%	95.8%	4.2%	100%
الإسماعيلية	31.8%	5.4%	5.6%	21.0%	4.3%	8.6%	10.3%	3.1%	1.8%	3.9%	2.8%	3.9%	102.6%	2.5%	2.3%	0.1%	97.7%	2.3%	100%
الجيزة	29.1%	4.1%	5.4%	20.0%	3.2%	8.0%	7.0%	3.0%	1.5%	8.8%	7.8%	3.8%	101.7%	2.4%	1.7%	0.2%	97.4%	2.6%	100%
بني سويف	30.0%	4.2%	6.1%	18.1%	4.5%	10.5%	5.5%	2.5%	2.4%	7.6%	5.8%	4.7%	101.8%	3.8%	2.2%	0.0%	95.8%	4.2%	100%
الفيوم	28.3%	4.0%	6.0%	15.4%	5.4%	9.9%	8.5%	2.4%	2.4%	5.1%	6.7%	5.6%	99.8%	5.4%	1.8%	0.0%	92.6%	7.4%	100%
المنيا	29.2%	5.3%	5.3%	20.0%	4.4%	10.1%	5.4%	2.2%	2.6%	4.6%	5.2%	4.4%	98.7%	2.7%	2.4%	0.0%	93.6%	6.4%	100%
أسيوط	30.3%	5.2%	4.3%	23.4%	4.1%	9.6%	5.8%	2.5%	1.3%	5.8%	4.3%	4.7%	101.3%	1.8%	2.2%	0.0%	97.2%	2.8%	100%
سوهاج	37.6%	4.1%	5.2%	22.0%	3.9%	8.0%	4.3%	2.9%	1.0%	4.4%	5.6%	4.0%	102.9%	2.1%	3.5%	0.0%	97.3%	2.7%	100%
قنا	35.8%	6.4%	5.0%	21.4%	4.5%	9.7%	5.3%	2.9%	1.9%	3.9%	3.6%	4.3%	104.6%	4.0%	2.7%	0.0%	97.9%	2.1%	100%
أسوان	30.2%	5.4%	5.8%	19.6%	5.6%	11.1%	5.7%	2.9%	1.9%	3.0%	2.6%	6.4%	100.2%	2.9%	2.8%	0.0%	94.5%	5.5%	100%
الأقصر	39.3%	2.9%	7.5%	22.4%	4.4%	7.3%	5.1%	2.5%	1.1%	3.6%	4.3%	4.1%	104.5%	1.1%	4.5%	0.0%	98.9%	1.1%	100%
الإجمالي	35.9%	3.6%	4.4%	22.4%	3.1%	10.2%	5.9%	2.6%	1.2%	4.5%	3.4%	4.7%	101.8%	2.8%	2.3%	0.0%	96.1%	3.9%	100.0%

*** إجمالي الاستهلاك الفعلي يتضمن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي التحويلات العينية**

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادًا على بيانات الجدول السابق (5-أ).

ملحق رقم (5-1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات الرئيسة على مستوى حضر/ريف المحافظات - يوليو 2025

الأقسام	القاهرة	الإسكندرية	بورسعيد	السويس	دمياط		الدقهلية		الشرقية		القليوبية		كفر الشيخ		الغربية	
					حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الرقم العام	243	260	235.2	248.4	261	269	264	258	269.8	268.5	258	275.3	237.3	260.6	265.4	254
الطعام والشراب	289	298.3	296.7	283.2	305	299	293	292	304	307.2	281.7	279	289	306.8	291.9	284.5
المشروبات الكحولية والدخان	400	323.4	365.1	352.9	369	368	405	401	299	290.5	315	349	354	331	375.1	285.2
الملابس والأحذية	229	221.6	209.6	185.5	198	207	197	202	229	213.4	246	279	166	230	149.9	175.1
المسكن والمياه والكهرباء والغاز	145	171.5	138.2	159.3	140	160	177	180	187	188.1	171	196	151	185	168.2	194.4
الأثاث والتجهيزات	247	237	250	271.3	237	250	210	226	292	258.5	234	296	181	254	237.2	195.8
الرعاية الصحية	256	268.8	235.1	228.3	266	285	245	252	255	258.1	257	330	237	262	246.1	279.2
النقل والانتقالات	271	265.4	208.2	297.5	278	284	270	232	190	246.9	252	230	264	202	503.3	214.5
الاتصالات	133	137.4	141.9	134.6	142	138	137	129	148	133.1	137	130	126	119	138.1	132.1
الثقافة والترفيه	365	332.6	337	394.6	372	419	348	400	360	384.8	402	403	289	355	418.2	380.5
التعليم	203	236.2	358.4	249.4	288	322	420	305	340	311	266	248	238	206	239.5	240.9
المطاعم والفنادق	331	348.4	303.9	260.8	291	313	312	276	339	263.9	356	416	271	338	249.9	320.5
السلع والخدمات المتنوعة	231	217.8	229.9	185.5	265	264	217	209	249	230.9	236	254	206	236	197.7	228.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين عن شهر يوليو 2025

تابع ملحق رقم (5-1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات الرئيسة على مستوى حضر/ريف المحافظات - يوليو 2025

الأقسام	المنوفية		البحيرة		الإسماعيلية		الجيزة		بني سويف		الفيوم		المنيا		أسيوط	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الرقم العام	264.0	295.4	252.3	246.9	247.7	242.1	246.6	263.1	243.5	254	269.8	261	264.7	245.7	237.1	246
الطعام والشراب	295.5	296.7	304.7	295	280.9	278	288.3	282.6	285	284	277	276	283.1	275.7	289	277
المشروبات الكحولية والدخان	373.1	359.7	333.7	312	246.4	239.4	313.4	372	320	296	324	361	317.4	290.3	246	344
الملابس والأحذية	180.4	276.8	212.7	196	237.3	215.4	176	221.8	204	206.4	220	184.3	176.3	177.3	149	167.4
المسكن والمياه والكهرباء والغاز	174.2	236.1	153.6	169.8	172.3	184.9	158.8	203.1	159.2	250	181.3	185	257.0	234.5	158.5	187
الأثاث والتجهيزات	234.2	282.4	211	180.7	271.8	165.8	235.6	232.7	282.9	244	260.2	228	278.6	185.6	217.4	232
الرعاية الصحية	265	300.9	270.4	255.1	252.4	260.8	253.1	269.7	235	217	270	280	236.5	240.4	249	230
النقل والانتقالات	287.2	306.7	224.6	196.1	279	245.4	277	307.9	241	243	299	272	239.1	239.5	285	236
الاتصالات	128.2	121.5	124.2	120.9	131.6	122.4	143	128.6	132	124	165	120	152	136.9	125	125
الثقافة والترفيه	402.8	392.2	330.6	350.7	398.8	293.8	355.7	368.7	364	361	430	328	326.6	271.8	294	259
التعليم	345.3	305.3	279.8	282.2	296.4	280.3	169.9	258.3	234	333	404	315	295.8	259.5	302	294
المطاعم والفنادق	309.9	494.8	280.5	237.4	253	267.6	333.5	278.1	239	167	342	275	262.8	187.1	314	275
السلع والخدمات المتنوعة	183.9	270.7	208.3	196.3	288.5	219.4	225.4	220.1	221	181	240	302	251.9	224.9	203	206

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين عن شهر يوليو 2025

تابع ملحق رقم (5-1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات الرئيسة على مستوى حضر/ريف المحافظات - يوليو 2025

الأقسام	سوهاج		قنا		أسوان		الأقصر	البحر الأحمر	الوادي الجديد	مطروح	شمال سيناء	جنوب سيناء
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	ريف					
الرقم العام	248.4	234.9	264.7	259.2	274.6	264.9	270.7	254.5	265.0	260.3	261.8	271.2
الطعام والشراب	293.1	263.1	303.8	290.3	295.1	290.9	305.7	280.9	285.6	276.4	285.6	307.4
المشروبات الكحولية والدخان	389.3	313.1	326.5	314.2	362.1	372.2	309.9	297.2	373.2	302.9	0	363.1
الملابس والأحذية	173	185.3	211	216.8	302.8	229.7	176.9	218.0	197.4	216.6	301.1	242
المسكن والمياه والكهرباء والغاز	157.2	164.4	175.8	189.8	234.3	203.7	202.3	200.7	191.5	197.6	166.8	186.2
الأثاث والتجهيزات	282.8	140.8	264.8	265.1	277.1	267.3	263.2	273.7	305.1	214.0	289.4	310.7
الرعاية الصحية	260.9	199.6	251.8	269	259.4	240.1	283.9	262	281.1	405.3	276.6	280
النقل والانتقالات	264.2	300.6	293.7	222.9	286	224.2	307.6	286.7	282	224.4	246.6	302.6
الاتصالات	127.9	126	140.1	126.2	126.8	145.2	126.1	126.5	111.7	120.1	119.9	131
الثقافة والترفيه	347.1	340.8	347.3	349.3	373.3	348.8	410.5	356.4	511.5	358.7	462.6	518.4
التعليم	164.2	297.1	352.8	316.7	151	318.9	328.5	244.8	363.9	276	126.2	273
المطاعم والفنادق	222.2	368	283.8	264.2	302	304.3	329	288	336.8	358.5	456.5	352
السلع والخدمات المتنوعة	253.2	183.6	209.6	210.5	238.5	260.1	218.3	221.2	219	243.3	228.6	269.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين عن شهر يوليو 2025.

ملحق (5-2): البيانات الأساسية المستخدمة في بناء المؤشر الرئيس

المحافظات	البعد الديموغرافي					البعد الاقتصادي					البعد الاجتماعي				
	معدل الزيادة الطبيعية	معدل البطالة	معدل الأمية 10 سنوات فأكثر	معدل الإعالة الكلية	الكثافة المأهولة نسمة /كم2	المتوسط الشهري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط الدخل السنوي لأسرة (بالجنيه)	متوسط الإنفاق السنوي لأسرة (بالجنيه)	نسبة الفقر	نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل)	متوسط كثافة الفصول بجميع المراحل التعليمية	نسبة التسرب من المرحلة الإعدادية	معدل وفيات الأطفال (دون الخامسة)	معدل الأطباء البشريين لكل 10.000 نسمة	نسبة الأسرة في المستشفيات لكل 10.000 نسمة
القاهرة	9	10.5	14.45	46.37	5395.3	30156.3	100924.6	96273	31.1	22.97	37.86	0.39	24.7	8.91	26.02
الإسكندرية	8	9.1	17.66	52.32	3220.7	16916.7	99932.7	79309	21.8	21.23	41.41	0.48	26.6	7.93	20.17
بورسعيد	5.5	26.5	11.55	49.78	696	40582.7	114503.6	89355	7.6	31.78	32.53	0.45	18.6	9.49	6.11
السويس	9.9	13.1	11.65	56.93	783.8	24428.3	88712.6	76502	20	25.27	35.62	0.20	26.1	6.34	9.76
دمياط	8.3	7.5	15.11	60.75	2281.3	11258.8	72739	72724	14.6	19.84	34.29	0.61	17.5	11.75	16.64
الدقهلية	9.4	2.1	16.86	62.03	1945.1	7037.1	70355.3	60797	15.2	16.91	37.71	0.28	19.3	14.8	12.59
الشرقية	11.9	4.5	19.81	64.32	1640.9	6285.9	75121.4	65040	24.3	15.44	35.17	0.32	23.8	10.91	8.36
القليوبية	10.2	9.8	18.48	59.8	4975.7	9021.3	68197.4	81233	20.1	21.86	44.84	0.53	25.1	3.92	10.41
كفر الشيخ	11.4	4.6	20.7	61.75	1085.5	6983.5	76287.2	71604	17.3	21.42	40.72	0.50	24.2	9.32	7.1
الغربية	9.2	9.7	14.4	58.19	2837.3	5365.1	70686.9	74780	9.4	25.14	38.62	0.47	20.2	11.73	12.66
المنوفية	11.7	4.9	11.2	63.35	2203.9	5547.6	72655.5	70549	26	26.61	39.09	0.61	22.4	15.76	9.47
البحيرة	12.8	5.7	26.88	63.2	748.9	7191.7	69262	72793	47.7	16.61	37.94	1.21	25.7	5.7	8.44
الإسماعيلية	12.8	12.8	10.89	63.85	303.6	10525.2	77736.1	71839	32.4	22.01	34.89	0.63	26.5	5.96	10.48
الجيزة	13.2	9.9	21.55	61.48	1819.8	12936.7	80869.9	81505	34	14.62	46.85	0.55	26.3	3.57	7.54
بني سويف	16	3.8	15.65	72.3	1629.6	4058.3	72214.6	64758	34.4	26.32	40.3	1.31	30.4	4.24	5.48
الفيوم	14.6	3.3	27.49	53.31	1903.7	5547.5	75015.2	72113	26.4	12.05	42.37	0.88	32.1	4.9	5.26
المنيا	17.5	5.5	28.44	70.03	889.3	3454.4	71518.9	67603	54.7	21.02	45.43	0.66	29.6	6.23	5.86
أسيوط	18.5	3	28.05	67.66	2522.5	4186	67765.1	59131	66.7	10.85	43.47	1.82	30.4	8.85	12.58

المحافظات	البعد الديموغرافي					البعد الاقتصادي					البعد الاجتماعي				
	معدل الزيادة الطبيعية	معدل البطالة	معدل الأمية 10 سنوات فأكثر	معدل الإعالة الكلية	الكثافة المأهولة نسمة /كم2	المتوسط الشهري لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط الدخل السنوي لأسرة (بالجنيه)	متوسط الإنفاق السنوي لأسرة (بالجنيه)	نسبة الفقر	نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل)	متوسط كثافة الفصول بجميع المراحل التعليمية	نسبة التسرب من المرحلة الإعدادية	معدل وفيات الأطفال (دون الخامسة)	معدل الأطباء البشريين لكل 10.000 نسمة	نسبة الأسرة في المستشفيات لكل 10.000 نسمة
سوهاج	18.5	6.8	21.99	71.17	1946.1	3197.8	73015.7	67693	59.6	5.88	39.77	0.83	29.3	6.16	6.05
قنا	16.3	1.4	22.49	65.53	1502	3672.1	74685.8	72204	41.2	6.07	40.65	0.59	31.3	3.79	5.73
الأقصر	15.8	11.8	19.38	57.14	1057.8	9057.4	66390.9	71316	55.3	11.64	37.27	0.86	23.6	5.1	7.67
أسوان	14.5	6.3	13.94	59.97	137.8	4746.2	76516.1	55161	46.2	15.53	34.86	0.53	22.3	5.38	7.88

Abstract

The research aims to draw a detailed map of regional disparities between Egyptian governorates and between rural and urban areas within the framework of available demographic, economic, or social data, to understand and diagnose the reality of spatial justice in Egypt, which is an integral part of social justice. From this standpoint, the research focuses on disparities in living standards and income, as well as on the social and demographic levels, particularly concerning several demographic characteristics such as dependency ratios and others. It also examines social services, especially health, education, and social protection, in terms of access to opportunities and their impact on outcomes. Among the main objectives of the research is to construct a composite index to monitor the most important aspects of spatial disparities between governorates in demographic, economic, and social dimensions, in order to identify the key factors that are the primary sources of disparities between different governorates, which could reflect on the level and indicators of development in these governorates. The research concludes by presenting a comprehensive vision for addressing regional disparities from the perspective of public policies, which helps decision-makers to outline a priority map for accelerating the pace of development in the less fortunate Egyptian governorates.

The proposed vision for achieving spatial justice consists of three groups of policies. The first group pertains to measurement methods and the necessity of developing their methodology and expanding their scope to include more variables, while addressing manydata gaps that make it difficult to plan for development in a scientifically sound manner. As for the second group, it pertains to the necessary reforms at the level of institutional and financial frameworks required to achieve spatial justice. The third group focuses on policies for localising sustainable regional development across different geographical units.

Keywords: Regional disparities - living standards disparities - demographic disparities- social disparities- spatial justice – localization.

أعداد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد فج النور	د. محمد عبد الفتاح منجي ، د. هدي صبحي وأخرون
2	Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories.	April 1978	INP	INP
3	Terms of Reference for The Regional Development Plan of South of Egypt.	February 1978	INP	INP
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978	د. محمد فج النور	د. أحمد فرحات ، د. محمد صلاح وأخرون
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978	د. أحمد ذكي عبد الهادي	د. أحمد فرحات، د. حسين حافظ وأخرون
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978	.....	.....
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د. رمزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy.	يونيو 1979	د. الفونس عزيز	د. أحمد شلبي ، د. سيد حسين وأخرون
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 – 1976)	أغسطس 1979	د. رمزي ذكي	.....
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	د. علي نصار، د. أماني عمر وأخرون
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (71/1970-1978)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ	د. أحمد الشرقاوي وآخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. الفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وآخرون
14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وآخرون
15	A study on Development of the Egyptian National fleet	June 1985	د. أحمد فرحات	د. ثروت محمد علي ، د. يحي عبد الرحمن
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 – 1979	أبريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وآخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. ممدوح الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. الفونس عزيز	د. سيد دحية وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
20	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين وآخرون
21	التنمية الزراعية في مصر (جزآن)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد بر انية وآخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فوزي رياض، د. ممدوح الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية و أثارها على السياسات الزراعية في مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب	أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد الشرقاوي	د. محمود عبد الحي صلاح، د. محمد قاسم وآخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون
28	الأنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. ر أفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج. م. ع. مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد دحيه	د. سعد حافظ محمود
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزآن)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز	د. محمد أحمد العجلان، د. إجلال راتب وأخرون
32	إمكانات وحدود مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. عبد الفتاح حسين	د. حسين الفقير، م. محمود موسي الفرارجي
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق فياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د. علا الحكيم	أ. هشام علي الليثي
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول	د. سعد طه علام، د. بركات الفرا ، د. هدي النمر وأخرون
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوي	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986	د. عبد القادر دياب	د. مجدي محمد خليفة وأخرون
37	مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى صالح النمر	د. مجدي محمد خليفة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
38	آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفي أحمد	د. مجدي محمد خليفة، د.حامد إبراهيم وآخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن إبراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى صالح النمر وآخرون
41	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عر ابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفي	.....
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبر اير 1989	د. سيد حسين احمد	د. عبد القالدر حمزة، د. عبد العزيز إبراهيم ، وأخرون
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدول في مصر	فبر اير 1989	د. احمد حسن إبراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبر اير 1990	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د. ابراهيم العيسوي	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد ناصف	د. فادية عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفي	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر 1990	د. عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وآخرون
57	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين	د. ثروت محمد على وآخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د. السيد ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي و انعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د. محمد سمير مصطفي	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د. محمد عبد الشفيع	د. مجدي محمد خليفه، د. فادية عبد السلام
62	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل 1991	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزآن) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د. صالح مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمرزكي، د. محمد الكفراوي وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمرزكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر 1991	د. سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د. اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
69	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج و انعكاساتها دوليا و إقليميا ومحليا	يناير 1992	د. راجيه عابدين	د. ثروت محمد علي، د.فتحية زغلول وأخرون
70	و اقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير 1992	د. عزه سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج (1991/90) على الاقتصاد المصري	يناير 1992	د. مصطفي أحمد	د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة وآخرون
72	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون
73	خبرات التنمية في الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو 1992	د. ابراهيم العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د. فتحي الحسيني	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د. عثمان محمد عثمان	د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون
76	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر 1992	د. السيد ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط و اقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الأولى	يناير 1993	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
79	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو 1993	راجيه عابدين	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون
80	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو 1993	د. محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو 1993	د. اجلال راتب	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون
82	The Current Development In The Methodology and Applications of Operations Research Obstacles and Prospects in Developing Countries	Nov 1993	د. اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وآخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	د. أحمد بر انية، د. بركات الفرا وأخرون
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د. محمد سمير مصطفي	د. هدى صالح النمر د. عبد القادر دياب وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي " المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج. م. ع. (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د. وفاء عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون
90	و اقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز	د. دسوقي عبد الجليل ، د. زينات طبالة وأخرون
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية و افق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	د. أحمد بر انية، د. هدي صالح النمر
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبر اير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى	.....
96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونية 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى مرسي وآخرون
98	تقييم البدائل الإجر ائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسيني خليل	د. صالح مغيب، د. محمد عبد المجيد وآخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لو اقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996	INP	INP

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
102	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د. محمد عبد العزيز	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد برانية وآخرون
104	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
107	الابعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر 1996	د. راجية عابدين	د. نفيسة سيد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس 1997	د. محمد عبد العزيز	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
109	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس 1997	د. ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون
110	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر 1997	د. ممدوح الشرقاوي	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمرزكي عمر وآخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن21	يونية 1998	د. وفاء عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون
117	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د. ابراهيم العيسوي	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وآخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد برانية وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر 1998	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
121	مدخل محاسبي مقترح للقياس الكمي للأهمية النسبية لحسابات الأصول والخصوم في القطاع الصناعي	ديسمبر 1998	د. ايمان الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د. عبد الله الداعوشي	سمير.د. أماني عمر، د ناصر وآخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيري في مصر	ديسمبر 1998	د. ماجدة إبراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام، وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د. سيد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وآخرون
127	ادارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر 1999	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. ماجدة إبراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د. عزه سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل- د. زينات طبالة وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادي " توشكي "	يونيو 2000	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا الحكيم وآخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
136	الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزه سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. احمد بر انيه	د. مصطفي عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير 2001	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفندري وآخرون
139	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير 2001	د. محمد الكفراوي	د. أماني عمرزكي، د. فتحية زغلول وآخرون
140	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير 2001	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبر اير 2002	د. عزه سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين،د. يمن الحماقي وآخرون
146	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د. ممدوح الشرقاوي	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وآخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد بر انية وآخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د. محمد الكفراوي	د. أماني عمرزكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي" الجزء الأول" خلفية أساسية "	مارس 2002	د. محمود عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	أبريل 2002	د. وفاء عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو 2002	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي وآخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو 2002	د. محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وآخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د. ممدوح الشرقاوي	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د. محمد عبد العزيز	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وآخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربة وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د. عزه سليمان	د. اجلال راتب، د. محاسن مصطفي حسنين وآخرون
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د. سلوى مرسي	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002	د. السيد دحيه	د. نيفين كمال، د. سهير أبو العنين وآخرون
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002	د. محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو 2003	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د. محمد عبد العزيز	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة في محافظة البحر الأحمر" بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د. سلوى مرسي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وو اقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وآخرون
168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د. عزه سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د. فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. اجلال راتب وآخرون
171	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو 2003	د. هدي صالح النمر	أحمد بر انية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر" التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د. ممدوح الشرقاوي	د. حسام محمد مندور، د. إيمان الشربيني وآخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلى	يوليو 2003	د. عزيزة عبد الرزاق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية: القضايا والمعوقات الحاكمة	يوليو 2003	د. مصطفي احمد	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصاروآخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهمي، د. حنان رجائي وآخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو 2004	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وآخرون
179	إمكانيات و أثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو 2004	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د. محمد سمير مصطفي	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو 2004	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندري
182	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي"	يناير2005	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. فادية عبد السلام وآخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير2005	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وآخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح و الأسمنت"	يناير2005	د. محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس2005	د. لطف الله صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د. عبد الحميد القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طبالة وآخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د. علا الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد عبد العال وآخرون
189	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الو اقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د. محمود عبد الحى	د. زينات طبالة د. سميررمضان وآخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د. فاديه عبد السلام	د. اجلال راتب د. مصطفي أحمد مصطفي وآخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكي " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي د. عزة يحي وآخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وآخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وآخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي	د. سمير مصطفي، د. فادية عبد السلام وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمروآخرون
198	تقييم موقف مصرفي بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
				د. نبيل الشيمي وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوي	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض	د. هدي صالح النمر د. محمد مرعي وآخرون
201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د. فريد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا الحكيم وآخرون
202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د. راجيه عابدين	د. فتحية زغلول ، د. نجوان سعد الدين وآخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وآخرون
205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. ايمان الشربيني	د. سحر عبد الحليم الهائي د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم	د. عبد الغني محمد د. نادية فهمي وآخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفندري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم	د. فادية عبد السلام د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشاروآخرون
217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وآخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. ايمان الشربيني	د. عزة عمر الفندري د. زينات محمد طلبة وآخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات و آثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد عبد المقصود	فريد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وآخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموغرافية على مستوى المحافظات في مصر 2012 – 2032	يوليه 2010	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر" دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د. دسوقي عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وآخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وآخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر 2010	د. خضر ابو قوره	د. على عبد الــرازق جلبى د. زينات طبــالة وآخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وآخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير 2011	د. نيفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وآخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وآخرون
229	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس 2011	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. مني عبد العال الرزاق وآخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيع عيسي وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات و اتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نفيين كمال وآخرون
233	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس 2012	د. اماني حلمي الريس	د. على نصار د. زينات طبالة وآخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د. وفاء عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدى النمر وآخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د. فريد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د. نفيسة ابو السعود	د. سحر الهائي، د. أحمد برانية وآخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان الشربيني	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي د. سيد دياب وآخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
241	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر 2012	د. وفاء عبد الله	.....
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر و آفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د. مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة د. عزت زيان وآخرون
243	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفى شلبي، د. محمد عبد الشفيع وآخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د. فريد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا الحكيم وآخرون
245	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د. محمد الكفراوي	.....
246	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
247	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة البازوآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيع وآخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح الشرقاوي	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وآخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د. ايمان الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
252	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر 2014	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة- د. لطف الله إمام صالح وآخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د. منى دسوقي	د. علي نصار د. أحمد فرحات وآخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وآخرون
257	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	أبريل 2015	د. سمير مصطفي	د. أحمد عبد الوهاب بر انية د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر - دراسة حالة " معهد التخطيط القومي"	مايو 2015	د. ايمان الشربيني	.....
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى مرسي وآخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر 2015	د. نيفين كمال	د. سهير أبو العينين، د.نفيسة أبو السعود وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير"	سبتمبر2014	د. عبد القادر دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
263	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	أبريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	أبريل 2016	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. أحمد برانية وآخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة- (2016 – 2030)	يوليو 2016	د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وآخرون
266	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وآخرون
267	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقي	د. سيد عبد المقصود د. فريد عبد العال وآخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وآخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د . محمد سمير مصطفي	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع ، د.زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون
273	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
274	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر2016	د. إيمان الشربيني	د. ممدوح الشرقاوى د. زلفى شلبى وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو2017	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس2017	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس2017	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة - د. محرم صالح الحداد وآخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر2017	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفرا وآخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر2017	د. حسام نجاتي	د. سحر البهائي د. حنان رجائي وآخرون
285	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان الشربيني	د. ممدوح الشرقاوى د. محمد نصر فريد وآخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر2017	د. محرم الحداد	د. دسوقى عبد الجليل د. محمد عبد الشفيع
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادي وقحالة البيئة	ديسمبر2017	د. محمد سمير مصطفي	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د. ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وآخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أماني حلمي الريس	د. فادية عبد السلام، د. حسن محمد ربيع وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وآخرون
292	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيع وآخرون
293	التأمين وادارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
295	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي والتصنيع الغذائي	سبتمبر2018	د. محمد سمير مصطفي	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوي بكري وآخرون
296	لا مركزية الادارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم الهائي وآخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د. حجازي الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون
298	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أسبتمبر2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون
299	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع د. مجدى خليفة وآخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر2018	د. إيمان الشربيني	د. زلفى شلبي د. محمد حسن توفيق وآخرون
301	دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني د. سمير عريقات وآخرون
302	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى مرسى	د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو 2019	د. حجازي الجزار	د. سهير أبو العنين ، د. أحمد ناصر وآخرون
304	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	د. إجلال راتب، د. محمد عبد الشفيع وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
306	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحي د. محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون
308	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام، د. زينات طبالة وآخرون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في مصر خلال 2006-2017	سبتمبر2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر2019	د. هدى صالح النمر	د. بركات أحمد الفرا د. محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	2020مارس	د. هدى صالح النمر	د. أحمد برانيه، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	2020مارس	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د. زينات طبالة	أ.د دسوقي عبد الجليل أ.د عزة عمر الفندرى وآخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي وآخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI - وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص أ.د اماني الريس وآخرون
316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر د. حجازي الجزار وآخرون
318	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
320	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. عزة يحيى وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص– التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنين د. أحمد رشاد وآخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع أ.د. زلفى شلبي وآخرون
323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003-2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازي الجزار د. عبد السلام محمد وآخرون
324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الو اقع الحالي – الإمكانات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى وآخرون
325	ثقافة التنمية في مصر - محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوق عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
326	الأبعاد التنموية والاستر اتيجية للأمن السيبر اني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشفرة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال ر اتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد وآخرون
328	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيع د. بسمة الحداد وآخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينات طبالة	أ.د. إيمان منجى وآخرون
330	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مو اقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا وآخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد وآخرون
332	التخطيط الاستر اتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو 2022	أ.د. دسوق عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال وآخرون
334	التوجه التصديري للزراعة المصرية : بين الو اقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد وآخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الر ابعة	يوليو 2022	د. حجازى الجزار	د. وفاء مصلحي د. سحر عبود وآخرون
336	الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة عمر الفندرى	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	ا.د. فادية عبد السلام واخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلّي للآلات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيع	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازي الجزار وآخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائي	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين وآخرون
340	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو 2022	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى وآخرون
341	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو 2022	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم وآخرون
342	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	يوليو 2022	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الريس وآخرون
343	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	فبراير 2023	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكى نصار، وآخرون
344	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو 2023	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
345	حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة	أبريل 2023	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
346	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	يوليو 2023	أ.د. زينات طبالة	د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفندرى وآخرون
347	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	يوليو 2023	أ.د. محمود عبد الحى	أ.د. سحر الهائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون
348	التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري	يوليو 2023	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون
349	الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر	أبريل 2024	أ.د. خالد عطية	أ.د. علاء زهران أ.د. نفيسة أبو السعود
350	دَوْر التقنيات الزِراعِيَّة الحَدِيثَة وتطبيقاتها فِي تَعزِيز اسْتِدامَة الزِرَاعَة وَالغِذاء فِي مِصر "التحديات والفُرص"	أبريل 2024	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران
351	دور نظم المعلومات المكانية في ادارة منظومة التنمية العمرانية فى مصر- بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي	أبريل 2024	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي
352	ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلى	أبريل 2024	أ.د. أحمد البقلي	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
353	حركة الافروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	أبريل 2024	د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع
354	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	أبريل 2024	د. منى سامى	أ.د. أماني الريس د. يحيى حسين

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
355	Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations	أبريل 2024	د. نجلاء حرب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى
356	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	أبريل 2024	أ.د. ماجد خشبة	د. مها الشال د. عصام الجوهري
357	نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة	يناير 2025	أ.د دسوقى عبد الجليل	أ.د لطف الله إمام أ.د زينات طبالة وآخرون
358	التغيرات المُناخية والقطاع الزراعي المصري: تحليل كمي وكيفي للآثاروسياسات وآليات المواجهة	يناير 2025	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د علاء زهران أ.د خالد عطية وآخرون
359	تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص	يناير 2025	أ.د. سحر البهائى	أ.د. هدى النمر أ.د. بركات الفرا وآخرون
360	دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030	يناير 2025	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. حسين صالح وآخرون
361	مراكز فكر المستقبل في ضوء التغيرات العالمية رؤية مستقبلية لمراكز الفكر في مصر	يناير 2025	أ.د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد أ.د. ماجدة إبراهيم وآخرون
362	دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية	يناير 2025	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. إجلال راتب أ.د. محمد عبد الشفيع وآخرون
363	التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية" بالتطبيق على أقليم شمال الصعيد"	يناير 2025	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود د. امل زكريا
364	تطوير التجمعات الحضرية (عواصم المحافظات) لتعزيز الروابط الحضرية-الريفية في مصر	يناير 2025	أ.د. أحمد البقلى	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
365	نحو سياسة وطنية لتعزيز قدرات البحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي المصري	يناير 2025	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران د. مها الشال
366	السياسات وآليات التنفيذ الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي في ظل ندرة المياه وتغير المناخ في مصر	يناير 2025	أ.د. عبد العزيز إبراهيم	أ.د. أحمد برانية أ.د. بركات الفرا
367	المسح التتبعي للقيم الثقافية المصرية	فبراير 2025	أ.د. هويدا رومان	أ.د. سعيد المصرى أ.د. عبير صالح
368	دور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تحسين منظومة التأمين الصحي الشامل	أبريل 2025	أ.د. نيفين مكرم	أ.د عزة الفندري أ.د. لطف الله إمام وأخرون
369	تأثير تطبيق الآلية الأوروبية لتعديل حدود الكربون على الصادرات المصرية (دراسة تطبيقية على قطاع الأسمدة).	2026	أ.د. سحر البهائي	أ.د. خالد عطية، أ.د. نفيسة أبو السعود وأخرون
370	دور رأس المال الاجتماعي في تطوير مؤشرات التنافسية بالمحافظات.	2026	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. أحمد البقلي ، د. أمل زكريا وأخرون
371	مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس.	2026	أ.د. نفيسة أبو السعود	أ.د. خالد عطية، أ.د. سحر البهائي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
372	فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار الخاص المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر.	2026	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. محمود عبد الحي ، د. يحي حسين وأخرون
373	التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات المصرية - التشخيص والعلاج.	2026	أ.د. هويدا رومان	أ.د. فريد عبد العال ، أ.د. حامد هطل وأخرون

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Spatial Disparities in Egyptian Governorates

Diagnosis and Treatment

No. (373) – 2026